جامعة وهران – 2 –
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم السكان

أطروحة
لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في الديمغرافيا

الاحتياجات الاجتماعية لسكان الحضر في الجزائر أفاق 2050
- دراسة احتياجات السكن -
حـــالـة ولايـــة وهـــــران

من تقديم الطالب :
بودور زمعلاش واري أحمد

تحت إشراف الأستاذ :
داودي نورالدين

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. امال هاشم	أستاذة التعليم العالي	جامعة وهران 02	رئيسا
أ.د. نورالدين داودي	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 02	مشرفا و مقررا
د. ليلى بودية	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة وهران 02	مناقشا
د.فاطمة الزهراء بولفضاوي	استاذة بحث ا	مركز البحث CRASC	مناقشا
د. شهرزاد طويل	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة تلمسان	مناقشا
د. حمزة لقبع	أستاذ محاضر -أ-	جامعة الجلفة	مناقشا

السنة الجامعية 2025 - 2026


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى كل من :

أمي حفظها الله و التي كانت تشجعني على مواصلة دراستي و رافقتني بدعواتها.

زوجتي رفيقة الدرب التي ساعدتني كثيرا في إتمام هذه الأطروحة .

و كل العائلة .

كل أساتذتي و أصدقائي و عمال قسم الديمغرافيا .

شكر و تقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

اللهم صلي و سلم و بارك على سيدنا محمد صلاة تخرجنا بها من ظلمات الجهل إلى نور الفهم .

أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذ الفاضل – الدكتور داودي نورالدين– الذي تفضل بالأشرف على هذا العمل المتواضع ، من خلال توجيهاته و نصائحه القيمة.

كما أتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة المحترمة

و كل أساتذة و عمال قسم الديمغرافيا كل باسمه .

المقدمة العامة 01

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي والمنهجي
إشكالية الدراسة.....05
فرضيات الدراسة.....08
أهداف الدراسة.....08
أهمية الدراسة.....09
أسباب اختيار الموضوع.....10
تحديد المفاهيم 11
الدراسات السابقة 14

الفصل الثاني : الوضعية الديمغرافية العامة في الجزائر.
تمهيد 27
لمحة عن الجزائر 28
نظرية التحول الديمغرافي في الجزائر.....28
1- المرحلة الابتدائية.....29
2- المرحلة الانتقالية.....29
3- مرحلة النضج السكاني.....30
الوضعية الديمغرافية في الجزائر 31

1- تطور النمو السكاني في الجزائر.....31
2- الحالة الزواجية 32
3- المواليد والخصوبة في الجزائر.....35
1- معدل المواليد الخام.....35
2- معدل الخصوبة العامة.....37
3- معدل الخصوبة العمري و النوعي.....38
4- معدل الخصوبة الاجمالي.....39
5- مؤشر الخصوبة الكلي.....41
4- الوفيات في الجزائر 42
1- معدل وفيات الرضع.....43
2- أمل الحياة.....45
5- التركيبة السكانية في الجزائر.....47
1- التركيب العمري 47
2- التركيب النوعي 50
3- الهرم السكاني 52
الخاتمة 55

الفصل الثالث : و اقع التحضر في الجز ائر
تمهيد 57
خصائص المجتمع الحضري 57
أنماط التحضر 59
1- التحضر التقليدي 60
2- التحضر الصناعي 60
3- التحضر السريع 61
4- التحضر التابع 61
طبيعة التحضر في البلدان النامية و الوطن العربي.....61
التحضر في الجزائر 62
1- التوزيع المجالي للتجمعات السكانية في الجزائر 62
2- الخلفية التاريخية للنمو الحضري في الجزائر 65
2-1- السياسة الاستعمارية 65
2-2- تطبيق مخططات التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال 65
طبيعة التحضر في الجزائر.....66
1 - خصائص النمو الحضري في الجزائر.....66
2 - عوامل النمو الحضري في الجزائر 69
2-1- العوامل الايكولوجية لنمو المدن في الجزائر 69
2-2- العوامل الاقتصادية و الاجتماعية.....70

أ- العامل الاقتصادي 70
ب - العوامل الاجتماعية 71
1 - الزيادة الطبيعية للسكان 71
2 - الهجرة الريفية 73
التحضر في المجتمع الجزائري 75
1- تعريف و خصائص المجتمع الجزائري 75
2- مراحل التحضر في الجزائر 78
2-1- المرحلة الاولى(1962-1966) 78
2-2- المرحلة الثانية(1966-1977) 79
2-3- المرحلة الثالثة(1977-1987) 79
2-4- المرحلة الرابعة(1987 – 1998) 79
2-5- المرحلة الخامسة(1998 – 2008) 80
2-5- المرحلة السادسة(2009 – 2020) 80
انعكاسات التحضر في الجزائر 81
1- أزمة السكن الحضري 81
2- تدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق و الخدمات.....81
3- التزود بكمية المياه الصالحة للشرب 82
4 التوسع العمراني على الأراضي الزراعية 83
الخاتمة 83

الفصل الرابع : و اقع السكن الحضري في الجزائر
تمهيد 84
وضعية السكن في الجزائر غداة الإستقلال 84
1 – تطور السكن خلال مخططات التنمية 85
1-1 – مرحلة المخطط الثلاثي (1967-1969). 85
2-1 - مرحلة المخطط الرباعي الأول (1970-1973) 87
3-1 - مرحلة المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) 89
4-1 - مرحلة المخططين الخماسيين (1980-1989) 90
5-1 - مرحلة فترة (1990-1999) 91
6-1 - مرحلة المخطط الخماسي (2000-2004) 92
7-1 - مرحلة المخطط الخماسي (2005-2009) 94
8-1 - مرحلة المخطط الخماسي (2010-2014) 96
9-1- مرحلة المخطط الخماسي (2015-2019) 99
الخاتمة 103
الفصل الخامس: ولاية وهران و اقع السكن الحضري و احتياجاته أفاق سنة 2050
تمهيد 104
الوضعية الديمغرافية لولاية وهران.....107
أ. سكان ولاية وهران منذ أول تعداد إلى سنة 2020.....107
ب. المؤشرات الديمغرافية لولاية وهران من خلال التعدادات.....108

ت. التحضر في ولاية وهران حسب التعدادات.....110
ث. الهرم السكاني لولاية وهران حسب تعداد 2008 111
واقع السكن الحضري في ولاية وهران 112
1-تاريخ تطور العمران بالولاية 112
2-السكن الحضري في ولاية وهران منذ الاستقلال..... 115
النمذجة الاستشرافية لطلب السكن الحضري في ولاية وهران آفاق 2050 117
1-المنهجية و الفرضيات 118
2-التحليل الكمي و النتائج..... 119
3-مناقشة النتائج.....124
4-الخلاصة و التوصيات التخطيطية 125
خاتمة 126
مناقشة النتائج حلى ضوء الفرضيات و الدراسات السابقة 127
الخاتمة العامة 131
قائمة الجداول و الأشكال .
قائمة الملاحق .
قائمة المراجع .

المقدمة العامة

المقدمة

شهد التاريخ على مر العصور بروز العديد من المدن التي لعبت دورا محوريا في العديد من المجالات (العسكرية والتجارية والدينية.....)، وتعود أولى مظاهر التحضر في العالم إلى أكثر من ستة آلاف عام، وقد ظهرت في منطقة المشرق العربي، ففي الألف الرابعة قبل الميلاد برزت في مصر وبلاد الشام، وبلاد ما بين النهرين حضارة مزدهرة، وكان ظهورها مرتبطاً بتقدم مجموعة المعارف الإنسانية والأساليب الفنية المستخدمة في تلبية الحاجات المتجددة، كاستخدام المعادن واختراع الشراع واستعمال العجلة في النقل وصنع الفخار واختراع المحراث واستخدام الحيوان في الجر. وقد ظهر ذلك جلياً في مناطق السهول الفيضية بوادي النيل الأدنى وفي القطاع الأدنى من نهري دجلة والفرات.

أما في الغرب فقد أخذت المدن بالتزايد الفعلي، إذ برزت مظاهر التحضر منذ الألف الأولى قبل الميلاد. ففي غضون القرنين الثامن والسابع قبل الميلاد أخذت تنتشر ظاهر (المدينة - الدولة)، وتعد المدن اليونانية أوضح نموذج لذلك، كما كان الحال في مدينة سيراكيوز، والتي تعد واحدة من المستعمرات في إيطالية وصقلية خلال الفترة اليونانية المبكرة (750-700) ق م. واستطاعت الدولة اليونانية أن تمد نفوذها على امتداد البحر المتوسط، وفي سنة 500ق. م كانت الحياة الحضرية ظاهرة سائدة في ساحل المحيط الأطلسي من إسبانية غرباً حتى سهول الغانج في الهند شرقاً.

بعد الفتح العربي الإسلامي وانتشار الإسلام ازدادت حركة التحضر، إذ استفاد المسلمون من تجارب الآخرين وأخذوا يطورون المدن والقلاع والحصون ويعززون المواقع العسكرية للجيوش، وكانت تنمو إلى جانب ذلك عوامل الاستقرار المرتبطة بتوفير وسائل العيش المتمثلة في الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري، و غيرها من وسائل العيش. وقد اتسعت مدن كثيرة بسرعة كبيرة.

كما أنه بعد انتهاء الفتوحات الإسلامية في أواخر حكم الأمويين وكامل فترة حكم العباسيين بدأ عهد جديد من الاستقرار الحضري، حيث تم تأسيس مدن كبرى قائمة على أسس حضرية وعمرانية

جديدة، لم تكن عسكرية الطابع بقدر ما ركزت على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والفنية والحضرية، ويعد إنشاء مدينة بغداد أبرز مثال على ذلك. فقد تميزت العصور الوسطى بنقلة نوعية في التطور الحضري، حيث بلغت أحجام بعض المدن العربية خلال تلك الفترة مستويات غير مسبوقة. ومع حلول القرن التاسع عشر انطلقت مرحلة جديدة من التطور الحضري بفعل تطور وسائل النقل ونمو التجارة الدولية، مما ساهم في تكون العديد من المدن الجديدة.

تعد المدينة رمزًا للتحضر ومظهرًا من مظاهر الحضارة، فهي نتاج للتجمع البشري الذي شكله الإنسان مدفوعًا بطبيعته الاجتماعية. وقد عبر ابن خلدون عن هذه الظاهرة بقوله: "إن الإنسان مضطر إلى الاجتماع بغيره حتى تحصل الهيئة الاجتماعية، ثم اتخذ السور والخندق فتكونت المدن".(الحواث، 1990، صفحة 14) وقد شهدت ظاهرة التحضر نموًا كبيرًا بفعل عوامل متعددة، حيث تزايد سكان المناطق الحضرية نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان وهجرة سكان الريف إلى المدن. إذ ظهرت المدن عندما ترك بعض العمال وظائفهم الزراعية واتجهوا للعمل في مهن أخرى كالصناعة والتجارة التي تتركز في المراكز الحضرية. ومع تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، ارتفع عدد سكان المدن بشكل ملحوظ، خصوصًا في التجمعات العشوائية المحيطة بها.

كما تشكل المدن مركزا اقتصاديا واجتماعيا بالنسبة للمساحات المحيطة بها والتي تنجذب إليها بحكم التمركز للإنتاج و الخدمات و وسائل الثقافة ..... وغيرها، وبهذا أطلق عليها اسم البيئة الحضرية. وتعد ظاهرة التحضر أو البيئة الحضرية ظاهرة اجتماعية جغرافية تتمثل في تزايد أعداد السكان الناجم عن الزيادة الطبيعية أو عن إعادة تصنيف المراكز العمرانية أو عن طريق انتقال السكان من الأرياف إلى المدن ، حيث يتكيفون مع طرق حياة أهل المدن و أنماط معيشتهم، الأمر الذي يؤدي مع مرور الوقت وتعاقب الأجيال إلى تمركز السكان في المدن و الأراضي المجاورة لها حيث تشكل معها بيئات حضرية على

حساب المناطق الريفية، و يترافق ذلك مع تغير اجتماعي و ثقافي و تدعيم للروح الفردية على حساب الروح الجماعية التي تسود عادة في الأرياف. (رضوان العربي، 1985، صفحة 156)

إلا أن ما يميز التطور الحضري، في العالم العربي، منذ النصف الثاني من القرن العشرين، هو النمو السريع في عدد المدن وفي عدد سكانها بطريقة لا يواكبها تحول مناسب في البنية الاجتماعية الاقتصادية، كما أن العوامل الرئيسية المسؤولة عن هذا التحضر السريع تكمن في ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعة للسكان (الفرق بين الولادات والوفيات) في المدن نفسها، وعامل الهجرة الريفية نحو المدن، وإعادة تصنيف المدن و الأرياف التي تكون لصالح الأولى على حساب الثانية.

إن النمو الحضري لم يأخذ طريقه بصورة متوازنة، مما أدى إلى تركز السكان في مدن قليلة العدد و ظهور ظاهرة المدن الكبيرة المهيمنة، التي هي في الغالب العواصم السياسية. و قد أضر هذا الوضع بتوازن الشبكة الحضرية، و خلق صعوبات جمة أمام عملية التنمية الاجتماعية –الاقتصادية في البلدان العربية.

باعتبار الجزائر واحدة من بلدان الوطن العربي فقد عرفت الظاهرة الحضرية منذ القدم، وهذا نظرا لتعاقب الحقب التاريخية و الحضارية على المنطقة، و ذلك بداية بالتواجد الفينيقي فالغزو الروماني ثم البيزنطيون إلى الفتوحات الإسلامية و العثمانيون وأخيرا الاستعمار الفرنسي، و كل حقبة من هذه الحضارات تبرز ملامح تقدم وتطور المنطقة الحضاري . كما تعتبر المرحلة الاستعمارية مرحلة مهمة في تاريخ التحضر الجزائري، بحيث ارتبط مفهوم التحضر إلى حد كبير نوعا ما بواقع الأحداث الاستعمارية وأغراضها الإستراتيجية والاقتصادية، و هذا في ظل ظروف اقتصادية و اجتماعية و سياسية غير هادئة وغير طبيعية، بإعتبار أنها وقعت بصورة مفاجئة و عنيفة، إذ أن المستعمر سعى إلى خلق و تهيئة المدن لخدمة مصالحه من خلال ربطها اقتصاديا و اجتماعيا بوطنه الأصلي، ما أنتج تحضر فرنسي على تراب جزائري ظل معظم سكانه ريفيون. و بالتالي أدى التواجد الاستعماري إلى تقيد الظروف الاجتماعية

والاقتصادية و الفكرية التي تكون عملية التحضر في المجتمع الجزائري سليمة و طبيعية. (بوقصاص، بدون سنة النشر، صفحة 193)

بعد الاستقلال اعتمدت الجزائر في إطار إستراتيجية الصناعات المصنعة على مبدأ التوازن الجهوي و التنمية الشاملة، و هذا من أجل التقليل من هيمنة مركزية المدن الساحلية الموروثة عن الاستعمار. إلا أن هذه السياسة أدت إلى تحضر سريع و تضخم أحجام المدن التي يتمركز فيها النشاط الصناعي وهذا بفعل الهجرة الريفية الحضرية ، كما أن للتوسع الإداري للدولة ساعد في تطور التحضر ونظرا للموقع و الطبيعة الجغرافية التي تتميز بها الدولة الجزائرية من تباين في أقاليمها و تنوع في خصائصها المناخية و كذا خصوصياتها التاريخية و الثقافية. فقد شهدت المناطق تجارب حضرية متباينة حسب اختلاف العوامل المساهمة في ذلك .

الفصل الأول

الإطار المفاهمي و المنهجي للدراسة

الإشكالية:

يعَدُّ النمو الحضري ظاهرة عمرانية نشأت وتطورت بالتوازي مع المسار التاريخي لتطور المدن، حيث ارتبطت بداياته بحراك فعّال شمل جميع المجتمعات البشرية. وقد عكست هذه الظاهرة رغبة الإنسان الدائمة إلى التجديد، الذي كان نتاجًا للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وحركة التقدم العلمي والتكنولوجي. وهو ظاهرة مازالت لحد الآن تفرز العديد من المشكلات المختلفة والتي تمس مختلف جوانب الحياة، فالمشكلات العمرانية التي تناولها ابن خلدون والمشكلات الاجتماعية التي تناولها إميل دوركايم تشير إلى كونها عادات متداخلة مع بعضها البعض،(عنصر، 2004، صفحة 114) و هي لا تعود إلى سبب واحد وإنما إلى أسباب متعددة كالهجرة والبطالة والانحراف وانتشار البناءات الفوضوية.....إلخ، و هذا ما يؤكده ميردال –MERDEL - الذي يرى بأن مجتمعات العالم الثالث ليس لها مشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية فقط و إنما هناك مشكلات معقدة تحتوي على جوانب متعدد، وما لم يتحقق فهم هذه المشكلات من جميع جوانبها فإن الفهم سيظل قاصرا. (أحمد مصطفى و عبد الرحمان، 2001، صفحة 9)

كما أن النمو السكاني يعتبر العامل الرئيسي في عملية التوسع العمراني في جميع المدن تقريبا، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على أراضي تخصص للبناء أو التعمير ، ومن الاعتبارات الأخرى التي ساعدت على نمو و توسع الأراضي الحضرية ما يتعلق بميل السكان إلى أراضي بيعت في الأطراف وخارج المجال العمراني مما يسمح للمدينة بالتوسع في اتجاه هذه التخصصات. كما تضطر كثير من المدن بعد سنوات قليلة إلى مد حدودها إلى مواقع أخرى في المجال الحضري الذي يضم مساحات عديدة وإدماجها ضمن المخطط العام للمدينة.

فالوطن العربي مازال يعرف تصاعد في عملية التحضر و تضخما في العديد من مدنه، والاتجاهات الحديثة تشير على أن المناطق الحضرية تتوسع و تضم إليها مساحات شاسعة من الريف بصورة متزايدة و سريعة وأن المدن الرئيسة باتت تهيمن على المنظر الحضري العام و أصبحت تشكل أحد المعالم الأساسية و المميزة لكثير من الدول العربية في السنوات الأخيرة.

الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث تشهد نموا حضريا سريعا تتداخل فيه عوامل عديدة (ديمغرافية ، اقتصادية ، ثقافية و اجتماعية) مخلفا بذلك زيادة كبيرة في المدن من حيث الكثافة والمساحة و متخذا أشكالا مختلفة من التوسع الذي أحيانا يكون منتظما وأحيانا أخرى فوضويا تتفاوت فيه استعمالات الأرض من مدينة إلى أخرى و ذلك حسب رغبة الأفراد التي تعتبر تجسيدا حيا لتحركاتهم و أنشطتهم المتعددة في جميع مجالات الحياة، كما أن تعاقب العديد من الحضارات عليها أثر على تقدمها و تطورها الحضري، إذ تعتبر الفترة الاستعمارية مرحلة مهمة في تاريخ التحضر الجزائري، من خلال واقع الأحداث الاستعمارية و أغراضها الإستراتيجية والاقتصادية و الاجتماعية.

كما ورثت هذه الولاية صرحا عقاريًا كبيرًا من الحقبة الاستعمارية، حيث قُدّر عدد الوحدات السكنية فيها في عام 1954 بحوالي 435925 وحدة سكنية، مع مرور الوقت و نتيجة التحضر السريع بدأت الدولة في انجاز العدد من السكنات الجديدة بمختلف الصيغ السكنية، و هذا من أجل توفير السكن لكل الشرائح المجتمع مع تعويض المباني المنهارة والقديمة وتحويل قاطنيها إلى سكنات جديدة. التغير الذي اتضح بشكل كبير في توزيع المساكن في أحياء وسط المدينة وما ترتب عليه من ترحيل سكان هذه العمارات إلى أحياء جديدة، في سياق جهود الدولة لتوفير سكن بديل لهم. ومع غياب الإحصاءات الدقيقة عن حالة المساكن غير الصالحة للسكن، يبقى التحدي ماثلًا في إيجاد حلول مستدامة لهذه الأزمة التي تعد من بين أبرز المشكلات الحضرية في الجزائر عامة و ولاية وهران خاصة.

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على النمو الحضري في الجزائر وولاية وهران، والذي أثار اهتمام أوساط عديدة بسبب النتائج التي أفرزها و يفرزها على شتى الأصعدة ، و ذلك بواسطة تحليل تطور مستوى التحضر و مكونات النمو الحضري وظاهرة هيمنة المدن الكبرى و مشكلات التحضر وأثاره و احتياجاته الاجتماعية كالصحة و التعليم و التغذية والشغل والسكن .....إلخ. ومن بين هذه الاحتياجات سنتطرق إلى احتياجات السكن، و الذي يعتبر من أهم القواعد التي يبنى عليها المجتمع الراقي و تتكون فيها الأسرة السليمة. من هذا المنطلق نقوم بطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن وضع و تنفيذ استراتيجيات متكاملة قادرة على تلبية احتياجات سكان الحضر السكنية في ظل النمو الديمغرافي المتسارع أفاق 2050 ؟

و من خلال هذا الطرح نخلص إلى التساؤلات التالية:

- ماهو واقع التحضر والسكن في الجزائر؟
- ماهو واقع التحضر والسكن في ولاية وهران محل الدراسة؟
- هل يمكن تحقيق التوازن بين توفير الإسكان المستدام و التوسع الحضري؟
- كيف يمكن تقدير الاحتياجات السكنية لساكنة ولاية وهران آفاق عام 2050 بناءً على الاتجاهات الديمغرافية و الاجتماعية الحالية؟

الفرضيات:

- ✓ يؤثر النمو الحضري الغير موجه في ظل الزيادة السكانية المتسارعة على المخطط العمراني للمدن والمناطق السكنية المحيطة بها.
- ✓ يخضع النمو الحضري إلى جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، و نتيجة تراكم هذه العوامل بصورة غير منظمة يحدث اختلال في توازن المجتمع الحضري وظهور عدة مشكلات من بينها مشكل السكن.
- ✓ يؤدي النمو الديمغرافي المتسارع، لولاية وهران إلى ارتفاع عدد الأحياء القصديرية وتفاقم مشكل السكن.
- ✓ في حالة استمرار السياسات السكانية الحالية، ستواجه ولاية وهران أزمة سكن مركبة بحلول أفاق 2050.

أهداف الدراسة:

- ➢ الوضعية الديمغرافية لسكان للجزائر وولاية وهران منذ الاستقلال.
- ➢ الوقوف على الواقع الحضري للجزائر و ولاية وهران ومدى التطور الذي يشهده.
- ➢ تبيان مدى التوافق بين الإمكانيات الحضرية والاحتياجات السكنية للسكان.
- ➢ المساعدة في تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في ضبط النمو الحضري والتوسع في أنشطته بهدف الحد من المشكلة ووقف تفاقمها وتعديل الممارسات الخاطئة التي يمارسها السكان حاليا بما يكفل الحفاظ على الكثير من البقع الخضراء والحيلولة دون تشوه المخطط الحضري للولاية.
- ➢ القيام بدراسة إسقاطية من أجل تلبية الاحتياجات السكنية لسكان الحضر.

أهمية الدراسة:

إن ظاهرة النمو الحضري واحتياجات السكان المتجددة تعد من أبرز المواضيع التي تحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين، نظراً لما تمثله من تحديات تنموية واجتماعية واقتصادية وثقافية. كما يعكس هذا الموضوع أبعاداً متعددة تؤثر على المجتمع بشكل مباشر، حيث يؤدي الانتشار الفوضوي وغير المنظم للتوسع الحضري نتيجة الزيادة في الطلب على السكن إلى نتائج سلبية، أهمها فقدان المدينة لهويتها وطابعها العمراني المتميز. ففي ولاية وهران، تُعتبر هذه الظاهرة من أبرز الأزمات التي تواجه أغلب التجمعات الحضرية، تزايدت حدة هذه الأزمات مع التوسع السكاني والهجرة الداخلية من المناطق الريفية و الولايات المجاورة إلى ولاية وهران، مما شكل ضغطاً كبيراً على البنية التحتية والخدمات الأساسية.

يظهر أثر هذا النمو العشوائي بشكل واضح في المجالات التالية:

1. **المجال العمراني:** أدى النمو الحضري غير المنظم إلى انتشار الأحياء العشوائية والمتخلفة التي تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الكريمة، مثل نقص المرافق العامة والخدمات الأساسية كالمياه والصرف الصحي والكهرباء. كما تفاقمت أزمة السكن بسبب عدم قدرة المدينة على استيعاب التدفقات السكانية الكبيرة، ما دفع العديد من السكان إلى بناء مساكن فوضوية غير قانونية.
2. **المجال الاجتماعي:** ساهم هذا التوسع الفوضوي في انتشار ظواهر اجتماعية سلبية، مثل زيادة الأنشطة التجارية غير الرسمية التي غالباً ما تفتقر إلى التنظيم والرقابة، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي من جهة وعلى تنظيم المساحات العامة من جهة أخرى، حيث تزدحم الشوارع والأسواق بالفوضى، و يعكس صورة سلبية للمدينة.

3. **المجال الثقافي:** من الجانب الثقافي، يظهر تحدٍ كبير يتعلق بعدم قدرة معظم المهاجرين إلى المدن على التكيف مع أنماط الحياة الحضرية المختلفة. فينتج عن هذا التصادم الثقافي فقدان الروابط الاجتماعية التقليدية، وظهور مشكلات تتعلق بالاندماج في النسيج الاجتماعي للمدينة.

إن معالجة هذه الظاهرة يتطلب رؤية استراتيجية شاملة تعتمد على التخطيط الحضري الدقيق والسياسات المتكاملة التي تهدف إلى ضبط التوسع العمراني، وتوفير بدائل تنموية تحقق التوازن بين احتياجات السكان المتجددة والمحافظة على طابع الولاية وهويتها. وذلك من خلال التوعية بأهمية التخطيط الحضري الدقيق طويل الأمد ودوره في تحسين جودة الحياة الحضرية.

أسباب اختيار الموضوع:

1. التطور المستمر لظاهرة التحضر عبر التراب الوطني للمدن نتيجة التوسع في البناء الحضري بوصفه رد فعل طبيعي للتغير الاقتصادي والاجتماعي الذي طرأ على سكان المدن خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين.
2. إبراز أهمية الاستفادة من مخططات استعمالات الأراضي و تنظيماتها من أجل إيجاد التوزيع الأمثل لتمركز الاستعمالات السكنية و التجارية والصناعية في إطار المحافظة على المساحات المخصصة لكل استعمال منها.
3. ما تقوم به الولاية كمركز إداري و دورها الخدماتي لسكان المناطق المحيطة بها.
4. الاحتياجات الاجتماعية للسكان و المتمثلة في احتياجات السكن وأهميتها المتجددة في ظل النمو الحضري السريع و الغير موجه نوعا ما.

تحديد المفاهيم :

التحضر (Urbanisation):

هو العملية التي يتم خلالها تزايد سكان المدن عبر تغير نمط الحياة في الريف من قروية إلى حضرية ، و يتم ذلك إما عن طريق الهجرة الريفية نحو المدن و إتباعهم لأنماط الحياة المدينة ، أو عن طريق تغيرات نسبية لحياة الريفيين من طبائع و عادات وأنماط معيشية لهؤلاء السكان ، كمثل تلك التى يعيشها سكان المدن .

النمو الحضري:

عملية النمو الحضري أو التحضر تعتمد في تعريفها على أبعاد عديدة فهي تركز على البعد الديموغرافي المتعلق بزيادة السكان في المناطق الحضرية ونسبتهم إلى إجمالي السكان.

على أساس المعايير التي حددها الديوان الوطني للإحصاء سنة 1966 في تعريف المدينة الجزائرية حيث اعتبر كل مركز رئيسي للبلديات يضم أكثر من 5000 نسمة فهو مدينة. (بن أشنهو، بدون سنة نشر، صفحة 152)

و التركيز أساسا على البعد الديموغرافي للنمو الحضري إذ أن هذه العملية في هذا البلد ساهم فيها وبنسبة كبيرة هذا البعد، دون إغفال الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية والتي تثور بصددها عدة إشكالات. و تكمن أهميته في ارتباطه الوثيق بقضايا مجتمعية تعاني منها جل المدن العربية ودول العالم الثالث بدرجة أو بأخرى كتفشي ظاهرة الفقر، الفجوة الكبيرة بين الريف و المدينة، انتشار المناطق العمرانية العشوائية و البناءات الفوضوية و الأحياء المتخلفة و الأكواخ و أحياء الصفيح. (ISHAQ، 1976)

المدينة:

ينظر إلى المدينة من زوايا متعددة، فمن الباحثين من يعتبر المدينة وحدات نضجت خلال التاريخ الإنساني نتيجة الصراع مع الطبيعة، أو أنها مظهر أساسي للعلاقات المتبادلة بين الإنسان والمكان، وأعتبرها الآخر بأنها مجموعة من العلاقات الاقتصادية المتبادلة، في حين نوه لها البعض على أنها مركز من مراكز الإشراف السياسي أو الحربي أو التجاري، أو أنها نوع متميز من الوجود الإنساني. فهي تعتبر ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب وتشغل مكانا هاما في مختلف التخصصات المعاصرة في تحليل زاوية واضحة حول المفهوم الحقيقي للمدينة.

و علاوة على ذلك تعتبر المدينة ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب وتشغل حيزا هاما لدى مختلف التخصصات المعاصرة في تحليل رؤية واضحة حول المفهوم الحقيقي للمدينة. نذكر من بينها الجانب القانوني الذي يدرجها في الإطار المكاني ذو الصيغة القانونية الموضوعة من قبل السلطة العليا، لكن هذا لا يعني نضع هذا المفهوم في إطار التعميم نظرا لوجود العديد من المدن في العالم نشأت وتطورت دون إعلان رسمي. (سوالمية، 2018، صفحة 99)

السكن:

كلمة سكن مأخوذة من سكينة "سلام " أي أن السكن هو المكان الذي يلجأ إليه الإنسان ليقضي فيه جزءا معتبرا من يومه و السكينة و الاستقرار شروط ضرورية للإنسان من أجل تجديد نشاطه و بالتالي المقدرة على مواجهة أعباء الحياة . و لما كان المسكن ضرورة حتمية فقد عرفه الإنسان القديم في شكل مغارات و تطور ليصير مسكنا فخما في أيامنا. (مزهزد، 1995، صفحة 56)

يعرف حسين رشوان المسكن بأنه أحد الحاجات الأساسية للإنسان وعنصرا هاما يحدد نوع الحياة فهو يقدم المأوى و يوفر مختلف الإمكانيات و التسهيلات التي تضفي على الحياة المنزلية كالراحة

و الطمأنينة و الأمان، و هو كذلك يؤثر في صحة الفرد وبالتالي في إنتاجيته و يؤثر على حالته النفسية. (رشوان، 2002، صفحة 95)

و في بحث حول التكوين الوظيفي للمدينة الإسلامية ترى سارة منينة أن المسكن يحمي الإنسان من عوارض الطبيعة، و هو الستر الحافظ من عيون المتطفلين والفضوليين و في نهاية الأمر هو حرم و مكان مقدس من حيث أنه يحفظ النساء وهن حريم حقيقة مع الأطفال و يقوم بحماية الأطفال و النساء و يقيهم من أعين المتطفلين وهو ستر الإنسان وحاميه لقوله تعالى " لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها " و يحفظ المال و المتاع ، و على هذا الأساس" دار الرجل جنته في الدنيا "و ينبغي للدار أول ما يبتاع و آخر ما يباع ثم أن الدار الإسلامية ما هي إلا حرم حقيقي و ليس مجازا من حيث أنها تصلح مكانا للعبادة (منينة، 1997، صفحة 19).

التوسع الحضري (Urban Expansion):

هو نمو المدن وامتدادها إلى المناطق الريفية المحيطة بها نتيجة لزيادة عدد السكان والهجرة الداخلية إلى المدن. و هذا التوسع قد يكون مخططا و منظما، و يشمل هذا التوسع بناء المساكن والبنية التحتية والخدمات، وغالبًا ما يكون مرتبطًا بزيادة الحاجة إلى السكن والعمل والنقل.

الإسكان المستدام:(Sustainable Housing)

هو نمط من الإسكان يهدف إلى تلبية احتياجات السكان دون الإضرار بالبيئة أو استنزاف الموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة. يُركز على استخدام مواد صديقة للبيئة، وترشيد استهلاك الطاقة والمياه، تقليل النفايات، كما يأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية .... مثل تكلفة البناء والمعيشة.

التوسع العمراني:(Urban Sprawl)

هو نوع من النمو غير المخطط أو العشوائي للمدن، حيث تمتد المدن إلى مساحات واسعة بطريقة غير منظمة، وغالبًا ما يؤدي إلى استهلاك الأراضي الزراعية وزيادة الازدحام المروري، ومشكلات في تقديم الخدمات الأساسية.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

دراسة الدكتور **موسى عبودة سمحة** بعنوان " أثر التحضر في التركيب السكاني للمدن الأردنية توقعات المستقبل والحاجات الأساسية". مقال علمي صادر عن مجلة دمشق للآداب و العلوم الإنسانية- دمشق، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التحضر على تركيب السكان في المناطق الحضرية بالأردن، وإلى اختبار العلاقة بين معدلات النمو السكاني السريع في المناطق الحضرية وبين احتياجات السكان لبعض الخدمات كالمساكن والمراكز الثقافية والرياضة وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- شهدت المدن الأردنية نموا سكانيا سريعا خلال العقود الثلاثة الأخيرة ولم تعد قادرة على تقديم الخدمات لمزيد من سكانها.

- قدرت الدراسة أن المناطق الحضرية في الأردن تحتاج 350000 وحدة سكنية حتى عام 2014، واستحوذت المناطق الحضرية في محافظة عمان على 64 بالمئة من تلك الاحتياجات، وفي ذاك الوقت تتطلب مدينة غمان 81 بالمئة من احتياجات المدن الرئيسية من الوحدات السكنية.

وخلصت الدراسة إلى أنه يجب إيلاء الاهتمام بتوجيه الاستثمار (خاصة في قطاعي الإسكان والشباب) إلى المدن الصغيرة بغية زيادة فرص العمل لسكانها. كما أشارت الدراسة إلى ضرورة إجراء مزيد من البحوث لإلقاء الضوء على الجوانب التنموية في تلك المناطق الحضرية.

الدراسة الثانية:

دراسة للباحث **حجيج الجنيد** المتمحورة حول التعمير وتمليك الفضاء بمدينة وهران. – أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع-جامعة وهران 2- يطرح فيها الباحث إشكالية تملك الفضاء والعمران حسب فكرة مشروع التنمية الذي طبقته السلطات الجزائرية على المدينة. ساردا بذلك تاريخ مدينة وهران منذ نشأتها.

شهدت مدينة وهران جدلاً تنموياً استند إلى فرضيتين رئيسيتين: الأولى ركزت على أولوية التنمية الريفية، والثانية على أولوية التنمية الحضرية. وفقاً للباحث، كان التخطيط العمراني أداة للسيطرة والمراقبة الاجتماعية، حيث جاء قانون التوجيه العقاري بمنظور تمييزي يخدم الطبقات الاجتماعية المهيمنة، متجاهلاً غالبية المواطنين. وبهذا ساهمت سياسات الدولة في تعميق الأزمة السكنية بدلا من حلها، مما أدى إلى تباين واضح بين أحياء الأغنياء وأحياء الفقراء داخل المدينة. ونتيجة لذلك، أصبح الترتيب الحضري يعكس التفاوت الاجتماعي بشكل كبير، مما يعكس طبيعة العلاقات بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي تتشارك الفضاء الحضري.

أشار أيضا إلى أن مشروع التنمية العمرانية في الجزائر لم يحقق أهدافه، بل أسهم في تعميق الفجوة الاجتماعية. فبدلاً من معالجة الآثار السلبية لإعادة الهيكلة الحضرية، تعاونت الدولة مع البرجوازية الحضرية، مما أدى إلى خلق اختلالات اجتماعية واضحة. ويخلص الباحث إلى أن السكن لم يعد يؤدي وظائفه الأساسية، فهو لم يعد يوفر الحماية البيولوجية ولا الفضاء الاجتماعي اللازم

للتعبير والتواصل. هذا الوضع أدى إلى تفاقم مشكلات مثل تفكك المجتمعات الريفية، وارتفاع معدلات البطالة، والإقصاء الاجتماعي.

انفراد الدولة بالتخطيط والتنفيذ والتمويل والبناء والتوزيع جعل مشروعها الحضري يواجه تحديات كبيرة، أبرزها سؤال نموذج التنمية المناسب. فبينما حاولت الدولة تطبيق نموذج اقتصادي عالمي ذو طابع اشتراكي، تجاهلت التباينات الثقافية داخل المجتمع الجزائري، حيث تعايشت توجهات تحديثية تهدف إلى إدماج أخرى تقليدية.

في ختام التحليل، يقترح الباحث أن الحل يكمن في الجمع بين الفرضيتين المتناقضتين (التنمية الريفية والتنمية الحضرية) بدلاً من الصراع بينهما. إن هذا الصراع، وفقاً له، كان أحد الأسباب الرئيسية لفشل السياسات، مما أدى إلى خلق مدينة ومجتمع يعانيان من الانقسام.

الدراسة الثالثة:

دراسة الباحث **أيمن سعيد**: حول السكن الاجتماعي الحضري في وهران وتوابعه المحلية، رسالة ماجستير في الجغرافيا- جامعة وهران - حيث بين فيها أن السكن الاجتماعي الحضري من أولويات الأساسية للدولة منذ الاستقلال، ومع تعدد فروعه يعتبر المصدر الرئيسي لموازنة السوق العقارية و أهم عنصر في التنظيم العمراني للمدن الجزائرية. كما يتطرق أيضا إلى مسألة السكن الاجتماعي الحضري في إطار سياسات الإسكان المعلنة في حيثيات الأمر الوزاري المشترك المؤرخ في 31 ماي 1994. والأرجح أن هذه السياسة ماهي إلا جزء لا يتجزأ من برنامج التعديل الهيكلي الممضي مع البنك الدولي في نفس السنة. بالإضافة إلى ذلك تناول الباحث استراتيجيات وأدوار و نتائج الفاعلين المعنيين بعملية السكن ودراسة العلاقات الحوارية الموجودة بينهم، بدءا بالبنك الدولي، مرورا بالدولة على مستوياتها

المركزي و المحلي وصولا للمواطنين محل الدراسة " حي الأمل " بلدية الكرمة الحي الذي استفادة من برنامج السكن الاجتماعي الإيجارية الحضرية في الفضاء الحضري الوهراني.

الدراسة الرابعة:

دراسة الباحثة **دليلة رزقة** – أطروحة دكتوراة في علم الاجتماع الحضري- جامعة وهران2. بعنوان سياسة السكن والإسكان بين الخطاب والواقع- دراسة ميدانية بمدينة وهران- تناول هذه الدراسة إشكالية التباين بين الخطاب الرسمي المتعلق بسياسات السكن والإسكان في الجزائر، وبين الواقع المعيشي للمواطنين، وذلك من خلال دراسة ميدانية بمدينة وهران. تهدف الدراسة إلى تحليل مدى تجسيد السياسات السكنية المعلنة من طرف الدولة على أرض الواقع، والكشف عن الفجوات بين التصريحات الرسمية والتطبيق الفعلي.

اعتمدت الدراسة على منهجية ميدانية شملت مقابلات واستبيانات مع مواطنين وفاعلين محليين في قطاع السكن، إلى جانب تحليل الوثائق الرسمية والخطط الحكومية. وقد أظهرت النتائج أن الخطاب الرسمي غالباً ما يركز على إنجازات الدولة في مجال بناء السكنات وتوفير الدعم، غير أن الواقع يعكس وجود مشكلات عدة، مثل سوء التوزيع، البيروقراطية، تأخر المشاريع، وغياب الشفافية.

خلصت الدراسة إلى أن فعالية السياسات السكنية تبقى مرهونة بمدى تطبيقها الواقعي، وضرورة إشراك السكان في صياغة هذه السياسات لضمان استجابتها لحاجاتهم الفعلية. كما أوصت بضرورة تقييم دوري للبرامج السكنية وتحسين الحوكمة المحلية في هذا القطاع.

الدراسة الخامسة:

دراسة الباحث **الصادق مزهزد** بعنوان **ازمة السكن في ضوء المجال الحضري**. تركز هذه الدراسة على تحليل مشكلة السكن في السياق الحضري الجزائري، والتي تفاقمت بشكل كبير منذ استقلال البلاد. وترتكز على النقاط التالية:

1. - طبيعة الأزمة :يؤطر الكتاب أزمة السكن ليس كمجرد نقص كمي في الوحدات السكنية، بل كأزمة نوعية وهيكلية متعددة الأبعاد. فهي تشمل جوانب تتعلق بنوعية البناء، وتوفير الخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، صرف صحي)، والبيئة الحضرية المحيطة، والاندماج الاجتماعي.

- السياق الحضري (المجال الحضري) :يربط الكتاب بشكل وثيق بين أزمة السكن وديناميكيات التحضر السريع في الجزائر. يشير إلى أن النمو العمراني المتسارع وغير المخطط له جيدًا أدى إلى: توسع المدن على حساب الأراضي الزراعية. ظهور أحياء هامشية عشوائية (السكن غير القانوني). ضغط هائل على البنية التحتية والمرافق العامة الموجودة.

2. العوامل المسببة للأزمة : يحلل الكتاب جذور الأزمة والتي يعود الكثير منها إلى:

- التركيبة الديموغرافية :النمو السكاني السريع والهجرة الريفية المكثفة نحو المدن.
- العوامل الاقتصادية :محدودية الموارد المالية للدولة، ارتفاع تكاليف البناء، وضعف القطاع الخاص.
- السياسات السكنية :قصور السياسات العمومية المتبعة (مثل السكن الاجتماعي والإيجاري) في مجاراة الطلب المتصاعد، بالإضافة إلى البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.
- توزيع المجال :إشكالية توزيع المجال الحضري وعدم تكافؤ فرص الحصول على السكن اللائق بين مختلف شرائح المجتمع.

يسلط الكتاب الضوء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لأزمة السكن، مثل: تفاقم ظاهرة الإقصاء الاجتماعي والفوارق بين الطبقات. ظهور أمراض اجتماعية مرتبطة بالاكتظاظ وسوء الظروف المعيشية. تشويه المشهد الحضري للمدن الجزائرية.

يعتبر هذا الكتاب مرجعًا مهمًا لفهم تعقيدات أزمة السكن في الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي، حيث يقدم تحليلاً يركز على التفاعل بين العمران والمجتمع والسياسة الاقتصادية، معتبرًا إياها أزمة متعددة الأوجه وليست مجرد نقص في المساكن

الدراسة السادسة:

دراسة الباحث **زناتي جلول** - كتاب بعنوان **النمو الحضري وانعكاساته على المحيط العمراني.** دراسة محورية من الدار المنهجية للنشر حول التنمية الحضرية والحديثة وتأثيراتها. تبحث هذه الدراسة في ظاهرة التمدد الحضري (الانتشار العمراني) الذي تشهده المدن، لا سيما في البلدان النامية مثل الجزائر، وتأثير هذا التمدد العشوائي والسريع على البيئة العمرانية والمجتمع. تركز الدراسة على مفهوم النمو الحضري وأشكاله، حيث تميز الدراسة بين "النمو الحضري "كعملية طبيعية لتوسع المدينة، و "التمدد العمراني "أو "الانتشار الحضري " الذي يكون غالبًا غير منظم وعشوائي وسريع، ويأتي على حساب الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء المحيطة بالمدن. يحدث هذا التمدد بشكل أفقي (على الأطراف) بدلاً من الرأسي (البناء في المركز)، مما يؤدي إلى ابتلاع الأرياف وزيادة استهلاك الأراضي. كما أن من أسباب ودوافع النمو الحضري المتسارع:

- **الضغط الديموغرافي**:النمو السكاني الطبيعي والهجرة الريفية الكثيفة نحو المدن بحثًا عن فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية.

- **أزمة السكن** :عدم قدرة السياسات السكنية الرسمية على تلبية الطلب المتزايد، مما يدفع السكان إلى البحث عن حلول غير رسمية (مثل السكن العشوائي).
- **ضعف التخطيط العمراني** :غياب المخططات الشاملة والفعالة لاستيعاب النمو، وسوء تطبيق القوانين المنظمة للبناء.
- **العوامل الاقتصادية** :المضاربة العقارية وارتفاع أسعار الأراضي داخل المدن، مما يدفع البناء نحو الأطراف حيث الأسعار أرخص.

فهذا النمو الحضري غير المنظم يؤدي إلى آثار سلبية عدة منها:

- **تدهور النسيج العمراني** :اختلال الشكل الجمالي والمعماري للمدينة، وانزياح هوامشها دون هوية واضحة، وظهور بقع عمرانية قبيحة ومنفصلة عن مركز المدينة.
- **استنزاف الأراضي الزراعية** :تحويل مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة إلى مناطق بناء، مما يهدد الأمن الغذائي.
- **الآثار البيئية** :تلوث الهواء (بسبب الاعتماد الكبير على وسائل النقل الخاصة)، تلوث المياه الجوفية، اختفاء المساحات الخضراء، وزيادة ظاهرة "الجزر الحرارية" في المدينة.

كما يدعو الباحث إلى:

- **تبني سياسة التخطيط الاستراتيجي** :وضع مخططات شمولية وطويلة الأمد تأخذ في الاعتبار النمو المستقبلي للمدينة.
- **تعزيز سياسة المدينة المدمجة** :التشجيع على البناء الرأسي والاستغلال الأمثل للمساحات داخل النسيج الحضري القائم بدلاً من التمدد الأفقي.

- **حماية الأراضي الزراعية** :بوضع قيود صارمة على البناء في المناطق الخصبة وتحديد حزام أخضر حول المدن.
- **تحسين وتطوير وسائل النقل العمومي** :لتقليل الاعتماد على السيارات الخاصة وربط الأطراف بالمركز بشكل فعال.
- **إشراك السكان والمجتمع المدني** :في عملية التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير محيطهم العمراني.

تخلص الدراسة إلى أن النمو الحضري العشوائي والغير مخطط له ليس مجرد توسع في المساحة المبنية، بل هو عملية معقدة تنعكس سلبًا على جميع جوانب المحيط العمراني :البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية، والجمالية. وهي تشدد على أن معالجة هذه الإشكالية تتطلب رؤية متكاملة تعيد الاعتبار لدور التخطيط العقلاني والمستدام كأداة أساسية لتحقيق مدن أكثر إنسانية ومرونة وقابلية للعيش.

الدراسة السابعة:

دراسة للمؤلفين **عبد الحق غربي و تومي رياض** مقالة بعنوان **النمو الحضري والأزمة السكنية في المدينة الجزائرية - جهود السلطات العمومية في مواجهة هذه الرهانات** – مجلة أبحاث، مخبر البحوث و الدراسات الاجتماعية جامعة 20اوت1955 سكيكدة. تركز الدراسة على ثلاثة محاور أساسية:

تقوم الدراسة أولاً بتشخيص الوضع وتحديد معالم المشكلة:

- **النمو الديموغرافي والهجرة الريفية** :تؤكد على أن الضغط السكاني الهائل هو المحرك الأساسي للطلب على السكن.

- **التمدد العمراني العشوائي** :تسلط الضوء على ظاهرة الانتشار الأفقي للمدن على حساب الأراضي الزراعية، وظهور أحياء هامشية تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية.
- **طبيعة الأزمة السكنية** :لا تعتبر الأزمة مجرد نقص في عدد الوحدات السكنية، بل هي أزمة جودة، وتوزيع، وموقع، وقدرة شرائية.

ثانيا وهذا هو جوهر الدراسة، حيث تقوم بتفصيل وتقييم استجابة الدولة عبر:

- جرد البرامج السكنية المتعاقبة: تتبع الدراسة تطور السياسة السكنية في الجزائر منذ الاستقلال، مع التركيز على البرامج الكبرى مثل: السكن الاجتماعي (LSP) الموجه للطبقات متوسطة الدخل. السكن التشاركي (LPA) الذي يشجع على ادخار المواطنين. السكن الإيجاري (LL)لفائدة الفئات ذات الدخل المحدود. برامج القضاء على السكن القصديري والهش.
- **تحليل الأطر القانونية والمؤسساتية** :تدرس القوانين والمراسيم المنظمة للعمران والإسكان (مثل قانون التهيئة والتعمير) ودور المؤسسات المعنية (الوكالة الوطنية لإنجاز وتدبير السكن، الوكالة الوطنية للتهيئة والتعمير... إلخ).
- **ذكر الإنجازات الكمية** :تعترف الدراسة بالجهود الهائلة للدولة من حيث حجم الاستثمارات المالية وعدد الوحدات السكنية التي تم إنجازها وتسليمها، والتي ساهمت بدون شك في امتصاص جزء كبير من العجز السكني وتحسين ظروف عيش العديد من الأسر.

حيث يذكر المؤلفان في الجزء التحليلي والنقدي للدراسة، العراقيل التي حدت من فعالية هذه السياسات:

- النهج الكمي على حساب النوعي :انتقاد التركيز المفرط على تحقيق أرقام إنجاز عالية (كمية الوحدات) على حساب جودة البناء، المواد المستعملة، التكامل العمراني والموقع -كالبعد عن مراكز الشغل والخدمات-.
- ضعف التخطيط الحضري المتكامل :تشير إلى أن سياسة السكن كانت غالبًا منفصلة عن سياسة التهيئة العمرانية الشاملة. تم بناء مجمعات سكنية كبيرة دون دراسة كافية لتأثيرها على حركية المدينة والبنى التحتية القائمة (شبكات النقل، المياه، الصرف الصحي).
- الإشكالية الاجتماعية والاقتصادية :معضلة توجيه السكن للفئات المستهدفة حقًا (مشكلة المضاربة العقارية وبيع السكن الاجتماعي في السوق السوداء، وصعوبة وصول الفئات الأكثر فقرًا حقًا إلى السكن).
- الاستمرارية في الصيانة والتسيير :إشكالية صيانة هذه المجمعات السكنية الكبيرة على المدى الطويل وتسيير الفضاءات المشتركة.
- الطابع المركزي للسياسات :غياب المقاربة التشاركية والمحلية التي تأخذ في الاعتبار خصوصيات كل منطقة.

تخلص الدراسة إلى أن السلطات العمومية الجزائرية أولت اهتمامًا كبيرًا لأزمة السكن وخصصت لها إمكانيات مادية هائلة، مما أدى إلى نتائج إيجابية من حيث الكم. لكن النهج المعتمد واجه تحديات كبيرة قللت من فعاليته الشاملة. كما يقترح المؤلفان توصيات تمثلت في:

- الانتقال من السياسة الكمية إلى السياسة النوعية :تحسين جودة البناء والتصميم والاندماج الحضري.
- اعتماد مقاربة تخطيطية متكاملة :ربط سياسة الإسكان بشكل عضوي بسياسات النقل، التشغيل، التجهيز، والبيئة.

- تعزيز اللامركزية والمقاربة التشاركية :إشراك الجماعات المحلية والمستفيدين في تصميم وتنفيذ البرامج السكنية.
- معالجة جذور المشكلة :ليس فقط توفير السكن، ولكن خلق فرص العمل وتحسين القدرة الشرائية للفئات الهشة.
- تطوير حلول مبتكرة :تشجيع أنماط سكنية جديدة مثل البناء الذاتي الموجه، والتعاونيات السكنية، وإعادة تأهيل النسيج الحضري القديم.

الدراسة الثامنة:

دراسة الباحثة **هند ريم – مقال** بعنوان **أزمة السكن في المدينة الجزائرية بين الواقع والمأمول - مقاربة سوسيولوجية-** مجلة روافد للدراسات و الأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة عبد الحميد مهري . تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص أزمة السكن في المدينة الجزائرية، بوصفها ظاهرة اجتماعية معقدة تتجاوز الجانب العمراني لتشمل أبعادًا سوسيولوجية واقتصادية وسياسية. تعتمد الباحثة على المقاربة السوسيولوجية لتحليل التناقض بين الواقع المتجسد في استمرار الأزمة وتجلياتها السلبية على النسيج الاجتماعي وبين المأمول كما تُجسده السياسات العمومية والطموحات المجتمعية. تخلص الدراسة إلى أن حل الأزمة يتطلب مقاربة شاملة تضع الإنسان والعدالة الاجتماعية في صلب أولوياتها، وتفكك العلاقات الاجتماعية والرمزية المحيطة بالسكن. من خلال الإشكالية: كيف تتجلى أزمة السكن في المدينة الجزائرية كظاهرة سوسيولوجية؟ وما هو الفجوة بين الخطاب الرسمي "المأمول" حول حلول الأزمة، والواقع المعاش للسكان، وما هي انعكاسات هذه الفجوة على الديناميكيات الاجتماعية والثقافية للمدينة؟

كما اعتمدت الدراسة على المقاربة السوسيولوجية النوعية، من خلال:

- تحليل مضمون الخطابات الرسمية ووسائل الإعلام حول سياسات السكن.
- مقابلات ممنهجة (Semi-structured interviews) مع عينات من السكان المستفيدين من برامج السكن وغير المستفيدين، المنتظرين، في مدينة قسنطينة (كحالة دراسة).
- ملاحظة ميدانية لبعض التجمعات السكنية (السكن الاجتماعي، البناء الذاتي، الأحياء الهامشية).

كما قسمت الدراسة لمحاور رئيسية

أولاً: تشريح "الواقع" – تجليات الأزمة السوسيولوجية:

- السكن كمعضلة وجودية :تحليل السكن ليس فقط كملجأ، بل كمركز للهوية والاستقرار والانتماء الاجتماعي.
- إنتاج الفوارق والهيمنة :كيف تُعمق أزمة السكن الفوارق الطبقية وتخلق أشكالًا جديدة من الهيمنة (الوصول إلى السكن، الموقع، النوع).
- الانزياحات الاجتماعية :تأثير الأزمة على تأخر سن الزواج، تغير أنماط العيش (الاكتظاظ، العيش متعدد الأجيال)، وتفكك الروابط الأسرية أحيانًا.
- الاقتصاد غير الرسمي :بروز ظواهر مثل المضاربة العقارية، الرشاوى، و"البناء الذاتي" كاستراتيجية بقاء forced على هامش السياسات الرسمية.
- الصراع على الفضاء :تحول السكن إلى مصدر للصراع الاجتماعي والرمزي بين مختلف الفاعلين (الدولة، المواطن، المقاول).

ثانيًا: تحليل "المأمول" – سياسات السكن بين الخطاب والتطبيق:

- تحليل خطاب السياسات العمومية :كيف تقدم الدولة برامجها السكنية) الإيجار-تمليك، (.LPP, etcكـ"هدية" ومنّة، وكيف يُعاد إنتاج هذا الخطاب في الخطاب الإعلامي.
- الفجوة التطبيقية :التناقض بين الكم المُعلَن (عدد الوحدات المُنجزة) والكيف (جودة البناء، البنية التحتية، الموقع الطرفي المعزول).

- نمط العيش المُفروض :كيف تُنتج نمطية مشاريع السكن الجماعية (المدن الجديدة) أشكالاً جديدة من العيش لا sempre تتوافق مع التقاليد والاحتياجات الاجتماعية للسكان، مما يؤدي إلى مشاكل التكيف والاندماج.

خلصت الدراسة إلى النقاط التالية:

1. أزمة السكن هي في جوهرها أزمة سياسات عمومية وسوء توزيع للثروة، وليست مجرد أزمة بنائية.
2. هناك فجوة سوسيولوجية عميقة بين "المأمول" الرسمي و"الواقع" المعاش، مما يولد الإحباط ونفث الثقة في المؤسسات.
3. السكن هو حقل لإنتاج وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية)القوة، المكانة، الاستبعاد).

وفي الأخير قامت الباحثة بطرح بعض التوصيات (المأمول الحقيقي):

- تبني مقاربة تشاركية :إشراك السكان في تصميم وتخطيط مساكنهم وأحيائهم.
- الانتقال من منطق الكم إلى منطق الكيف والتنمية المتكاملة :الاهتمام بجودة الحياة (مرافق، خدمات، مساحات خضراء، اندماج حضري) وليس فقط بوضع السقف.
- تفكيك الخطاب الأبوي: معاملة المواطن كـ"شريك" وليس كـ"منتفع" أو "طالب إحسان."
- دراسات سوسيولوجية معمقة :دعم البحوث التي تدرس الأبعاد غير المادية لأزمة السكن (الرمزية، الهوية، الجودة الاجتماعية للحياة).

الفصل الثاني
الوضعية الديمغرافية في الجزائر

تمهيد

شهدت الجزائر بعد الإستقلال نموا سكانيا معتبرا قدر بـ 12020000 نسمة حسب تعداد سنة 1966، وذلك بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مست أغلب الميادين، وهذا من خلال زيادة إنتشار المراكز الصحية وتحسن مستوى معيشة الأفراد، وحصولهم على الرعاية الطبية اللازمة مما أدى إلى إنخفاض نسبة وفيات الأطفال وكذا توفير فرص عمل جماعية.

و نتيجة للنمو السكاني المتزايد ظهرت سياسة التسييس الديمغرافي، ففي مؤتمر بوخارست سنة 1974 أين برز جدال و نقاش حاد بين المؤيدين و المعارضين لفكرة تحديد النسل، و قد تبنت الجزائر آنذاك لفكرة التطوير الاقتصادي التي ناد بها المؤتمر باعتبارها مبدأ و أساس لإرساء قواعد التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

بعد هذا المؤتمر مباشرة اعتمدت الجزائر سنة 1974 سياسة العلاج المجاني مع الرفع من ميزانية الصحة، كما أقرت على أن كل المواطنين لهم الحق في حماية صحتهم وهذا الحق مضمون عن طريق الخدمة الصحية العامة والمجانية مع توسيع الطب الوقائي، التحسن المستمر لظروف العيش و العمل، بالإضافة إلى التربية البدنية والرياضية و التنزه.

بعد عشر سنوات انعقدت الندوة العالمية حول السكان سنة 1984 بمكسيكو، وفي هذه الندوة بدأت الملابسات حول تبني سياسة تحديد النسل، لتزول هذه الفكرة شيئا فشيئاً من خلال تصريح ممثلو دول العالم الثالث بعكس ما كانوا يؤكدون عليه في مؤتمر بوخارست 1974.

أما فيما يخص ندوة القاهرة المنعقدة سنة 1994 التي حث برنامج عملها أنه يجب على المجتمع الدولي تبني جملة من السياسات السكانية و التنموية من ضمنها ما يلي:

-الدفع بعجلة النمو الاقتصادي و العمل على إرساء قواعد التنمية المستدامة .

-الحق في التعليم وخاصة للإناث.

-الإنصاف و المساواة بين الجنسين في شتى المجالات.

-بذل الجهد و كل الجهد للدول من أجل خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع وكذا وفيات الأمهات باعتبار هذان المعدلان من أهم المؤشرات التي تثبت تقدم الدول.

-توفير فرصة الانتفاع بخدمات الصحة الإنجابية للجميع بما فيها تنظيم الأسرة .

لمحة عن الجزائر:

الجزائر هي دولة عربية تقوم على ثوابت وطنية و هي: الإسلام، العروبة و الأرض والتاريخ الطويل والثقافة المشتركة التي تجمع الأمة الجزائرية. تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية تطل على البحر المتوسط بساحل يمتد إلى حوالي 1200 كلم، يحدها شرقا كل من تونس و ليبيا و من الجنوب مالي والنيجر و غربا المغرب والصحراء الغربية و موريتانيا. و هي أكبر بلد إفريقي و عربي من حيث المساحة - بعد انقسام السودان- حيث تتربع على مساحة 2381741 كلم^2 .

تعتبر الجزائر عضوا مؤسسا في إتحاد المغرب العربي سنة 1988، و عضوا بجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة منذ الاستقلال و عضو في الإتحاد الإفريقي الأوبك و العديد من المؤسسات العالمية و الإفريقية....

نظرية التحول الديمغرافي في الجزائر:

إن من أهم النظريات السكانية الحديثة و أكثرها رواجاً و قبولاً بين علماء السكان هي النظرية الديمغرافية الانتقالية، ففي ضوء هذه النظرية يمكن تفسير اتجاهات النمو السكاني في أي بلد كان . وهذه النظرية تتلخص في كون أن شعوب العالم تمر بثلاثة مراحل كبرى في تاريخها السكاني (ينتقل سكانها من مرحلة إلى أخرى) :

1- المرحلة الابتدائية :

تتميز هذه المرحل على خلاف المراحل الأخرى بارتفاع معدل المواليد حيث تراوح ما بين 40 و 50‰ ، وارتفاع آخر في معدل الوفيات يتراوح بدوره ما بين 25 و 35‰ ، كما يعرف معدل وفيات الأطفال الرضع إرتفاعا قد يصل إلى 300‰ ، ويترتب عن هذا و ذاك إنخفاضاً في معدلات النمو الطبيعي للسكان .

والجزائر على وجه الخصوص عايشت هذه المرحلة في أوائل القرن العشرين، أين كان كل من معدلي المواليد و الوفيات على حد سواء يسجلان أرقاماً مرتفعة، فمعدل المواليد سجل إرتفاعات مستمرة ليصل إلى أعلى مستوياته في بداية السبعينيات قدر بـ 50.16 ‰، كما أن معدل الوفيات هو الآخر كان مرتفعا جداً قدرت قيمته بـ17.56‰ خلال نفس الفترة. ثم بدأ هذان المعدلان في الإنخفاض التدريجي بحيث قدر في تعداد 2008 كل من معدل المواليد و الوفيات على التوالي بـ23.62 ‰ و 4.38 ‰. (الديوان الوطني للإحصاء، 2020، صفحة 2)

في هذه المرحلة عكس لنا كل مؤشر (معدل المواليد و معدل الوفيات) الحالة التاريخية لسكان الجزائر و أثر تدهور الحالة الصحية و المعيشية للسكان آنذاك.

2- المرحلة الانتقالية :

يميز هذه المرحلة إنخفاض مضطرد في معدل الوفيات مع بقاء معدل المواليد مرتفع ، لتتسع الهوة بين المواليد و الوفيات و بالتالي يرتفع معدل الزيادة الطبيعية بحيث تزيد على 20‰ بل تصل إلى 30‰. تأتي هذه المرحلة مباشرة بعد المرحلة الابتدائية، و التي يحلو للبعض تسميتها "بالإنفجار السكاني" وبدأت الشعوب في دخول هذه المرحلة، حيث يستقر نظام الحكم و ينتشر الأمن و يطمئن الناس على مورد ثابت للرزق و يبدأ التعليم في الإنتشار و تتقدم الرعاية الصحية ، مما يترتب عن كل هذا إنخفاضا في معدل الوفيات. بينما لا يتأثر معدل المواليد بهذا مما يؤدي إلى الإنفجار السكاني.

بقيت معدلات المواليد مرتفعة في الجزائر أكثر مما كانت عليه في المرحلة الإبتدائية أين سجلت أعلى معدل المواليد في سنة 1970 بـ 50.20 ‰، وعلى الرغم من تراجعه بحيث قدرت بـ 19.82 ‰ سنة 1999 (وزارة الصحة و السكان، 2000، صفحة 63) و23.62‰ سنة 2008 ثم قدر بـ 26.12‰ سنة 2016 (الديوان الوطني للاحصائيات، 2016)، فهي تبقى مرتفعة نسبياً مقارنتا مع الدول المتقدمة.

وما ميز هذه المرحلة هو الإتجاه المعاكس لكل من معدل المواليد (الإرتفاع) ومعدل الوفيات (الإنخفاض)، جعل من الهوة بينهم ترتفع أيضاً، و بالتالي إرتفاع في معدل النمو الطبيعي و الذي هو في حقيقة الأمر الفارق بينهما ، فقد سجل معدل النمو أعلى مستوياته في الجزائر خلال فترة ما بين " 1961-1965 " بـ 39.3‰، ثم الفترة ما بين " 1966-1969 " بـ 32.9‰ إلى غاية الفترة ما بين "1980 -1985 " بـ31‰ ليبدأ في الإنخفاض المضطرد بعد ذلك ليسجل أدنى قيمة قدر بـ 1.92%سنة 2008، ليبدأ في الارتفاع تدريجيا وصولا إلى 2.17% سنة 2016 . (الديوان الوطني للاحصائيات، 2016)

3- مرحلة النضج السكاني :

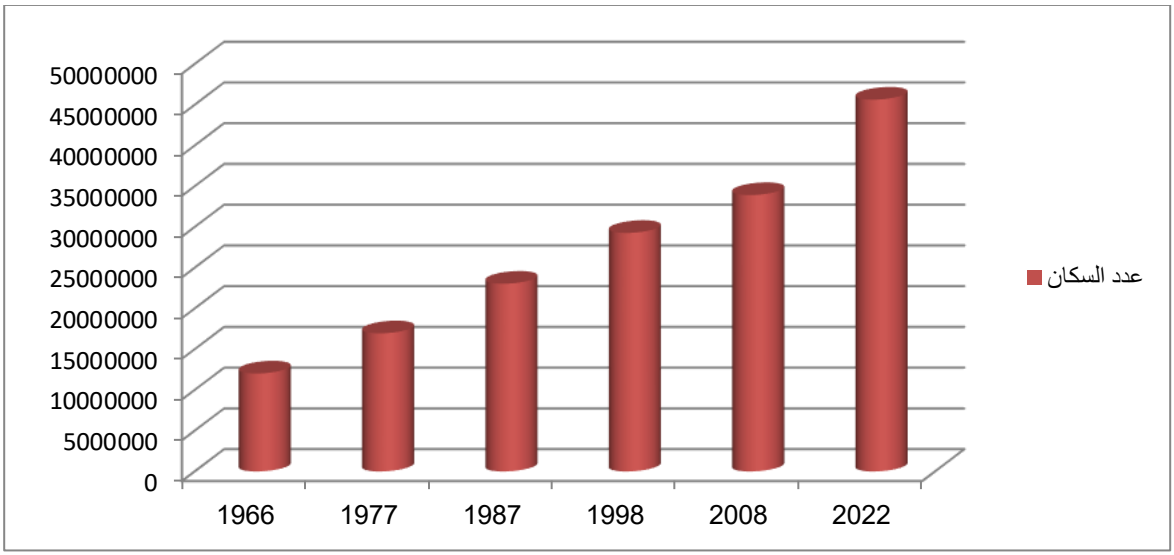
و تعتبر هذه المرحلة الأخيرة ، و تتميز بالنمو البطيء للسكان و تنتقل الشعوب إلى هذه المرحلة بعد أن تسود وسائل الإصلاح في شتى نواحي المجتمع ، و تحسن مستوى المعيشة لتلك الشعوب ، كما تتميز هذه المرحلة بإرتفاع أمل الحياة و بالتالي إرتفاع نسبة الشيخوخة في المجتمع . و الجزائر لم تصل إلى هذه المرحلة بعد .

الوضعية الديمغرافية في الجزائر

1 - تطور النمو السكاني في الجزائر:

عرف سكان الجزائر نمواً متزايد حسب فترات تعداداتها على غرار سكان العالم العربي، تخللته عدة تذبذبات من مرحلة لأخرى حسب الظروف الاجتماعية، و الاقتصادية و السياسية التي عايشتها البلاد خلال تاريخها.

التمثيل البياني رقم 01 : تطور عدد السكان في الجزائر حسب التعدادات



المصدر: الجدول رقم (1) قائمة الملاحق.

فقد كان عدد سكان الجزائر في أول تعداد لها بعد الإستقلال سنة 1966 ما يقارب 12020000 نسمة ليتضاعف هذا العدد في تعداد 1987 حيث وصل إلى 23038942 نسمة في مدة لا تتجاوز 20 سنة يتضاعف لثلاث مرات (33.920.000) نسمة في تعداد 2008، و صولا إلى حوالي 46 مليون نسمة سنة 2022. و هذا الارتفاع يرجع تفسيره لعدة عوامل منها :

- تحسن المستوى المعيشي و الصحي خاصة في سنة 1974 انتهجت الجزائر سياسة العلاج المجاني.

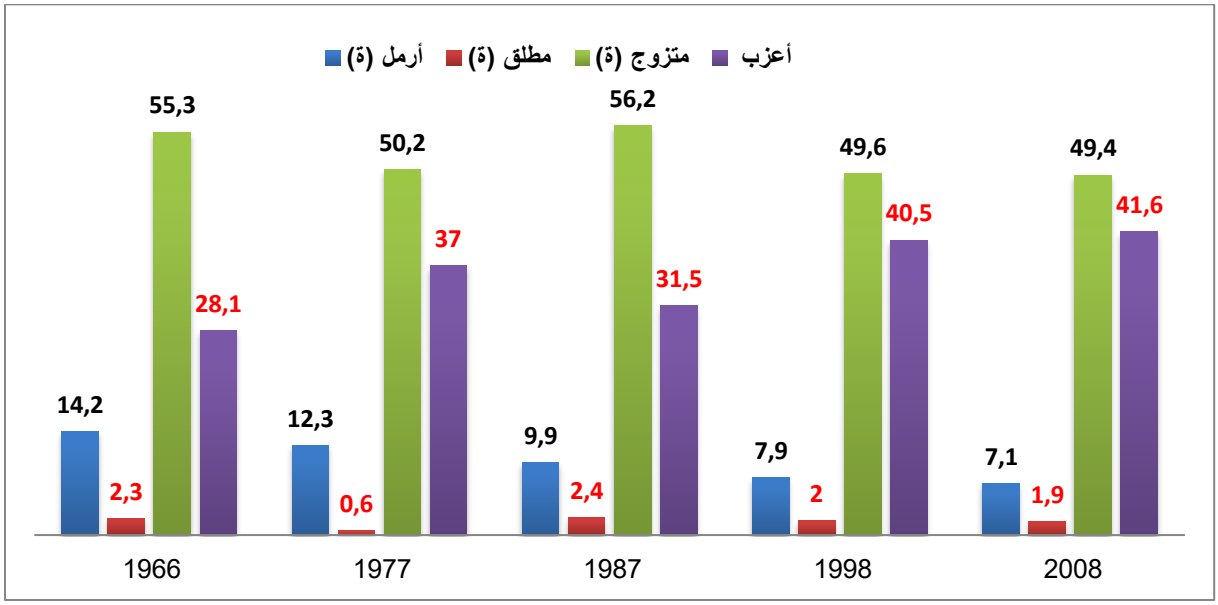
- كثرة المواليد بسبب تزايد معدلات الزواج و إعادة الزواج من أجل إسترجاع ما خسرته الجزائر جراء حربها مع المستعمر الفرنسي ، والتي قدرت بقرابة المليون ونصف المليون شهيد ، ناهيك عن ضحايا الحرب العالمية الثانية الذين كانت فرنسا تجندهم في صفوف جيشها آنذاك ، و تواصل إرتفاع عدد سكان الجزائر ليقدر بـ 38.7 مليون نسمة سنة 2012 و حوالي 46 مليون نسمة سنة 2022. (الديوان الوطني للاحصائيات، 2016)

2- الحالة الزواجية :

يقصد بالحالة الزواجية أنها " دراسة الزواج من الوجهة الكمية وما يرتبط بالزواج أو يترتب عليه من الطلاق والترمل، وتسهم الأحوال الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع في تحديد نسبها وإتجاهاتها، ولذلك فإن الحالة الزواجية أو المدنية للسكان ليست ثابتة ، ولكنها دائمة التغير وهي تعكس في ذلك ظروف المجتمع السائدة اقتصادياواجتماعيا . (عبد المجيد ابراهيم، 2000، صفحة 177) وتعد دراسة الحالة الزواجية في المجتمع من أهم الخصائص الديمغرافية التي تتداخل و ترتبط بعناصر بيولوجية ، اجتماعية ، اقتصادية، شرعية و دينية. و تعد الحالة الزواجية عموماً من أهم العوامل المؤثرة بشدة على مستويات الخصوبة . و تؤثر بصورة أقل على مستويات الوفيات و الهجرة. (عطوي، 2001،

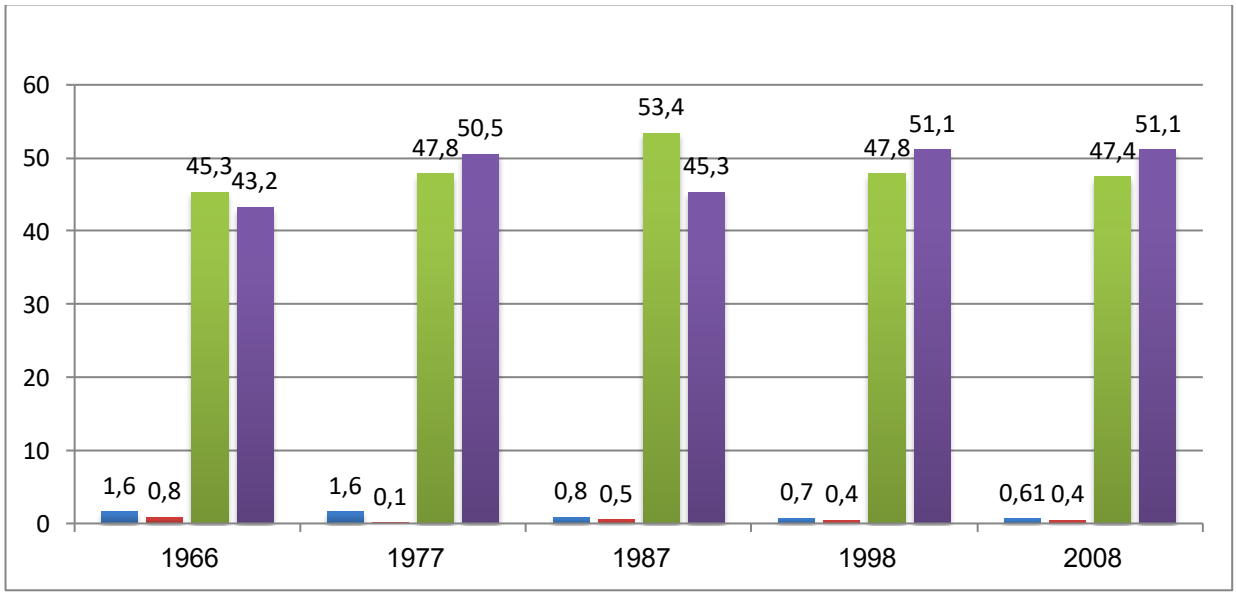
صفحة 386) كما أن للزواج آثاراً اقتصادية و اجتماعية على قطاعات السكان و الصحة والتعليم والبنية التحتية والعمل.....الخ .

التمثيل البياني 02 : تطور الحالة العائلية في الجزائر لجنس الإناث .



المصدر : بيانات الجدول رقم (02) قائمة الملاحق

التمثيل البياني 03 : تطور الحالة العائلية في الجزائر لجنس الذكور.



المصدر : بيانات الجدول رقم (02) قائمة الملاحق

يتضح لنا من خلال التمثيل أن نحو 28.1 % من النساء في الجزائر لم يسبقن لهن الزواج (عازبات) تعداد 1966، بينما بلغت نسبة النساء المتزوجات نحو 55.3% ونسبة الأرامل 14.2% و المطلقات 2.3%. وفي المقابل بلغت نسبة الذكور العزاب 43.2% و المتزوجون 45.3% و المطلقون 0.8% و المترملون 1.6%.

وهذا الإرتفاع في نسبة الزواج بالنسبة للإناث و الذكور يمكن إرجاعه إلى تشجيع الحكومة الجزائرية على الزواج و الإنجاب من أجل تعويض الخسائر البشرية التي راحت ضحية الحرب مع المستعمر الفرنسي، و كذلك ضحايا المجندين الفرنسيين في الحرب العالمية الثانية. كما لفت انتباهنا في نسبة الأرامل التي قدرت بحوالي 14% وأن الإرتفاع في هذه النسبة كان سببه كما ذكرنا سالفاً إلى وفيات الأزواج الذين تم تجنيدهم في الحرب .

وفي تعداد سنة 1977 عرفت نسبة النساء المتزوجات إنخفاضا ملموسا فبعدما كانت تقارب 55.3% سنة 1966 أصبحت تساوي 50.2%، بينما نسبة النساء العزبات فقد إرتفعت لتصل إلى ما يقارب 37%. وقد سجلت أعلى نسبة زواج في تعداد 1987 فقد إرتفعت نسبته لكلى الجنسين حيث وصلت إلى ما يقارب 56.2 % للإناث و بالنسبة للذكور في نفس السنة 53.4% ونسبة العازبات 31.1% والعزاب من الذكور 45.3% و المطلقات 2.4% والمطلقين من الذكور 0.8% و الأرامل 2.4% والمترملون 0.5% و في التعدادين الأخيرين تواصل وتيرة نسبة العزاب لكلا الجنسين في الإرتفاع فقد سجلت بالنسبة للإناث ما نسبته 40.5% في سنة 1998 و إرتفعت إلى 41.6 % في سنة 2008 . أما جنس الذكور فقد وصلت نسبة العزاب إلى 51.1% في كلا التعدادين 1998 و 2008 .

و يمكن إرجاع هذا الإرتفاع في نسبة العزوبة بالنسبة لكلا الجنسين بالدرجة الأولى إلى الإرتفاع الذي عرفه متوسط العمر عند الزواج بالنسبة لكلا الجنسين فقد وصل عند الإناث سنة 1998 إلى ما يقارب 27.6سنة و عند الذكور 31.3 سنة. وفيما يخص آخر تعداد 2008 سجلنا 29.3 سنة للجنسين.

كما يرجع الإرتفاع في متوسط العمر عند الزواج بالنسبة للإناث إلى تحسن المستوى التعليمي لهذه الفئة ، فبعدما كانت المرأة لا تحظى فقط إلا بمستوى إبتدائي أو متوسط جراء سياسة التعسف المفروضة من قبل الآباء نتيجة ثقل وعبأ العادات والتقاليد المفروضة من المجتمع على هذه الشريحة ، أصبح لها الحق الآن في مواصلة الدراسة بما فيها الإبتدائي ، المتوسط ، الثانوي ، الجامعي و حتى ما بعد التدرج ، و عليه فالمرأة و طيلة مشوارها الدراسي لن تلتفت للزواج ، مما أدى بمتوسط العمر عند الزواج بالإرتفاع .

أما بالنسبة للذكور فإرتفاع هذه النسبة راجع كذالك إلى تحسن المستوى التعليم، وظروف اجتماعية أخرى و هي العزوف عن الزواج بسبب غلاء المهور، إرتفاع المستوى المعيشي، صعوبة العمل وأزمة السكن الذي تعرفه الجزائر في السنوات الأواخر.

3- المواليد و الخصوبة في الجزائر:

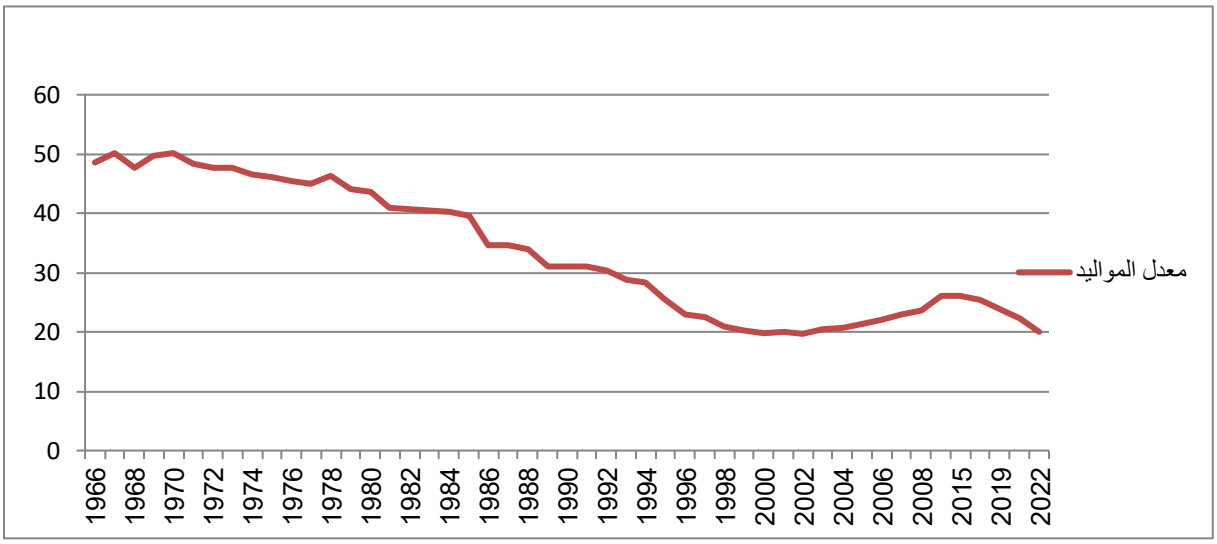
تتفاوت مستويات الخصوبة من مجتمع لآخر ومن بلد لآخر كلاً حسب ظروفه الديمغرافية والاجتماعية و الاقتصادية ، و من أهم مؤشرات دراستها :

1- معدل المواليد الخام :

يعتبر من أبسط مقاييس الخصوبة و أوسعها إستخداماً ، و يعرف بالمعدل الخام لأنه ينسب هذه الظاهرة (الخصوبة) إلى المجتمع ككل دون إعتبار لتمايز التركيب السكاني في خصائص العمر أو النوع أو النشاط أو الخصائص الديمغرافية. (السيد، 1999، صفحة 230)

عرف معدل المواليد في الجزائر إرتفاعا في السنوات الأولى بعد الإستقلال حتى سنة 1970، ثم بدأ في الإنخفاض تدريجيا كل سنة كما هو مبين من خلال الشكل التالي.

التمثيل البياني 04 : تطور معدل المواليد في الجزائر مابين 1966-2022 .



المصدر: الجدول رقم 03 قائمة الملاحق .

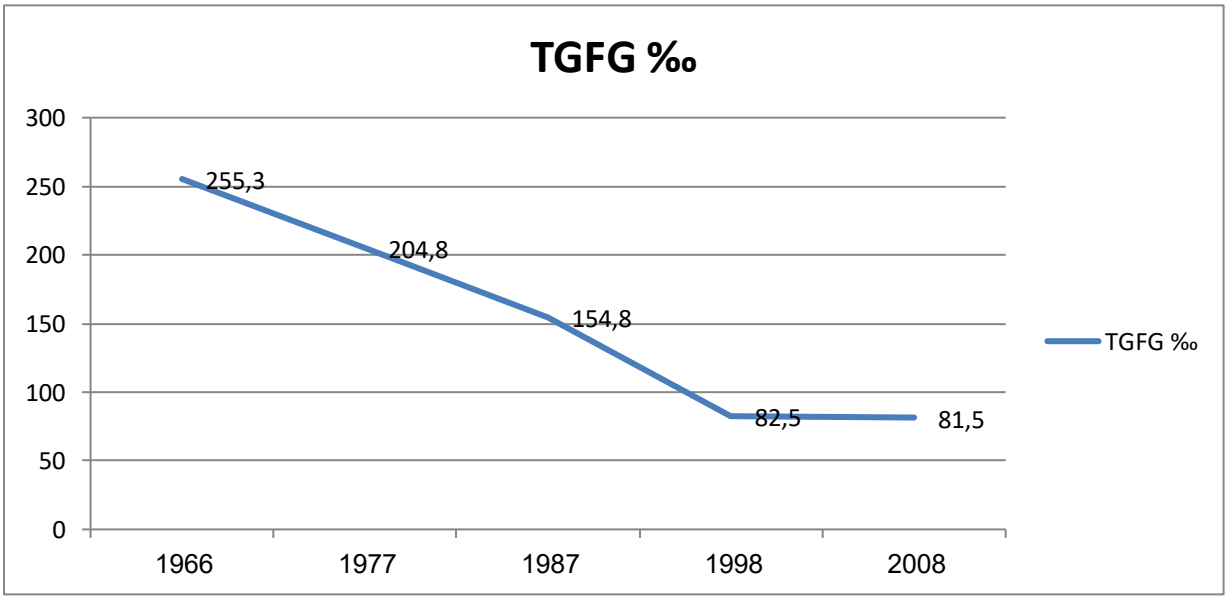
نلاحظ من خلال المنحنى أن معدل المواليد كان مرتفعا في السنوات الأولى من الإستقلال حيث قدرت نسبته في تعداد 1966 بـ 48.5 ‰ وهذا راجع إلى سياسة الدولة المنتهجة و التي تمثلت في تشجيع الولادات بالإضافة إلى نقص الوعي لدى الزوجين، إنخفاض المستوى التعليمي و خاصة للمرأة ، التقاليد السائدة في هذه الفترة حيث كانت تشهد شيوع العائلات الممتدة التي كانت تدعو إلى كثرة الأولاد ، ثم انخفض هذا المعدل في التعداد الموالي 1977 ووصل إلى 45.02 ‰ و في تعداد 1987 وصلت ذروة الإنخفاض إلى ما يقارب 34.6 ‰ و في التعداد 2008 إستقر معدل المواليد في الانخفاض 23.62 ‰، ليبدأ في الارتفاع التدريجي خلال السنوات الموالية قدر بـ حوالي 26‰ . ليتراجع من جديد وصولا إلى نسبة 20.06‰ سنة 2022. وهذا الانخفاض راجع إلى تحسن المستوى التعليمي لكلا الجنسين و سياسة تباعد الولادات التي بدأ الأزواج بتطبيقها عن طريق إستعمالهم موانع الحمل والتي أصبحت متوفرة و متقبلة من جملة السكان وعن طرق وعيهم الثقافي بأن هذه الوسائل تساعد في تنظيم الأسرة والتي تساعد بدورها في تباعد الولادات.

2- معدل الخصوبة العامة "TGFG" :

و يقصد به عدد المواليد الأحياء لكل ألف من اللواتي تتراوح أعمارهن بين(15-49) سنة خلال سنة معينة .

كان المعدل العام للخصوبة في الجزائر يقدر بـ 255 ‰ في سنة 1966، لينخفض إلى 234.1 ‰ في سنة 1970 ثم إلى 201.20 ‰ سنة 1980 و 134 ‰ في سنة 1990 وإلى حدٍ أدنى من ذلك في سنة 2001 بـ 75.3 ‰ هذا الإنخفاض المتوالي يعكس مدى إرتفاع معدل سن الزواج الأول بالنسبة للجنسين عامة و المرأة خاصة، هذه الأخيرة و بسبب تحسن مستواها التعليمي ودخولها سوق العمل كلها عوامل كان لها الشأن الكبير في إرتفاع سن الزواج لديها، ليرتفع من جديد في تعداد 2008 ليصبح 81.5‰ و إن كانت زيادة غير معتبرة، يرجع تفسيرها إلى تحسن الظروف المعيشية من شغل ، مسكن و إنتشار الأمن ..الخ. مما إستدعى من الرجال إلى الإقبال على الزواج . و الشكل التالي يوضح لنا أكثر هذا التطور.

التمثيل البياني 05 : تطور معدل العام للخصوبة العامة في الجزائر حسب التعدادات.

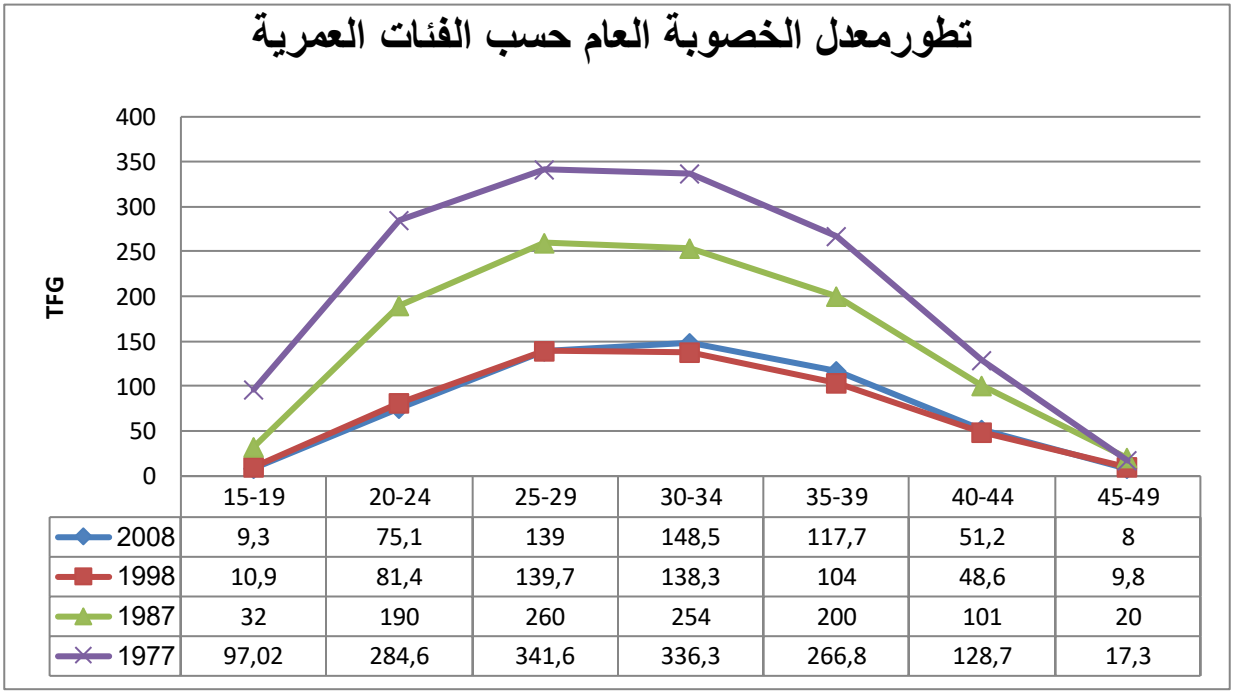


المصدر: جدول رقم 12 في قائمة الملاحق.

3- معدل الخصوبة العمري والنوعي " TFGx" :

يعتبر معدل الخصوبة العمري والنوعي من أدق المعدلات لأنه يأخذ بعين الإعتبار عدد المواليد النساء في مختلف الفئات العمرية مقارنة مع عدد النساء في نفس الفئة العمرية .

التمثيل البياني 06 : تطور معدل الخصوبة العام حسب فئات العمر في الجزائر.



	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49
2008	9,3	75,1	139	148,5	117,7	51,2	8
1998	10,9	81,4	139,7	138,3	104	48,6	9,8
1987	32	190	260	254	200	101	20
1977	97,02	284,6	341,6	336,3	266,8	128,7	17,3

المصدر: جدول رقم 04 في الملاحق.

معدل الخصوبة العام حسب فئات العمر ثاني مؤشر تقاس به هذه الظاهرة، وفي الجزائر و كما هو ملاحظ في الجدول و الشكل أن الفئة العمرية '15- 19' سنة في تعداد 1977 كان هذا المعدل يمثل فقط 97.02 ‰ ليقفز هذا المعدل إلى قرابة أربعة أضعاف ما كان عليه حيث أصبح يقدر بـ 341.6 ‰ في الفئة العمرية '25-29' سنة و يبدأ بعدها في الإنخفاض حتى يصل إلى 17.3 ‰ في الفئة العمرية '45-49' سنة ، و في تعداد 2008 سجلنا معدل الخصوبة العمري في الفئة' 15-19' سنة بـ 9.3‰ ، و عرف أعلى إرتفاع له في الفئة العمرية '30- 34' سنة إذ قدر بـ 148.5‰ ، لينخفض بعدها في الفئة العمرية '45-49 ' سنة حيث سجل 8 ‰.

كما نلاحظ أن معدل الخصوبة العام حسب فئات العمر يتبع نفس إتجاه المعدل العام للخصوبة العامة طيلة فترة الدراسة كما هو مبين في الجدول، فالإنخفاض المطلق في معدلات الخصوبة و لا سميا في الخلف النهائي لكل إمرأة ، راجع لتجمع عدة عوامل إقتصادية و إجتماعية على حدٍ سواء، ميزت تطور المجتمع الجزائري، كإنتشار وسائل تنظيم النسل و إرتفاع المستوى التعليمي خاصةً لدى النساء، تأخر معدل سن الزواج لدى الجنسين ، و الأهم من ذلك ممارسة سياسة سكانية كل هذه العوامل جعلت من الأفراد الجزائريين على إختلاف جنسهم أو مستواهم العليمي و الإجتماعي يكتسب شيئاً فشيئاً ثقافة جديدة في مفهوم تنظيم أسرته .

4- معدل الخصوبة الإجمالي :

يقدر هذا المعدل عدد الأمهات في المستقبل عن طريق معرفة المواليد الإناث التي يمكن أن تنجبهم كل أنثى في فترة القدرة على الإنجاب، إذا ما إحتفظت بالمعدل الحالي بالخصوبة العمرية والنوعية، و إذا ما بقيت معدلات الوفيات ثابتة لا تتغير، لذلك يعتبر هذا المعدل من أدق المعدلات التي تقاس بها الخصوبة .

الجدول رقم 01 : تطور معدل الخصوبة الإجمالي في الجزائر حسب التعدادات

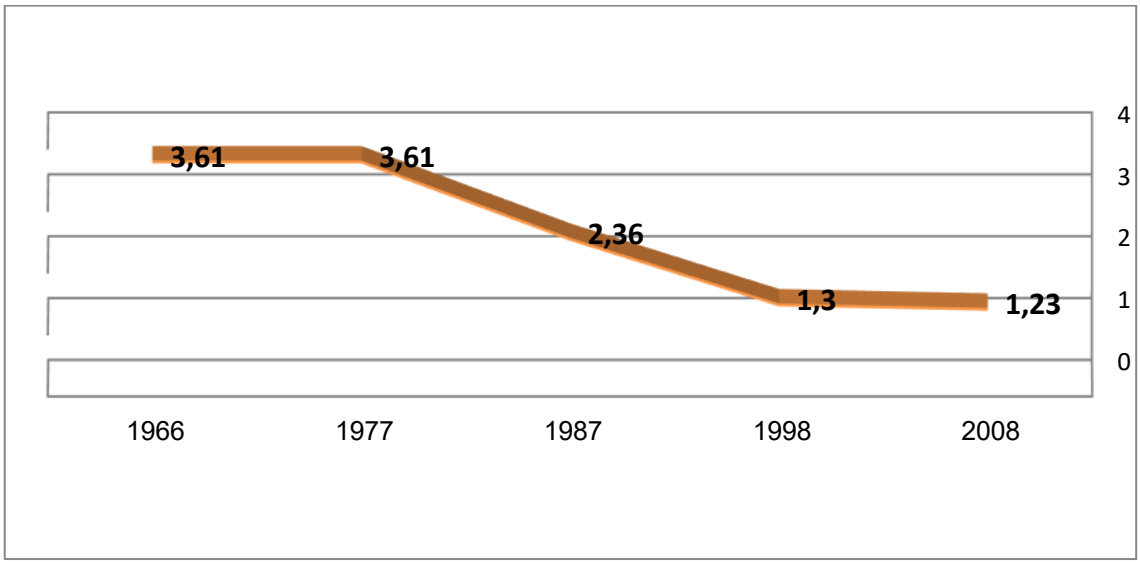
السنوات	1966	1977	1987	1998	2008
TBR	3.61	3.61	2.36	1.3	1.23

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات تعداد 1966-1977-1987-1998-2008

من خلال الجدول أعلاه والمنحى الموجود أسفله نلاحظ أن معدل الخصوبة الإجمالي للمرأة في تعداد 1966 سجل 3.61 بنت لكل إمرأة و يمكن أن نرجع هذا الإرتفاع لمعدل البنات بالنسبة للمرأة الجزائرية إلى كثرة المواليد الناتجة عن كثرة الزيجات، خاصة و أن الجزائر كانت في سنواتها الأولى من

الإستقلال، و بالتالي وجد المواطنون أنفسهم أمام أمر يفرض عليهم إستدراك ما فاتهم من الزواج خلال حرب التحرير لينخفض معدل الخصوبة الإجمالي في تعداد 1987 إلى 2.36 بنت لكل إمرأة ثم إلى 1.23 بنت لكل إمرأة في تعداد 2008 و هذا الإنخفاض يمكن أن يرجع إلى أسباب أهمها : تحسن المستوى التعليمي لكلا الجنسين و الذي بدوره زاد من وعي الزوجين بتنظيم أسرتهما عن طريق إستعمال موانع الحمل ، تأخر معدل سن الزواج الأول لكلا الجنسين .

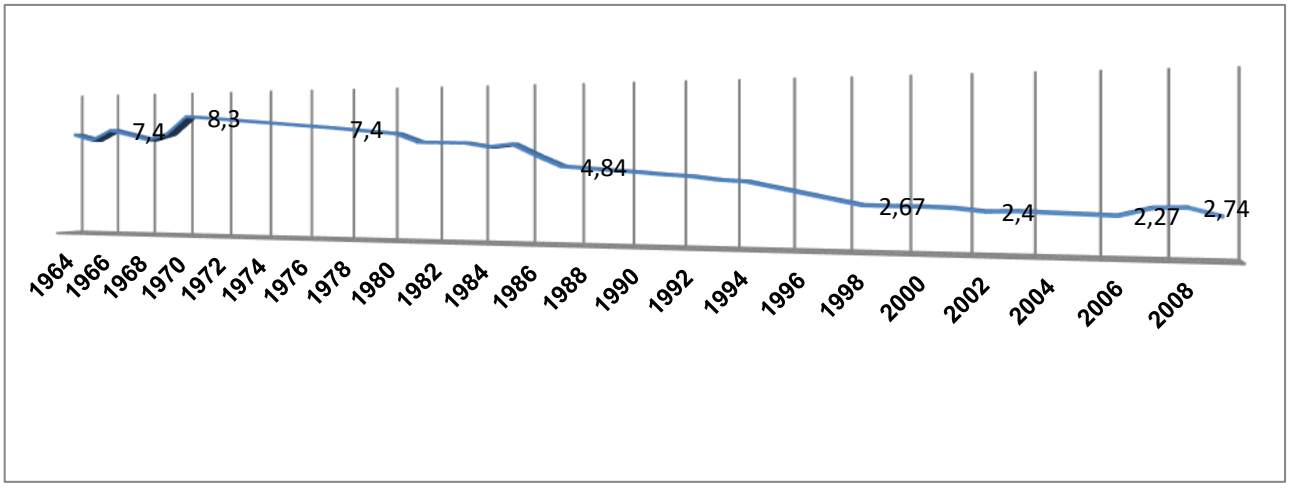
التمثيل البياني 07 : تطور معدل الخصوبة الإجمالي في الجزائر حسب التعدادات .



5- مؤشر الخصوبة الكلي :

هو مجموع معدلات الخصوبة الخاصة للمرأة الواحدة (أو لألف إمرأة) مضروب في 5 (طول الفئة العمرية) و يعني هذا المعدل في الواقع متوسط عدد المواليد الذين يمكن أن تنجبهم المرأة الواحدة طوال سنوات قدرتها على الإنجاب.

التمثيل البياني 08 : تطور مؤشر الخصوبة الكلي في الجزائر من 1964/2022



المصدر: جدول رقم 05 في قائمة الملاحق.

كما هو ملاحظ في التمثيل البياني أن الجزائر و بعد إستقلالها و على غرار باقي الدول عرف معدل الخصوبة الكلي (ISF) إرتفاعاً ملحوظاً فقد سجلت في أول تعداد لها 7.4 طفل لكل امرأة، و في سنة 1970 إرتفع معدل الخصوبة الكلي إلى ما يقارب 8.3طفل لكل إمرأة و هو أكبر معدل في العالم، و هذا الإرتفاع راجع إلى كثرة الولادات الناتجة عن كثرة الزيجات التي حدثت في هاته الفترة ، رغبة من الجزائريين في إستدراك ما فاتهم من الزيجات إبان الحرب ، و كذلك راجع إلى نقص المستوى التعليمي لدى الجنسين وكذا نقص الوعي بوسائل تنظيم الأسرة و ربما لم تكن معروفة إطلاقا لدي الكثيرين ، و في تعداد سنة 1987 إنخفض هذا المعدل ليصبح 4.84 طفل لكل إمرأة وهذا الإنخفاض راجع إلى تحسن المستوى التعليمي لدى الجنسين و وعيهما بتطبيق موانع الحمل لتنظيم أسرتهما . و في تعداد 1998 إنخفض إلى

2.67 طفل وفي التعداد الأخير سنة 2008 لم يتأثر و بقي تقريبا كما هو بمعدل 2.74 طفل لكل إمرأة وهذا الإنخفاض راجع إلى تحسن المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد ، تحسن المستوى التعليمي و خاصة للمرأة كونها العامل المؤثرة في الخصوبة بدرجة كبيرة وأصبح لها الحق في التعلم و مواصلة الدراسة ، الحق في العمل ، وعي الزوجين بتنظيم الأسرة ، تأخر معدل سن الزواج الأول للجنسين ، و كذا العزوف عن الزواج بالنسبة للذكور بسبب أزمتي : الشغل والسكن .....الخ.

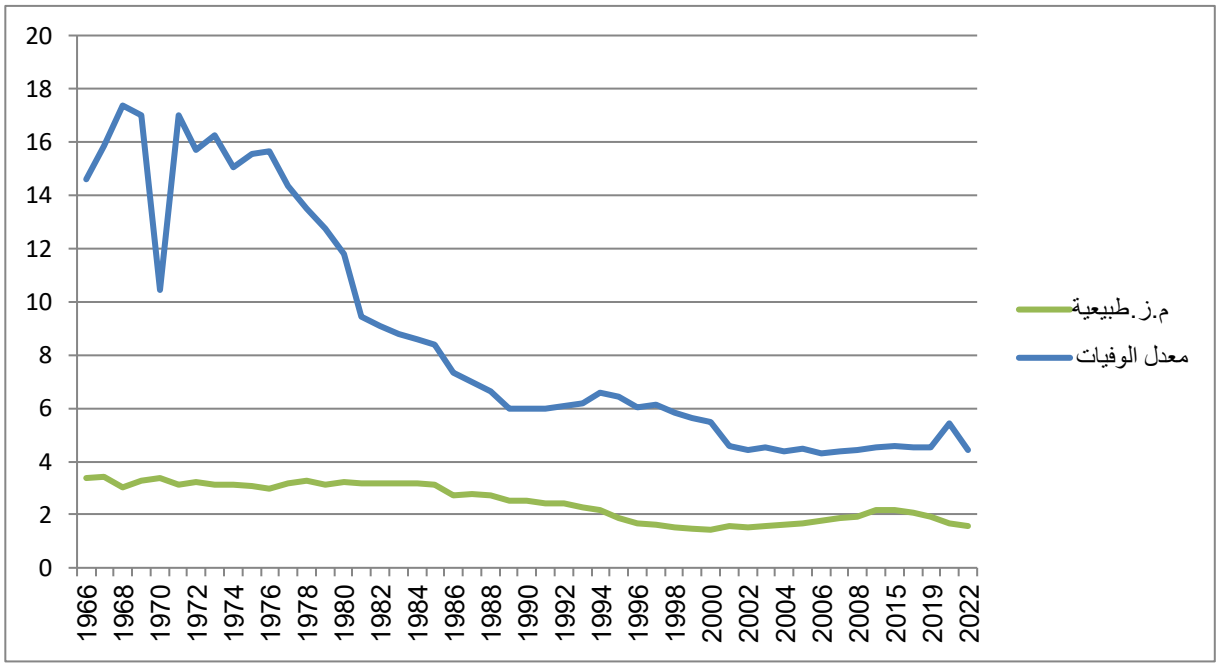
4- الوفيات في الجزائر:

تعرف بأنها الانتهاء التام لجميع مظاهر الحياة في أي وقت بعد حدوث الولادة الحية ، و تعد الوفيات عنصرا هاما في تقدير عدد السكان وتكوينهم النوعي والعمري والمهني و أمد حياتهم ، فزيادة عدد سكان العالم السريعة ترجع في المقام الأول إلى إنخفاض الوفيات التي بلغ التحكم بها قبولا أكثر مما يلقاه التحكم في المواليد. وقد شهدت معظم دول العالم إنخفاضا في مستوى الوفاة بين سكانها في الآونة الأخيرة إلا أن تسجيل الوفيات تعد من أكثر الإحصائيات قصورا و تذبذبا خصوصا فيما يتعلق بتسجيل وفاة الأطفال حديثي الولادة أي حدوث الوفاة قبل التسجيل مما يؤثر على بيانات الوفاة كما يعطي مؤشرا خاطئا بالنسبة للمواليد و ترتبط الوفيات بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي السائد في المجتمع ، فكثيرا ما تفوق نسبتها عن نسبة الولادات عندما يتعاظم إنتشار الأمراض، و المجاعات ، و الحروب و الأوبئة ، وهناك بعض المعايير التي تستخدم لمعرفة نسبة الوفيات .

أما فيما يخص معدل الوفيات في الجزائر فقد سجل معدل الوفيات بعد الاستقلال 14.6 ‰ خلال تعداد 1966 لتنخفض في الفترة 1987 إلى 6.97 ‰ وهذا الانخفاض الملحوظ راجع إلى إنتهاج الجزائر لسياسة العلاج المجاني و سعيها في تكثيف مراكز الرعاية الصحية و تطوير مراكز الأمومة وتجهيزها ، ثم إنخفض في تعداد سنة 2008 إلى 4.42 ‰ . وهذا راجع إلى الإنتشار الواسع لمراكز الرعاية وكذا توفير

اللقاحات عن طريق تعميم حملات التطعيم لكل الأطفال ...الخ. و هذا التطور في معدلي المواليد والوفيات ينعكس على تطور معدل الزيادة الطبيعية فقد كان مرتفعا في السنوات الأولى للإستقلال حيث بلغ في تعداد 1966 حوالي 33.9‰ ليصل إلى ما يقارب 19.2 ‰ في تعداد 2008 . و هذا الإنخفاض في معدل الزيادة الطبيعية راجع إلى تراجع الهوة بين معدل المواليد و معدل الوفيات نتيجة تكثيف الرعاية الصحية وتطويرها . و التمثيل البياني التالي يوضح لنا هذا التطور .

التمثيل البياني 09 : تطور معدل الوفيات و معدل الزيادة الطبيعية في الجزائر 1966-2008 .



المصدر: جدول رقم 03 في قائمة الملاحق .

1 - معدل وفيات الأطفال الرضع :TMI

يعرف معدل وفيات الأطفال الرضع بأنه عدد الوفيات التي تحدث للمواليد في عمر أقل من سنة واحدة لكل ألف من المواليد الأحياء من نفس السنة .

تعكس مستويات وفيات الأطفال الرضع درجة التقدم الاجتماعي و الاقتصادي والصحي في المجتمع و مع أنها ظاهرة موجودة في جميع المجتمعات إلا أنها تختلف من مكان لآخر و ذلك حسب قدرة الدولة على التحكم بالرعاية الصحية و تطورها .

الجدول 02 : تطور معدل وفيات الأطفال الرضع (0-1) سنة في الجزائر

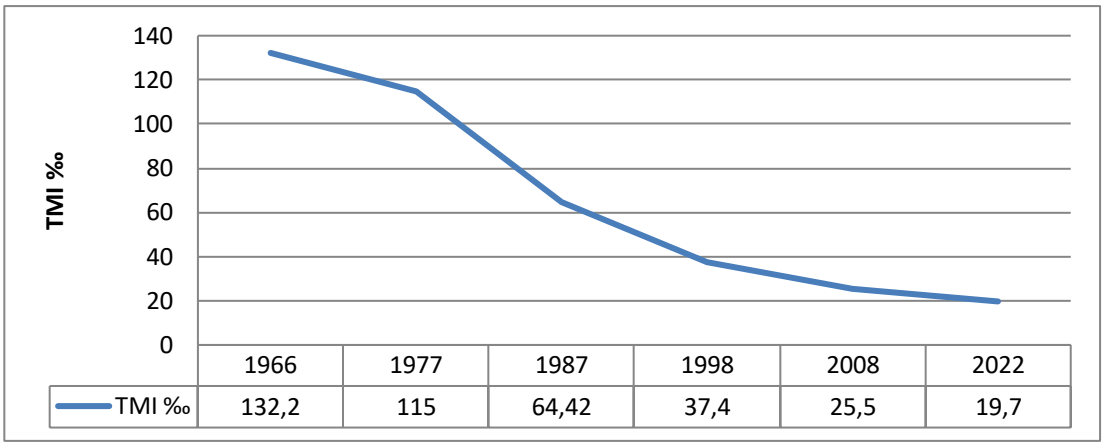
السنوات	1966	1977	1987	1998	2008	2022
TMI‰	132.2	115	64.42	37.4	25.5	19.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات تعداد 1966-1977-1987-1998-2008/البنك العالمي .

ONS-démographie algérienne n° 1030.

من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن الجزائر بعد إستقلالها سجلت معدل وفيات الرضع (0-1)سنة في تعداد 1966ما يقارب 132.2‰، و هي نسبة جد مرتفعة تعكس مدى تدني الحالة الصحية بالدرجة الأولى ، و الاجتماعية و الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر في تلك الفترة جراء حربها مع الإستعمار الفرنسي، لينخفض معدل وفيات الأطفال إلى قرابة النصف حيث أصبح يساوي 64.4‰ في تعداد 1987 وفي تعداد سنة 2008 تواصل الانخفاض ليسجل هذا المعدل نسبة 25.5 ‰ ، و في اخر تعداد سنة 2022 سجل انخفاضا قدر بـ 19.7‰ ويمكن أن نرجع هذا الانخفاض كنتاج لتبني الجزائر سياسة العلاج المجاني و الحق في التطعيم لكل مولود جديد جزائري الأمر الذي أدى إلى تحسن المستوى الصحي، كذالك توفير الهياكل ومراكز الرعاية الصحية للأمومة والطفولة من قبل الدولة، تحسن المستوى التعليمي للمرأة والرجل . و التمثيل البياني أسفله يوضح لنا أكثر هذا التطور .

التمثيل البياني 10: تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر



2- أمل الحياة :

الجدول 03 : تطور أمل الحياة عند الولادة في الجزائر بالنسبة للجنسين

السنوات / أمل الحياة	1966	1977	1987	1998	2008	2022
الذكور	51.12	53.05	67.75	70.5	74.9	77
الإناث	51.17	53.48	66.34	72.9	76.6	80
المجموع	51.1	53.27	66.04	71.7	75.7	78.7

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات تعداد 1966-1977-1987-1998-2008/

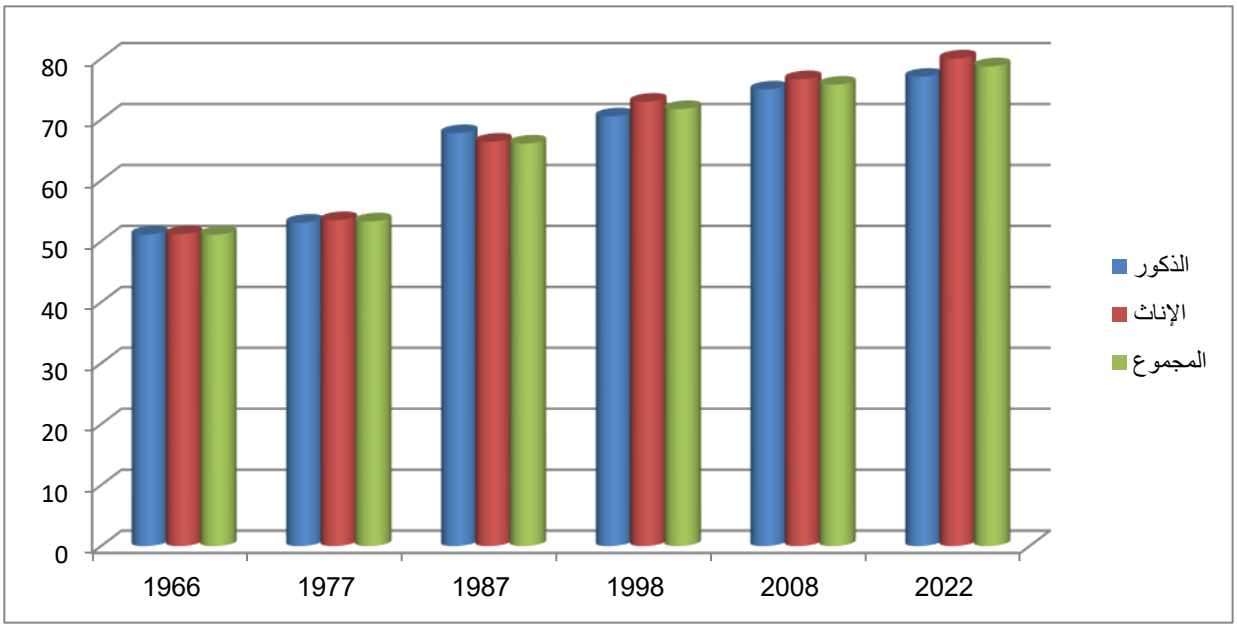
ONS-démographie algérienne n° 1030.

نلاحظ من خلال و الجدول أعلاه أن أمل الحياة عند الولادة في الجزائر وفي الستينات عرف انخفاض بالنسبة للجنسين فقد سجل أمل الحياة في تعداد 1966 بالنسبة للذكور 51.12 سنة يقابله 51.17سنة بالنسبة للإناث ويمكن إرجاع هذا التباين بين النساء و الرجال، في أن الرجال عادة ما

يتعرضون للحوادث نتيجة ممارستهم لأعمال شاقة في تلك الفترة التي عرفت تدني المستوى المعيشي والتعليمي و الصحي، مقارنة بالنساء اللواتي كان عملهن المكوث بالبيت و الاهتمام بشؤونه .

و في تعداد 1987 إرتفع أمل الحياة ليصبح حوالي 68 سنة بالنسبة للإناث و 66سنة للذكور، وفي تعداد 2022 إرتفع إلى 80 سنة بالنسبة للإناث يقابلها 77 سنة للذكور، أي تقريباً بفارق ربح بالنسبة للجنسين بين أول تعداد و آخر تعداد قدر بحوالي 27 سنة، و هذا يمكن أن نرجعه إلى تحسن المستوى الاقتصادي للبلد و انتعاشه، تحسن المستوى الصحي بزيادة عدد الهياكل الخاصة برعاية الأطفال وكذا كبار السن و سياسة العلاج المجاني المنتهجة في 1974 و كذا توفر التطعيم للأطفال، تحسن المستوى التعليمي بالنسبة للجنسين . و الشكل التالي يوضح أكثر.

التمثيل البياني 11 : تطور امل الحياة عند الولادة بالنسبة للجنسين



5- التركيبة السكانية في الجزائر:

1- التركيب العمري :

إن التركيب العمري لأي مجتمع كان له دور مهم و يتجلى ذلك في كون أن فهم التركيبة العمرية لأي مجتمع تعكس لنا صورة توضيحية و تفسيرية عن مدى تأثير الظواهر الديمغرافية على مختلف فئات السن كما أنه يشير إلى إتجاه نمو السكان ويلقي الضوء على نسب المواليد و الوفيات بينهم ، إذ يمثل العمر أحد المتغيرات الديمغرافية الأساسية و أحد العوامل المحددة لعملية الإنجاب و يلعب دوراً جوهريا في تحليل دينامكية السكان. (جلبي، 1987، صفحة 166)

فإذا كانت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة تساوي أو تفوق 40% فإن هذا المجتمع السكاني مجتمع شاب، و إذا كانت نسبة كبار السن تساوي أو تفوق أعمارهم 60 سنة أكثر من 10% فإن هذا المجتمع يتصف بالشيخوخة.

كما تمكننا دراسة التركيب العمري للسكان في فهم الصورة الحقيقية لمختلف النشاطات التي تقوم بها مختلف الفئات في هذا المجتمع ناهيك عن معرفة العاملين والبطالين و العاجزين و الغير قادرين على العمل .

ومن خلال هذا يمكننا تقسيم المجتمع إلى ثلاث فئات :

- الفئة العمرية (0-19)سنة :

هي الفئة التي تمثل عادة قاعدة الهرم السكاني لأي بلد و تتسم بكونها فئة غير منتجة لأن أفراد هذه الفئة في هذا العمر تجد معظمهم يزاولون الدراسة و تسمى كذلك الهبة الديمغرافية كونها الفئة المعول عليها مستقبلاً .

- الفئة العمرية (20-59)سنة:

هي المحرك الأساسي لأي مجتمع فعلى خلاف فئة الأقل من 20 سنة ، هذه الفئة الركيزة الأساسية للبلد لأنها فئة منتجة ، و الأكثر من ذلك هذه الفئة و في هذا العمر تكون قد وصلت إلى سن الزواج وبالتالي فهي تساهم في زيادة إنجاب الأطفال مما يؤدي إلى زيادة عدد السكان ، كما تعتبر هذه الفئة المعيلة للفئتين الأخريين صغار و كبار السن ، و يعتمد عليها المجتمع في البناء و التطور ، كما تساهم هذه الفئة في حركة الهجرة بشكل كبير، حيث أن معظم المهاجرين يكونون من هذه الفئة وحجمها أكبر من الفئتين الأخريين.

- الفئة العمرية 60 سنة فما فوق:

هذه الفئة عادة تمثل قمة الهرم السكاني لأي بلد و تتسم هذه الفئة أنها فئة شيوخ قد تقاعدوا أو في سن التقاعد، و هو ما يظهر لنا أن هذه الفئة غير منتجة ونجدها بحاجة إلى إعالة و رعاية فائقة.

إن البنية العمرية لسكان الجزائر تميزت بوزن كبير للفئات الشابة وهذا ما بينه الجدول.

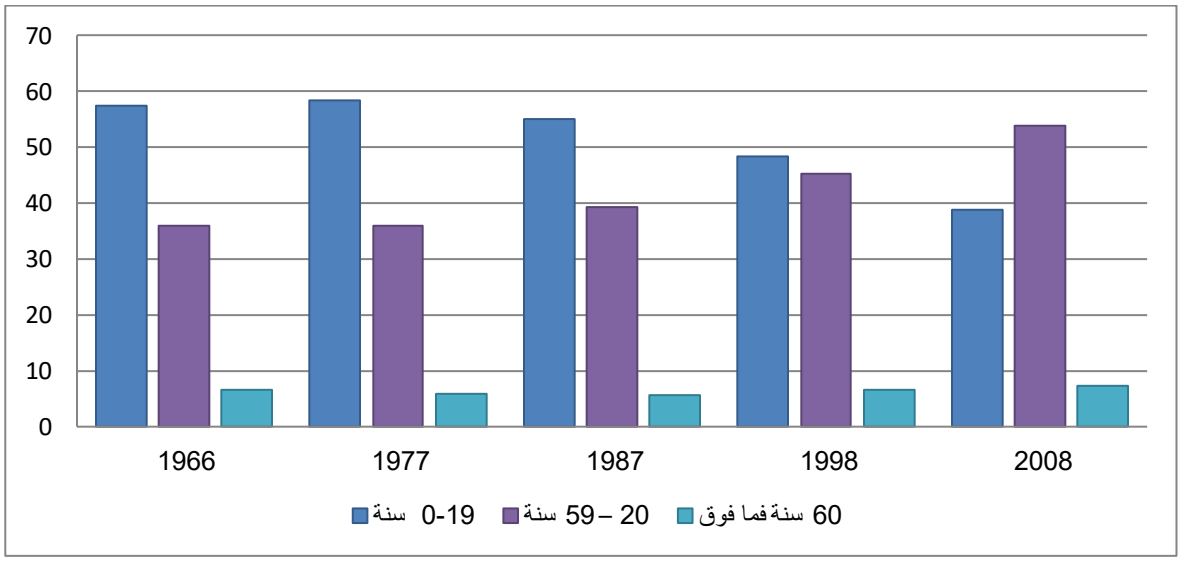
الجدول رقم 04 : تطور البنية السكانية حسب الفئات العمرية الكبرى للجزائر (2008/1966)

	0-19 سنة			20 – 59 سنة			60 سنة فما فوق		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1966	59.41	55.39	57.37	34.06	37.76	35.94	6.53	6.85	6.70
1977	59.68	56.81	58.24	34.47	37.43	35.96	5.85	5.76	5.80
1987	55.52	54.51	55.02	38.89	39.59	39.23	5.59	5.90	5.74
1998	48.73	47.79	48.27	44.93	45.55	45.14	6.34	6.86	6.59
2008	39.11	38.41	38.76	53.63	54.04	53.83	7.25	7.54	7.39

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ت(ONS).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه و التمثيل البياني أسفله أن الفئة العمرية الأقل من 20 سنة ظلت تمثل أكثر من النصف حتى سنة 1998 فقد مثلت نسبة 57.37%سنة 1966 و 55.02%سنة 1987 بعد ذلك بدأت في الانخفاض نتيجة الإنخفاض في فئة الأقل من 5 سنوات وهذا بسبب تراجع معدلات الولادات ،في المقابل نجد في الفئة النشطة أو المنتجة '20-59' تزايد من 35.94%سنة 1966 إلى 53.83%سنة 2008 وهو عكس ما هو ملاحظ في الفئة التي تمثل قمة الهرم إذ نلاحظ أن نسبة الأشخاص الذين تفوق أعمارهم أكثر من 60 سنة قد إنخفضت وتراجعت بعد الإستقلال في السبعينيات لترتفع بعد هذه الفترة من جديد ،حين إرتفعت من 5.80%سنة 1977 إلى 7.39% سنة 2008 و هذا راجع لعدة أسباب ويتجلى أول سبب في الإنخفاض الذي عرفته معدلات المواليد و الارتفاع الذي عرفه أمل الحياة عند الولادة نظراً لتحسن الأوضاع الاجتماعية و المعيشية و الاقتصادية و الصحية التي عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة .

التمثيل البياني 12 : تطور البنية السكانية حسب فئات العمر الكبرى للجزائر



ومن خلال المعطيات سابقة الذكر يمكن القول أن المجتمع الجزائري هو مجتمع فتي، فالهرم السكاني للجزائر سنة 2008 إمتاز بقاعدة عريضة و قمة ضيقة، رغم الإنخفاض في معدلات الخصوبة

والسبب يعود إلى الإستدراك في الزيجات التي لم تحدث في التسعينيات بسبب الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر آنذاك .

2- التركيب النوعي :

يعتبر من أهم مقاييس التركيب السكاني، فهو يستخدم لبيان التوازن بين الجنسين في مجتمع، وكذلك يعتبر كدليل لنوعية المعطيات الإحصائية لأي تعداد في أي بلد، وهو نسبة محصورة ما بين 102% و 108 % لكل 100 أنثى .

و يتراوح معدل الذكورة أثناء الولادة بـ 105 ذكر مقابل 100 أنثى في السنوات الأولى للولادة وبعد ذلك تبدأ نسبة النوع في الإنخفاض حتى تفوق نسبة النساء عدد الرجال في الفئات العمرية الكبرى، و هذا راجع إلى وفيات الرجال نتيجة تعرضهم للأخطار المهنية و غيرها من الحوادث التي تؤدي بهم إلى الوفاة ، كما أن التوازن النوعي يتأثر بصافي الهجرة و تباين الوفيات و الخطأ في البيانات الإحصائية .

نسبة النوع = (عدد الذكور / عدد الإناث)×100

إذا ما لاحظنا الجدول رقم 06 في قائمة الملاحق و كذا التمثيل البياني الخاص بتطور معدل الذكورة حسب مختلف التعدادات الخمس يتجلى لنا أن معدل الذكورة في الفئات من '0 -14' سنة ، يتميز بالإرتفاع في مختلف التعدادات إذ نلاحظ أنه يفوق نسبة 103 % في تعداد 1966 ليصل في تعداد 2008 إلى نسبة 105 ذكر لكل 100 أنثى .

ثم بدأ في الإنخفاض في الفئة العمرية '20-24' سنة فقد إنخفضت النسبة حتى 95% و 94% خلال التعدادين 1966 و 1977 على التوالي و يمكن إرجاع هذا الإنخفاض إلى :

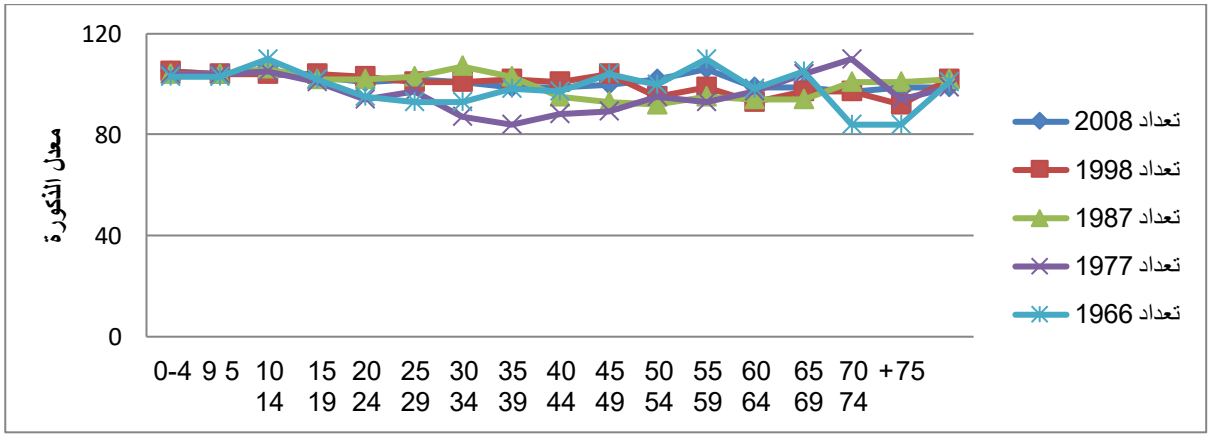
- الخسائر البشرية الناجمة عن حرب التحرير و التي راح ضحيتها نسبة كبيرة من الذكور ، ناهيك عن قيام فرنسا بتجنيد الجزائريين الشبان في الحرب العالمية الثانية .

- الهجرة الخارجية نحو أوربا التي مست الذكور بهدف البحث عن العمل .

ليبقى معدل الذكورة يفوق 100 % في باقي التعدادات (1987-1998-2008)

و بدأ معدل الذكورة في الإنخفاض خلال تعداد 1987 بالنسبة للفئة العمرية '40-44' سنة ، أين وصل 95 % ثم وصل إلى أصغر نسبة له في هذا التعداد قدرت بـ 92 % بالنسبة للفئة العمرية '50-54' سنة، و في تعداد 1998 وصلت نسبته إلى 93 % في الفئة العمرية '60-64' سنة ، و يمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى نقص أمل الحياة للرجال مقارنةمع النساء ، و في تعداد 2008 وصل إلى نسبة 99 % للفئة العمرية '60-64' سنة حتى للفئة العمرية 75 سنة و أكثر . و هنا بدأ معدل الذكور في الإرتفاع و هذا يعكس أنه أصبح للمرأة تقريباً نفس مجالات الخطر مقارنة بالرجل من خلال سياسة تمكين المرأة في كافة المجالات الوظيفية فأصبحت المرأة تشتغل و تقوم بنفس الوظائف التي كانت مقتصرة على الرجل فقط .

التمثيل البياني 13: تطور معدل الذكورة في الجزائر



المصدر: الجدول رقم (06) في قائمة الملاحق.

3- الهرم السكاني :

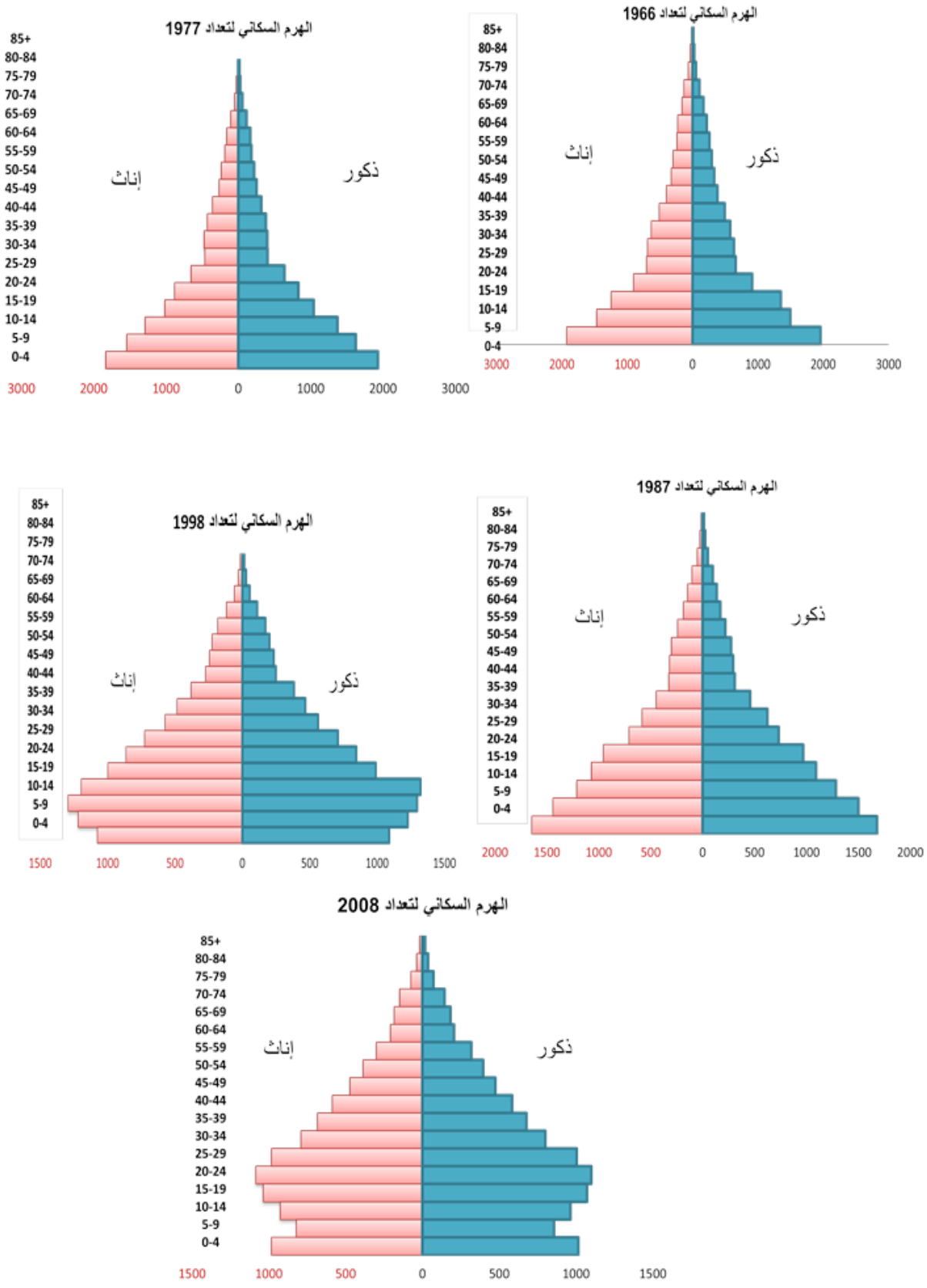
يعتبر الهرم السكاني التمثيل البياني الذي يعطي لنا صورة تفصيلية للتركيب العمري و النوعي للسكان في بلد ما ، و سمي بهذا الإسم لأنه يحتوي على مسننات ، و يتألف من مدرجين تكرارين يمثلان البنية السكانية حسب العمر و الجنس ، فقاعدة الهرم يمثل فيها عدد السكان ، أما السلميين العموديين الموصولين بنصف المعلمين أين تعلم فيهما على التوالي أعداد الذكور و الإناث حسب الفئات العمر الممثلة في الهرم ، و هو يرسم بنفس أسلوب الأعمدة البيانية الأفقية لكل من الذكور و الإناث ، ويرسم بطريقتين على أساس نسبي أو على أساس الأرقام المطلقة ، و ذلك حسب نوع المقارنة التي يريدها الدارس.

و للهرم السكاني عدة أشكال فقد تجد هرم سكاني دو قاعدة عريضة فنقول عن هذا المجتمع أنه فتي، و قد نجد هرم سكاني أخر له قاعدة صغيرة و قمة عريضة فنقول عنه مجتمع به شيخوخة و يتجلى لنا ذلك في الدول الأوربية.

تتميز التركيبة السكانية الجزائرية كما أشرنا أنفاً هو تمتعها بميزة المجتمع الشاب ، على عكس الدول المتقدمة و التي نجد نسبة الفئة العمرية المتمثلة في : 60 سنة فما فوق تفوق نسبة الأقل من 20 سنة و هذا ما سنلاحظه من متابعة تطور الهرم السكاني في الجزائر خلال مختلف تعداداتها السكانية بعد الاستقلال .

لهذا فتركيبة السكان العمرية تتأثر و بشكل كبير بتدخل عنصر الزمن في الجزائر أو في باقي الدول، إذ أنه و مع نهاية السبعينيات بدأت تنخفض معدلات الخصوبة و أيضا تأخر معدل سن الزواج الأول مما أدى إلى نقص ظاهرة الولادة ..الأمر الذي غير من شكل الهرم السكاني و إعطائه وجهاً مختلفا يؤول بدوره إلى نموذج الهرم السكاني الأوربي نسبياً ..

التمثيل البياني 14 : تطور الهرم السكاني في الجزائري حسب التعدادات.



من خلال مختلف أشكال الهرم نلاحظ أن البنية السكانية الجزائرية تميزت بتغيرات كبيرة عبر مختلف التعدادات بحيث أن المتتبع لأشكال الهرم يلاحظ أنه بدأ في التغير على خلاف المعهود ، قاعدة واسعة و قمة ضيقة ، قد أصبحت قاعدة الهرم تميل نحو ضيق نسبي و قمته تتجه نحو الإتساع النسبي وخاصة في التعداد الأخير 2008 نلاحظ أنه بدأ يأخذ تقريباً شكل البيضة (نجده عادةً في الدول المتقدمة)، فلو لاحظنا مثلاً الفئة العمرية '0-19' سنة ، نجد أن نسبة الأشخاص في هذه الشريحة بلغت أكثر من النصف إذ نجدها تتراوح بين 55-57 % طيلة سنوات التعداد(66-77-87) و هذا راجع إلى الإرتفاع في الخصوبة و نقص الوفيات خاصة بعد إنتهاج الدولة سياسة العلاج المجاني .

لتنخفض هذه النسبة إلى 48 % في تعداد 1998 و تصبح 38 % في التعداد الأخير 2008، ما يذل على إنخفاض الخصوبة، نتيجة تحسن المستوى التعليمي وكذا تطبيق وسائل تنظيم الأسرة .

أما في الفئة العمرية 60 سنة و أكثر ، فقد سجلت نسبة الأشخاص المسنين في سنة 1966 بالنسبة لكلا الجنسين بـ 6.7 % و في التعدادين 1977-1987 تراوحت هذه النسبة بـ 5.8 % لكلا الجنسين ، لترتفع من جديد في تعداد 1998 نسبة كبار السن إلى 6.5 % لتصبح في التعداد الأخير 2008 حوالي 7.3 % و هذا راجع إلى إرتفاع أمل الحياة للجنسين نتيجة التطور الصحي و تحسن الظروف المعيشية للبلاد .

خاتمة:

شهدت الجزائر تحولاً ديموغرافياً استثنائياً منذ الاستقلال، انتقلت فيه من مجتمع شاب ذي خصوبة عالية (معدل إنجاب 8 أطفال للمرأة عام 1970) إلى مجتمع في مرحلة متقدمة من التحول الديموغرافي (معدل إنجاب 2.8 عام 2020). يمثل هذه التحول نقلة ديموغرافية تاريخية حيث يشكل السكان في سن العمل (15-64 سنة) أكثر من 66% من السكان، مع انخفاض معدل الإعالة.

التحدي المركزي اليوم هو تحويل هذه المكاسب الديموغرافية إلى عائد اقتصادي عبر توظيف الشباب (حيث يشكلون ثلث السكان) واستثمار رأس المال البشري، قبل دخول مرحلة شيخوخة السكان المتسارعة المتوقعة. نجاح الجزائر في ربط السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالواقع الديموغرافي الجديد سيكون محدداً رئيسياً لمستقبلها التنموي واستقرارها الاجتماعي.

الفصل الثالث

واقع التحضر في الجزائر

تمهيد

تعتبر المنطقة العربية الموطن الأساسي لنشأة المدن فهي من أقدم مناطق العالم المعروفة بالاستيطان البشري، وهذا ما يؤكد انتشار الظاهرة الحضرية فيها ، يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد كما هي الحال في واد النيل ومنطقة الرافدين في العراق وبلاد اليمن. (حمدان، 1964، صفحة 16)

كما تميز القرن العشرين وخاصة النصف الثاني منه قرنا للتحضر في الوطن العربي، فقد ارتفعت نسبة سكان الحضر من 10% في بدايته إلى نحو 60% في نهايته. في حين لم يكن يسكن في مدن الوطن العربي عام 1900 سوى 3.5 مليون نسمة، فأضحى يسكنها عام 2000 حوالي 180 مليون نسمة. (صافيتا، 2009، صفحة 13)

تعتبر عملية النمو الحضري من الأولويات في عملية تهيئة و توسيع الإقليم الحضري في عصرنا الحالي ، كما أن إعادة الهيكلة و التهيئة تعني إحاطة النسيج الحضري الموجود بأكثر أهمية لإرتباطه بالحياة اليومية للسكان و نمو المدينة خاصة وأن التغير في وسائل الحياة للسكان و تغير مفهوم السكن في حد ذاته خلق مشكلة في النسيج الحضري القديم و قد إرتبطت هذه المشكلة بالتطور التكنولوجي والعلمي و الثقافي من جهة . كما إرتبطت بتغير المفاهيم إزاء السكن و أسلوب الحياة في حد ذاته. لأن النظرة القديمة التي كان السكن فيها عبارة عن مأوى توسع في هذا العصر بسبب طموحات الإنسان اليوم و ما وصل إليه من تطور علمي و اقتصادي واجتماعي. رافق هذا النمو الحضري السريع نزوحا ريفيا معتبرا باتجاه المدن بإعتبار أن هذه الأخيرة هي مصدر للإشعاع الاقتصادي أو بعبارة أخرى مركز لإستقطاب التنمية بشتى أنواعها ، و بالتالي فهي مصدر التمدن و الرقي . و من هنا باتت المدن الكبرى والمتوسطة ذات موقع إستراتيجي و محل أنظار واهتمام النازحين إليها من الأرياف و هذا ما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل على الساحة الحضرية كالنمو العشوائي للأحياء الفوضوية و غيرها من الآفات الإجتماعية.

التحضر من الظواهر التي تستهدفها المجتمعات الإنسانية منذ بداية القرن التاسع عشر. و قد بلغت هذه الظاهرة مداها في البلدان المتقدمة خلال القرن التاسع عشر، حيث وصلت تلك المجتمعات إلى حالة قريبة بالتشبع الحضري. في حين أن المجتمعات النامية لم تبدأ في النمو الحضري السريع إلا مع القرن العشرين وكان لهذه الظاهرة عوامل ساعدتها على الانتشار في مختلف البلدان.

و باعتبار الجزائر واحدة من البلدان النامية فقد عرفت الظاهرة الحضرية منذ القديم قدم حضارات البحر الأبيض المتوسط، فقد وجدت بقايا مستوطنات حضرية في الجزائر يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد، و قد اختلفت خصائص هذه المستوطنات الحضرية من زمن إلى أخر حسب اختلاف الأجناس التي شيدوها وعاشوا فيها، واختلاف الدوافع التي دفعتهم للعيش في وسط حضري مميز عن الأوساط الريفية المجاورة، إلا أن المقيمون في هذه المستوطنات استطاعوا التحرر من الحياة الريفية والنشاط الزراعي إلى أنشطة موازية مختلفة و متخصصة و حرفية و تجارية ...

خصائص المجتمع الحضري :

إن كثيرا من الأفكار التي حاولت أن تلخص خصائص المجتمع الحضري في كتابات لتحديد خصائص الحضرية، فقد أجمعت هذه المحاولات التأكيد على الخصائص التالية : (قنوص، 1994، صفحة 33)

1 - تطوير نسق أكثر تعقيدا لتقسيم العمل يعتمد على بناء مهني يتسم بالتباين، ومعنى ذلك أن المدينة تحدد الأعمال التي يمكن أن يقوم بها الأفراد إلى حد ما على اختلاف استعداداتهم، و لهذا يكون التقسيم المهني في المدينة أمرا شديد الصلة بالتقسيم الطبقي الذي يقوم على أساس المركزين الاقتصادي و الاجتماعي. (غيث و اخرون، 1987، صفحة 125)

2 - ارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي و المكاني، و يتمثل هذا الحراك في ثلاث أشكال:

- ✓ الحراك الأفقي داخل الطبقة الواحدة من جماعة إلى أخرى.
- ✓ الحراك الرأسي من طبقة اجتماعية إلى أخرى .
- ✓ الحراك المكاني من وضع لأخر .

3 - الاعتماد الوظيفي و التساند المتبادل بين الأفراد حيث تتجلى الروابط أو الجماعات الطوعية الاختيارية سواء على مستوى المهنة أو الهواية، فساكن الحضر يجد دائما آخرين لهم نفس المصلحة، تتشكل هذه الروابط من خلال جماعات نوعية متخصصة.

4 - انتشار و سيطرة نسق من العلاقات الاجتماعية السطحية و غير الشخصية و غير المباشرة، إلى جانب سيطرة الطابع الانقسامي على الأدوار الاجتماعية. و بالتالي تتسم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في المدينة .

5 - الاعتماد على الأساليب غير المباشرة للضبط الاجتماعي، فكلما كبر حجم المجتمع الحضري كلما أصبحت مشكلة الضبط أكثر وضوحا و كانت أجهزة التنظيم و الضبط الثانوي أكثر تنظيما ويحق فيه الضبط القانوني و الشرعي لتنظيم العلاقات المعقدة والنفعية بين سكان الحضر.

6 - يتسم سكان المجتمع الحضري بالفردية حيث تشجع الحضرية على تأكيد الروح الفردية. فتنوع الجماعات التي قد ينتمي إليها الأفراد و تعدد المصالح التي توجد بينهم، و ما تشجعه الحياة الحضرية من روح المنافسة كل ذلك من شأنه أن يجبر الفرد على أن يتخذ قراره بنفسه، و على أن يخطط لحياته بطريقة فردية مستقلة. (الخواجة، 2008، صفحة 29)

7 - اللاتجانس السكاني، وذلك من حيث الخصائص النفسية و الإجتماعية و اللغوية والمعتقدات و أنماط السلوك، فسكان الريف بالمقارنة مع سكان الحضر يتميزون بأنهم أكثر تجانسا، ومعنى هذا أن الريفية ترتبط سلبيا باللاتجانس، بينما يتسم سكان الحضر باللاتجانس و يرتبطون به إرتباطا إيجابيا . (رشوان، 2005، صفحة 10)

أنماط التحضر:

إن التفاوت بين المجتمعات لا يقف عند وصف مجتمع ما بالحضري و آخر بالريفي، و إنما تمتد لتشمل الاختلافات و التباينات القائمة داخل كل نمط مجتمعي على حدى .فإذا إعتبرت الحضرية أسلوبا معيشيا له خصائص عامة معينة، فإنه عند فحص التطبيقات الواقعية لهذا الأسلوب نلاحظ تفاوتات لا حصر لها حتى داخل ربوع المجتمع الواحد. (الكردي، 1986، صفحة 10)

إن الدراسات الحديثة أوضحت بأن هناك أنماط متعددة ومتنوعة ينبغي دراسة التحضر في ضوئها، على عكس الاعتقاد الخاطئ الذي اعتبر أن التحضر يتجسد في نمط واحد شائع في كل المجتمعات طالما توافرت شروطه وأتيحت مقوماته. (الكردي، 1986، صفحة 10)

كما أن فكرة الخصوصية مؤكدة لأهمية دراسة علمية التحضر من خلال مسألة النمط حيث أنه متميز بخصائص ذاتية تجعله مختلفا عن غيره ومن ثم جديرا بدراسة متكاملة. فهناك أنماط متعددة الأشكال لظاهرة التحضر، لكل منها مقومات و دعائم توجه عملية التحضر وجهة معينة . وهذا عرض لبعض أنماط التحضر:

1- التحضر التقليدي :

يعتبر من أبرز الأنماط يطلق عليه في كثير من الكتابات " التحضر التقليدي" والذي يتمثل في " الأسلوب المعيشي القائم في نطاق جغرافي محدود بمركز حضري - مدينة- ، و يتسم بتركيب سكاني يتشكل من الحضريين و المهاجرين - خاصة من الريف - ، يسود فيه النشاط الاقتصادي غير الزراعي، و تشيع فيه العلاقات الإجتماعية الثانوية، و تتعايش في ظله القيم الثقافية و التقليدية والمستحدثة معا ". (الكردي، 1986، صفحة 62)

يتسم هذا النمط بخصائص تقليدية سواء إرتبطت بالنطاق الجغرافي والتركيب السكاني، أو إتصلت بالنشاط الاقتصادي أو تعلقت بالبناء الاجتماعي و الإطار الثقافي.

2 - التحضر الصناعي :

يركز الكثير من العلماء على إبراز العلاقة الوثيقة بين عمليتي التحضر و التصنيع، حيث ذهب بعضهم في تأكيد نشوء المجتمع الحضري بوجود النشاط الصناعي، و أن الصناعة تعتبر من بين أهم العناصر الفاعلة و المؤثرة في تقدم المجتمعات و تحولها.

و يقصد بالتحضر الصناعي "العملية التي تحدث بالمجتمع نتيجة ظهور النشاط الصناعي وسيادته بالنمط الحضري ، و تستند إلى مقومات رئيسية أهمها : ملائمة البيئة الطبيعية و وفرة الموارد الاقتصادية و إتساق البيان الاجتماعي و الإطار الثقافي القائمين .

و ينجم عن هذه العملية تأثيرات عديدة أبرزها : تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية ، و تحول أنساق البناء الاجتماعي من مضمونها التقليدي إلى إطارها المحدث بما يتضمن ذلك من بروز علاقات إجتماعية جديدة ". (الكردي، 1986، صفحة 62)

3 - التحضر السريع :

يعني تلك " الحالة التي يمر بها النمط الحضري لبعض المجتمعات و تتسم بتركيز سكاني شديد، وتحول سريع من النشاط الزراعي إلى الأنشطة الصناعية أو التجارية أو الخدماتية - دون المرور في الغالب بالمرحلة الاقتصادية التقليدية - ، و تغير مادي سريع و ملموس دون أن يلاحقه تغير معنوي يمس القيم الإجتماعية و الثقافية السائدة بنفس الدرجة من السرعة ". (الكردي، 1986، صفحة 94)

4 - التحضر التابع :

يقصد به " حالة تمر بهام معظم الأنماط الحضرية ببلدان العالم الثالث وتتشكل بصفة رئيسية من التأثيرات الخارجية الوافدة من المجتمعات الأخرى، و التأثيرات الداخلية(المحلية) التي تنمو في ظل البناءات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية بالمجتمع التابع و التي تؤثر في حدت حركة هذا المجتمع " (الكردي، 1986، صفحة 94) مما يجعل هذه المجتمعات في حالة تبعية مستمرة للدول التي سبقتها في التحضر .

طبيعة التحضر في المجتمعات النامية و الوطن العربي :

إذا كانت حركة التحضر التي مرت بها الدول المتقدمة واضحة في القرن العشرين فإنها قد ظهرت في كل من إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية على نحو يؤكد أن هذه المناطق تشكل أحد المصادر الرئيسية المسؤولة عن حركة إرتفاع التحضر في العالم كما أثبتت أن إيقاع التحضر في مجتمعات العالم الثالث قد تم بصورة سريعة للغاية في بداية القرن 18، حيث بلغت نسبة المقيمين في المدن التي يبلغ عدد سكانها 120 ألف نسمة فأكثر حوالي 3,7%، أما الذين يقيمون في المدن التي يتجاوز تعدادها أكثر من 100 ألف نسمة فبلغت 3.2 % وذلك عام 1950. كما قدرت نسبة التحضر بـ 29.3% من نفس السنة. وهذا راجع إلى أن طبيعة عيش أغلب سكان هذه المجتمعات مرتبطة بالزراعة والرعي، ما

أثر في قلة تواجد المراكز الحضرية فيها، وفي سنة 2010 ارتفعت نسبة التحضر في العالم لتقدر بـ52.8%.(united nations, 1992)

التحضر في الجزائر

1- التوزيع المجالي للتجمعات السكانية بالجزائر:

إذا قسمنا عدد سكان الجزائر على المساحة الكلية نتحصل على ما يسمى بالكثافة السكانية الحسابية العامة و هي تقدر بحوالي 14.2 نسمة / كلم² هذا خلال سنة 2010، بينما كانت في سنة 1998 تقدر بحوالي 12.2 نسمة / كلم². رغم هذا التطور الذي حققته الكثافة فهي كثافة منخفضة إذا ما قورنت بتونس 31 نسمة/ كلم²، الهند250 نسمة/ كلم²، بريطانيا 244 نسمة/ كلم²، وفرنسا 84 نسمة/ كلم².

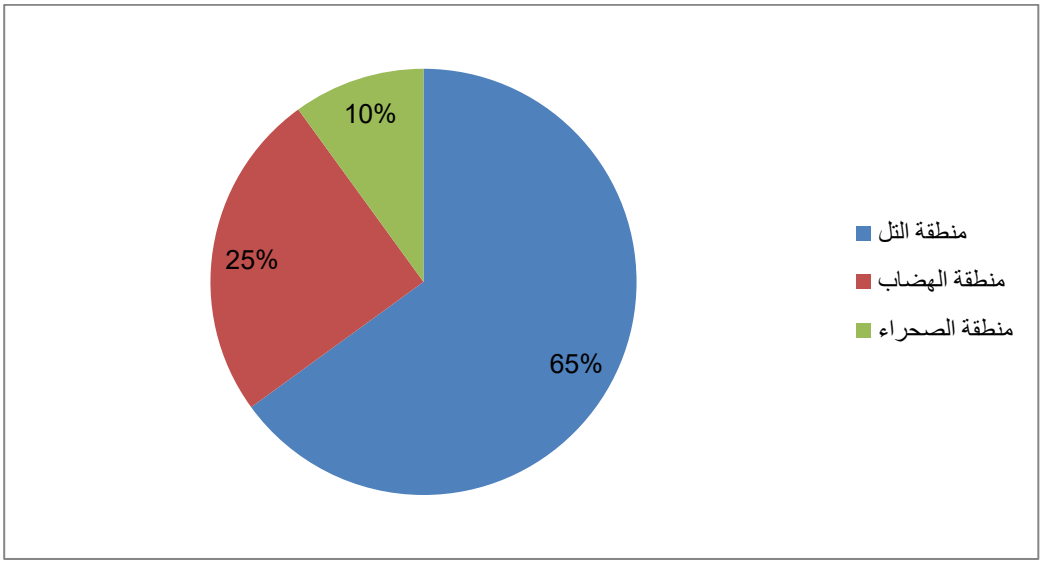
إلا أن الكثافة الحسابية هذه لا تعطينا نتيجة صحيحة عن التوزيع الفعلي للسكان، إذ أن هناك مناطق بالجزائر يكثر فيها السكان و بالتالي ترتفع درجة كثافتها السكانية، و مناطق أخرى يقل سكانها لذا تقل درجة كثافتها السكانية، وهذا تبعا لعوامل طبيعية ترتبط بها الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها السكان. وعلى هذا الأساس يتم تقسيم الجزائر من حيث علاقة السكان بالظروف الطبيعية إلى ثلاثة مناطق :

- **منطقة التل :** تتميز هذه المناطق بأعلى الكثافات حيث تتراوح بين 50 و 200 نسمة في الكلم^2 . و قد تزيد عن 400 نسمة / الكم^2 في بعض المناطق الساحلية و حول المدن الكبرى ، و يضم هذا الإقليم 65 %من جملة سكان الجزائر رغم أنه يمثل سوى 4% من جملة مساحة البلاد. والسبب في إرتفاع الكثافة بهذا الاقليم هو توفر الظروف الطبيعية الملائمة، من أمطار و مياه

و إعتدال المناخ إضافة إلى تجمع مختلف الأنشطة الصناعية و التجارية و الخدماتية، و وجود المدن الكبرى و البنية التحتية المتطورة.

- **منطقة السهوب (الهضاب)** : في هذه المناطق تناقص الكثافة السكانية إلى ما بين 10 و50 نسمة /كم^2، و هي تساوي 25 % من السكان على نحو 9 % من جملة مساحة البلاد، والظروف الطبيعية هنا ملائمة نسبيا للإستقرار ، و تبذل الدولة جهودا معتبرة لإعادة إعمار هذا الإقليم الذي كان يشكل تاريخيا العمود الفقري للمعمور الجزائري و ذلك من خلال إستراتيجية التهيئة العمرانية التي أعطت الأولوية لهذا الإقليم في تطوير البنية التحتية والتصنيع و المرافق.
- **منطقة الصحراء** : أما المنطقة الصحراوية فتقل فيها الكثافة السكانية حيث تتدنى حصة الكلم المربع الواحد عن شخص واحد بسبب قساوة المناخ، و يقيم في المناطق الصحراوية حوالي 10% من سكان الجزائر على مساحة مقدرة بـ 87 % من مساحة البلاد الاجمالية .

التمثيل البياني 15: دائرة نسبية لتوزيع الكثافة السكانية في الجزائر على الأقاليم سنة 2010.



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ، تقديرات 2010 .

نستخلص مما سبق أن كثافة السكان من حيث التوزيع الجغرافي تسير طردا مع معدلات الأمطار من الشمال إلى الجنوب ، فكلما إنتقلنا من الساحل إلى الصحراء قلت الأمطار وزاد المناخ تطرفا وزاد فقر التربة و بالتالي قلت الكثافة السكانية. (السويدي، 1990، صفحة 71)

إن صعوبة تحليل و متابعة توزيع السكان يعود إلى أن ظاهرة الإنتشار والتركز البشري من أكثر الظواهر البشرية حركية ، فوجود الإنسان وتكاثره في مكان ما بكثافة و في آخر بقلة و ندرته في أماكن أخرى أو عدم وجوده ليس صدفة. كما أن التركز و التشتت السكاني عرضة للتغير باستمرار سواء بالزيادة أو بالنقصان نتيجة التغيرات الديمغرافية نفسها و مدى ملائمة البيئة الطبيعية لتواجد الإنسان و استقراره و نموه ، كل هذه العوامل و غيرها تتفاعل مع بعضها بدرجات متفاوتة بحيث من الصعوبة تحديد درجة مساهمة كل عامل من العوامل السابقة الذكر في خلق النسيج الجغرافي للسكان ومدى سمك الغطاء البشري حسب الأمكنة.

و تفيد الخريطة السكانية في معرفة وجود الإمكانيات المتاحة و تنظيمها ثم معرفة العوامل المتداخلة في خلق نسيج معين من التوزيع المجالي لخلق التوازن والتجانس في توزيع السكان حسب قدرات وإمكانيات وحدات المجال. إذا كانت خريطتا السطح و المناخ من أهم الخرائط فان خريطة توزيع السكان تأتي بعدهما من حيث الأهمية ، فالمكان و الإنسان و نشاطه دعامة لتخطيط المجال وإستصلاحه .

2- الخلفية التاريخية للنمو الحضري في الجزائر:

تأثر الوضع الديموغرافي في الجزائر بعاملين هامين هما:

2-1- السياسة الاستعمارية:

والتي تمثلت في قوانين الاستيطان و كذا نزع الأراضي كقانون سيناتوس CONSULT SENITUS سنة 1863 و قانون فارني WARNIER عام 1873 الخاص بفرنسة الأراضي الجزائرية. فنتيجة لهذه السياسة الإستعمارية نزحت العديد من الأسر وبشكل كبيرة من المناطق الريفيين نحو المدن. (رأسمال، 1983، صفحة 156)

2-2 - تطبيق مخططات التنمية الإقتصادية منذ الإستقلال:

لجأت الجزائر كغيرها من البلدان المستقلة إلى إحداث التنمية كمحاولة منها للقضاء على التخلف الذي ألحقه بها الإستعمار حيث بادرت إلى الإسراع بالتصنيع وتطوير التعليم، الصحة، الثورة الزراعية، و وضع مخططات تنموية بلدية بهدف اللامركزية مع التكفل بمشاكل التنمية المحلية و غيرها من العوامل التي ساعدت على التوسع الحضري السريع ، هذه الظاهرة السكانية كانت في البداية ناتجة عن الهجرة الريفية السريعة بسبب السياسة الإستعمارية تلتها مباشرة عملية إنتقال سكان المحتشدات نحو المدن عام 1966 ثم التنمية الصناعية غير المتوازنة بسبب إفتقار اليد العاملة للتعليم و الخبرة المهنية، حيث كان وراء التوطين الصناعي نمو قطاع الخدمات ، إدارة ، بريد ومواصلات...الخ في المدن، و إرتفعت بذلك حركة الهجرة الريفية التي كان دافعها الأساسي هو البحث عن فرص العمل التي توفرها المراكز الحضرية رغبة الفرد في تحسين مستواه المعيشي.. (بن اشنهو ع.، 1981، الصفحات 56-70)

كما تبرز أهمية الزيادة الطبيعية للسكان في سرعة التحضر ، فقد عرفت الجزائر إنفجارا ديموغرافيا مباشرة بعد خروج الإستعمار الفرنسي، فكان معدل الولادات والوفيات مرتفعين على السواء حيث بلغ معدل الولادات الإجمالي 5.02 % في تعداد 1966 أما معدل الوفيات الإجمالي فقدر بـ 1.46% مخلفا بذلك نموا طبيعيا قدر بـ3.42 %. (بن أشنهو، 1982، صفحة 373) و في تعداد 2008 انخفض معدل المواليد إلى 2.36% و معدل وفيات بـ0.44%، رغم الإنخفاض في معدل الزيادة إلى 1.96% ألا أن عدد السكان تزايد إلى 34.08 مليون نسمة، ما يسارع من وثيرة التحضر.

طبيعة التحضر في الجزائر:

1- خصائص التحضر في الجزائر:

إن حديثنا عن خصائص التحضر يدفعنا إلى إتباع طريقة التدرج في عرض نتائج الإحصاءات القائمة على مقياس المقارنة بين ما هو ريفي و ما هو حضري، ففي تعداد سكان الجزائر الأول سنة 1966 قدرت نسبة التحضر بـ 31.43% لتبدأ في الإرتفاع تدريجيا لتصل في تعداد 2008 إلى 65.94%. أما بالنسبة إلى تطور عدد المدن و المراكز الحضرية فان عددها لعام 1830 لم يكن يزيد عن 5 مدن لا يزيد عدد سكان أكبرها عن 30 ألف نسمة ، و أصبح عددها عام 1998 حوالي 597 مركزا حضريا ، من بينها 32 مدينة يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة . و في 2008 تطور عدد سكان المدن بحيث سجل حوالي 38 مدينة يزيد عدد سكانها عن 400ألف نسمة، و منها 08 مدن كبر يزيد عدد سكانها عن المليون نسمة. و أول أكبر مدينة هي العاصمة تقدر بنسبة تحضر بها حوالي 94.30% . (ONS, 2008, p. 200)

تميز أهم ملامح توزيع سكان المدن بالتفاوت الحاد في انتشارهم بين الأقاليم الجغرافية، و يكمن السر هذا التباين في تأثير الظروف التاريخية و التوجهات الاقتصادية المختلفة التي عملت على تعميق

الفوارق بين المناطق الساحلية والداخلية في البلاد ، و ما ترتب عليه من إنعدام التكافؤ في توزيع السكان بين المناطق واستغلال الموارد الاقتصادية. كما أن أكثر الولايات تحضرا الولايات الساحلية. والجدول التالي يبين لنا التطور الحضري في الجزائر حسب الأقاليم خلال التعدادات الثلاثة الأخيرة:

الجدول رقم 05: تطور نسبة التحضر في الجزائر حسب المناطق خلال التعدادات -الثلاثة الأخيرة.

المناطق	1987		1998		2008	
	عدد السكان	نسبة% التحضر	عدد السكان	نسبة% التحضر	عدد السكان	نسبة% التحضر
شمال وسط	7700897	49.19	9417912	56.63	10707974	64.83
شمال شرق	3660976	51.94	4558741	59.96	5179459	67.59
شمال غرب	3986092	52.18	4860713	61.58	5626567	66.00
مجموع الشمال	**15347965**	**50.62**	**18837366**	**58.71**	**21514000**	**65.80**
الهضاب العليا	**5851034**	**44.65**	**7712151**	**55.33**	**9327076**	**64.50**
الجنوب	**1852412**	**56.06**	**2563336**	**63.86**	**3238954**	**70.97**
المجموع	**23051411**	**49.54**	**29112853**	**58.27**	**34080030**	**65.94**

المصدر: collections statistiques N° 163, armature urbaine , p 208 , 209.

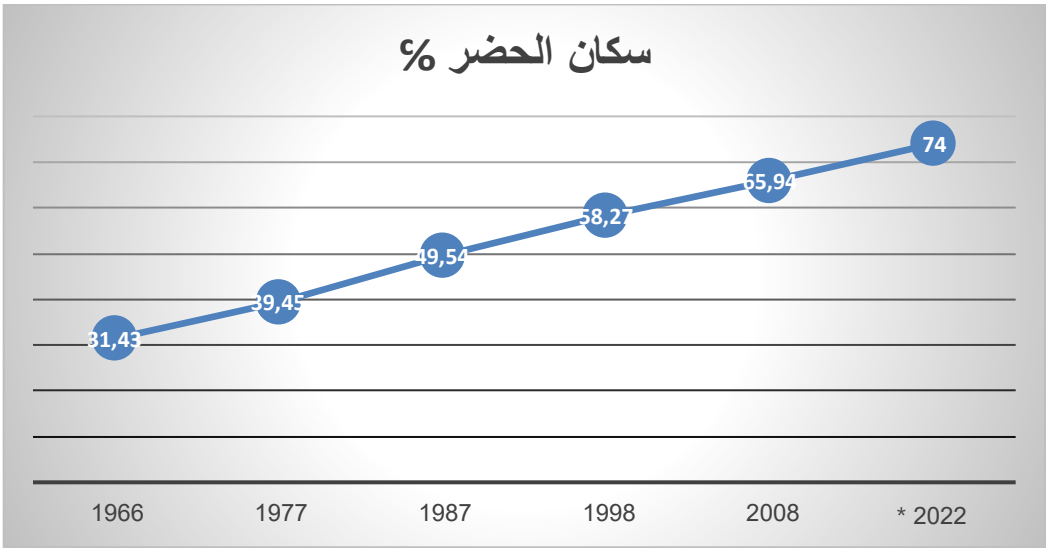
يتبين لنا من خلال الجدول أن المناطق الشمالية تتميز بعدد سكاني كبير مع نسبة تحضر مرتفعة في كل مناطقها، ففي تعداد 1987 كانت نسبة التحضر تقدر بـ50.62% ثم إنتقلت إلى 65.80% في تعداد 2008 ، و نسب التحضر في المناطق الساحلية متقاربة فيما بينها . و هذا التركز الحضري في الساحل نتيجة التمركز الصناعي و مختلف المرافق المتطورة في جل هذه المناطق .

أما فيما يخص منطقة الهضاب فهي تتميز بعدد سكاني منخفض مقارنة بالشمال كما تتميز بنسبة تحضر تقدر بـ 44.65% وهذا في تعداد 1987 لتنتقل إلى 64.50% في أخير تعداد .

أما المنطقة الصحراوية فهي الأكبر مساحة و الأقل سكانا لقساوة الحياة فيها وتقدر نسبة التحضر بها في تعداد 2008 بـ 70.97% بينما كانت في تعداد 1987 تقدر بـ 56.06%.

و من خلال هذا النمو السريع للتحضر فان عدد سكان المدن و عدد سكان الأرياف يكون قد تعادل مع بداية سنة 1990 بحصة 1,5 مليون نسمة و بالتالي فالجزائر تكون شرعت في تحول جديد بالنسبة للتركيب السكاني، من مجتمع ريفي إلى مجتمع بأغلبية حضرية كما يوضح التمثيل البياني.

التمثيل البياني 16 : تطور نسبة سكان الحضر في الجزائر إلى مجموع السكان.



المصدر: جدول رقم 13 في قائمة الملاحق.

يتبين لنا من خلال المنحنى أن هناك تسارع مطرد في النمو الحضري، بحيث هناك ارتفاع ما بين سنة 1966 و2022 إلى حوالي أكثر من الضعف أي بزيادة تقدر ما بين 7 إلى 10 نقاط. ما يشير إلى تحول مجتمعي متواصل من الريف إلى المدينة مع ما يرافقه من تغيير في أنماط العيش والعمل والخدمات. مع ارتفاع في معدل النمو الطبيعي لسكان المدن بالإضافة إلى التوسع العمراني على أطراف المدن و تركز الاستثمارات و الصناعات فيها، مما قد يحث ضغطا على البنى التحتية للمدن.

2- عوامل النمو الحضري في الجزائر:

2-1- العوامل الايكولوجية لنمو المدن:

خلق نمو المدن إبعادا جديدة في أساليب الحياة، المتمثلة في نمط السكان وقضاء وقت الفراغ واستخدامات الأرض، و تعتبر التحولات الأيكولوجية من أهم العوامل المؤثرة في تكوين الخصائص العمرانية لأي منطقة حضرية .

كما أن التزاحم على المواقع التجارية والإستراتيجية النادرة و التدفق المستمر للعناصر السكانية المختلفة، وتمركز لوظائف الإدارية في أماكن معينة، وما ينتج عن ذلك من تفاوت في خصائص المناطق الحضرية . هي من الأمور التي تؤثر في تحديد نطاق و كثافة التحضر في منطقة ما. كما تؤثر العوامل الجغرافية و البيئية كالتقلبات الجوية، والتكوين الجيولوجي و مصادر المياه والطاقة، و نوع التربة والهضاب والجبال، كلها عوامل تؤثر في شكل التوطن و الاستقرار وفي إستخدام الأرض وتحديد نوعية وسائل المواصلات. بعبارة أخرى فان كل نشاط إنساني يتطلب مواصفات وقياسات مرتبطة بالوظائف التي يؤديها هذا النشاط .

و تختلف المشاكل البيئية للمدينة باختلاف العوامل المؤثرة في تكوين المدن وفي نشأتها و تاريخها و الظروف المختلفة التي مرت بها و وظيفتها وموقعها وحجمها ومن بين هذه المشاكل :

1. المدن القديمة وعلاقتها بالتطور.
2. المدن وتأثير العوامل المناخية والجغرافية.
3. تكنولوجيا البناء والطابع العمراني للبناء.
4. إختلاط إستعمال الأرض و إنشاء المصانع بصورة عشوائية.
5. إنهيار البنية التحتية للمدينة و عدم قدرتها على إستيعاب الأعداد الهائلة .

6. عدم تماثل التراكيب الاجتماعية مع التراكيب العمرانية للمدن.
7. التوسع و الإنتشار العمراني غير المنتظم.

2-2- العوامل الاقتصادية و الاجتماعية :

إن العوامل التي كان لها الدور الأساسي في عملية التحضر في الجزائر يمكن الحديث عنها كما يلي:

أ- العامل الاقتصادي :

لكن الوقوف عند أسباب أو دوافع الهجرة الرئيسية منذ بدايتها في الجزائر تعود إلى الإحتلال الفرنسي، فالاتساع الحضري كان مصحوبا بالتحولات في البناء العرقي للمدن ، و إن هذه الحركة المضاعفة كانت على العموم مرنة مع المدن الخمسة الرئيسية التي تحتوي اليوم على 60% من السكان الحضريين و على ما يقرب خمس مجموع سكان الجزائر . (بن عمران، 1980، صفحة 273)

هكذا ورثت الجزائر عن الإستعمار ريفا معطلا ، كان التعمير يتم على هامش التطور التقني والصناعي الذين عرفتهما أوروبا ، وتنظيما عمرانيا لا يتجاوب و تطلعات السكان الجزائريين في ميادين النمو الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي ، لأن إنشاء المدن و تنظيمها كان يترجم إنشغالات السلطة الإستعمارية التي تتمثل في إستغلال ثروات البلاد وتكريس الهيمنة الثقافية الأوروبية . والتفرقة الاجتماعية و العرفية من خلال التنظيمات المجالية و الأنماط المعمارية الإنتقالية.

و قد كان لتركز الصناعة بعد الاستقلال في المدن الكبرى، عامل جذب اليد العاملة الريفية نحو المدن، و لهذا بدأت الهجرة الريفية بعد الاستقلال بالتدفق نحو المدن لأنها مثلت مركزا هاما لشتى أنواع النشاطات، مما شجع السكان على الانتقال إليها و هجرة الأرض و إهمال الريف و الزراعة من

أجل الحصول على العمل في المصانع. (بوعناقة، 1987، صفحة 12). و قدرت الهجرة منذ 1987 إلى 1998 بما يقارب 938463 مهاجر.

كما أن إعادة هيكلة القطاع الزراعي وخصوصياته، كانت بمثابة الدافع القوي بالنسبة لشباب الأرياف لمغادرة بيئتهم نتيجة حرمانهم من الإستفادة من عملية توزيع الأراضي التابعة للدولة، فاضطروا إلى الهجرة نحو المدن بحثا عن مصدر الرزق فيها، خاصة في قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي كان آنذاك في توسع و إنتشار كبيرين ، إضافة إلى ذلك التحول في النهج الاقتصادي بإتباع سياسة إقتصاد السوق وجدية الإنجاز المنتهجة في السياسات الأخيرة. (بودون، 2004، صفحة 164) ومن الأسباب والعوامل الاقتصادية للتحضر في الجزائر ، زوال المهن و الحرفية التي كانت منتشرة في الأرياف، من جراء غزو السلع الرأسمالية لسوق بلدان العالم الثالث، مما جعل هذه السلع تحل محل الصناعة الحرفية بأحسن جودة و بأقل تكلفة، الأمر الذي تسبب في البطالة و من ثم أدى بهم إلى الإنتقال نحو المدن، ونظرا لما يشكله الغزو السلعي الرأسمالي لسوق البلدان النامية من خطر إذ يجلب معه قيم ثقافية، مما حرم الإستيراد تحريما مطلقا في بعض الحالات و هذا بهدف الحماية. (بايروش، 1973، صفحة 140). بالإضافة إلى التوسع في الجانب التجاري مما أدى إلى إنتشار المراكز التجارية الكبرى في المدن الجزائرية التي تعدت تعاملاتها التجارية حدود التراب الوطني و التي تساهم في تحسين اقتصاد البلد .

ب- العوامل الاجتماعية:

1- الزيادة الطبيعية للسكان:

تعتبر الزيادة الطبيعية للسكان عنصرا أساسيا في تقدير حجم النمو الكلي للسكان عند أي مجموعة من الشعوب حيث تعرضت الجزائر خلال فترة تاريخية معينة إلى زيادة ديمغرافية حضرية واسعة النطاق ساهمت فيها الزيادة الطبيعية للسكان بنسب متفاوتة وبتحليل معطيات الحالة المدنية تبين لنا ذلك، سنتطرق للزيادة الطبيعية للسكان في الفترة الاستعمارية و بعد الإستقلال فتختلف الزيادة الطبيعية حسب تباين مستوى الحياة الاجتماعية .

ففي الفترة الاستعمارية الممتدة بين 1901- 1945 تميز النمو الطبيعي للسكان بانخفاض كبير وهذا بسبب ارتفاع نسبة الوفيات بسبب تدني مستوى الخدمات الصحية و مستويات المعيشة، انتشار الأمراض المعدية والخطيرة و تفشي الفقر والجوع، الجهل ...الإضافة إلى القمع و القهر العسكري الذي سلط على الجزائريين ما أدى إلى اضعاف قدراتهم الإنجابية، فكانت المعدلات السنوية لنمو السكان كالتالي:

قدرت بـ 1.38% بين1856-1886 ثم إلى 1.41% خلال الفترة 1886 – 1926 لتصل إلى 2.21% خلال الفترة الممتدة بين 1926– 1941، أما خلال الفترة1941 – 1945 فقد انخفضت الزيادة الطبيعية للسكان بشكل كبير حيث قدرت بـ 0.02 % و هذا راجع إلى الحرب العالمية الثانية و قانون التجنيد الإجباري للشباب الجزائري، (بن اشنهو ع.، 1979، صفحة 441) ثم شهدت الزيادة الطبيعية للسكان إرتفاعا ملحوظا حيث قدرت بـ 2.8% خلال الفترة ما بين 1960- 1956 بسبب التحسن في مستويات المعيشة والخدمات الصحية وهذا أدى إلى إنخفاض الأمراض المعدية مما أدى إلى تناقص في معدل الوفيات .

أما بعد الإستقلال فشهدت الزيادة الطبيعية تطورا ملحوظا حيث كانت تتراوح ما بين 3.42% و 3.02% إبتداءا من سنة 1967 إلى غاية سنة 1985، ثم بدأت في الإنخفاض تدريجيا بداية من سنة 1986 و التي قدرت بها بـ 2.74% و صولا إلى 1.96% سنة 2009. و هذا راجع إلى الإنخفاض في معدل الوفيات و المواليد نتيجة الرعاية الصحية المتطورة و الوعي الفردي .

واجهت الجزائر مشاكل عديدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي بسبب السياسة الاستعمارية الهادفة إلى تجهيل و تفقير الجماهير الشعبية و إبقائهم في حالة تخلف قصوى، فلجأت الدولة الجزائرية إلى سياسة التنمية الشاملة. بدأت بإقامة المصانع و المستشفيات و المدارس ...إلخ ، من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية بين الجزائريين و بناء مجتمع يضمن للفرد فيه الحياة الكريمة وفي هذا الإطار عرفت الخدمات الصحية تحسنا كبيرا بحيث تندرج ضمن معيار المنظمة العالمية للصحة و التي توصي بتوفير نسبة طبيب واحد لكل 1000 نسمة و ذلك لضمان التغطية الطبية المرضية للسكان.

2- الهجرة الريفية:

تتميز الهجرة الداخلية في الجزائر و في البلدان النامية بشكل عام بأنها هجرة ذات إتجاه واحد من الريف إلى المدينة و لهذا تتسبب في مشاكل عمرانية في وسط وضواحي المدن مثل ظهور الأحياء العشوائية و أحياء الصفيح و المساكن القصديرية في الضواحي الغير مخططة مع التوسع العشوائي للمدن، و تؤكد المعطيات الإحصائية للتعداد السكاني لعام 1977 أن الاتجاه العام للهجرة الداخلية الجزائرية من الريف إلى المدينة يقدر سنويا بـ 130 ألف نسمة (بن اشنهو ع.، 1981، صفحة 146) ومن أبرز العوامل الجاذبة للوسط الحضري هو توفرها على عمليات التصنيع و الذي استحوذ خلال مرحلة المخططات الحصة الأكبر من مجمل الإستثمارات فكان إتجاه الهجرة نحو المدن التي بها المراكز

الصناعية الكبرى، فالأولوية التي إحتلها القطاع الصناعي جعلت قيمته الاستثمارية تصل إلى 61 %. (بهلول، 1999، صفحة 53)

في الفترة الزمنية بين 1966 - 1977 تضاعف عدد عمال الصناعة حيث تم توفير 240ألف منصب عمل في معظم المدن الجزائرية ، في مقابل ذلك سجل نزوح كبير للفلاحين إلى المدن لأن قطاع الفلاحة كان يشغل 54%من اليد العاملة في حين انخفضت نسبة التشغيل في هذا القطاع إلى 26.6 % و هذا في سنة 1977. (دليمي، 2004، صفحة 64) كان لتعميم الصناعة في الجزائر إيجابيات و ذلك من خلال تحقيق بعض الأهداف كرفعها لمستوى الشعب عامة من الناحية المادية، إلا أنها جاءت مصحوبة بسلبيات و مشاكل عدة أهمها الهوة الواسعة بين العمالة الصناعية وعدد المساكن الخاصة باليد العاملة الصناعية ، زيادة على التخلف الكبير في بناء المرافق والتجهيزات الجماعية الضرورية والتي يجب أن تصاحب المساكن، فالتنمية بهذه الطريقة نتج عنها تأخرا كبيرا في إنجاز البنية التحتية خاصة عندما تنجز المناطق الصناعية فاختلال التوازن بين عمليات التصنيع و التحضر في ظل غياب سياسة التهيئة العمرانية ، لذلك كان توظيف المناطق الجديدة بطريقة فوضوية تعيق سياسة التنمية.

إن الهجرة في الجزائر اتخذت إتجاه واحد تمثل في الهجرة الريفية الحضرية فيمكن تقسيم سيرورتها إلى فترتين الأولى تمتد من سنة 1962 إلى سنة 1973 أي منذ بداية الإستقلال إلى النهضة الصناعية و التحول من الإقتصاد الزراعي إلى الإقتصاد الذي يعتمد على الصناعة و الخدمات ، أما الفترة الثانية تمتد من سنة 1974 - 1990 وهي الفترة التي تركزت فيها العمليات التنموية في المدن . لقد أتسمت الفترة الأولى بنزوح ريفي كثيف نحو المدن ، وهذا نتيجة للرحيل الأوروبي الجماعي نحو فرنسا من جهة ولانتهاء سياسة المحتشدات ، و فتح الحدود الشرقية و الغربية" تونس والمغرب "ورجوع المواطنين المهاجرين إلى هذين البلدين إبان حرب التحرير من جهة أخرى ، ولكن رجوع هؤلاء المهاجرين لم يكن باتجاه الريف ، أو على الأقل بإتجاه المناطق الأصلية و إنما كان نحو المدن الكبرى التي غادرها

الأوروبيون للإستفادة من مساكنهم التي أصبحت شاغرة و نتيجة لهذه الحركة السكانية الكثيفة إرتفع معدل النمو الحضري سريعا بتحرك أكثر من 600 ألف مهاجر نحو المدن في مدة أربع سنوات. (بن اشنهو ع.، 1981، صفحة 173)

تميزت الفترة الثانية هي الأخرى بنزوح ريفي كبير وصل معدله السنوي إلى130 ألف نسمة في الفترة 1974 - 1984 و هذا لتركز الخدمات وعمليات التصنيع التي حظيت بها المدن الكبرى و إلى الإهمال الذي عانت منه التجمعات السكانية الصغيرة خصوصا التي تعتمد على الزراعة و الثورة الحيوانية . لا شك أن النمو الحضري السريع الذي شهدته الجزائر خلال ثلاثين سنة (1962- 1992) و إرتفاع نسبة التحضر من 30% إلى 55 %، و هذا الإرتفاع في نسبة التمدن (التحضر) لا يعتبر نموا طبيعيا بل هو نتيجة لحركة سكان المدن نفسها من المدن الصغرى إلى الكبرى و من الأرياف إلى المدن - الهجرة الريفية - و قد قدر صافي الهجرة خلال تعدادي 1987 و 1998 بـ 938463 مهاجر من الريف نحو المدن الكبر الحاضرة .

و من خلال ما سبق كان دافع الهجرة هو دافع إقتصادي رغبة في الحصول على عمل لتحسين المستوى المعيشي وكسب الرزق و كان للعشرية السوداء أثرها الكبير في زيادة حركة الهجرة نحو المدن بسبب غياب الأمن و إنعدام الإستقرار و التهديد المستمر على المناطق الريفية ، فكل هذه المشاكل دفعت ساكني الريف إلى الهجرة و العيش في ظروف صعبة بل مأساوية في أطراف المدن .

التحضر في المجتمع الجزائري :

1- تعريف و خصائص المجتمع الجزائري :

يمتاز المجتمع الحضري عامة بالحجم السكاني الكبير و بالكثافة السكانية العالية الناجمين خاصة عن الهجرة الريفية. (الفاروق، 1976، صفحة 9)

و قد إرتبط التحضر في الجزائر الناتج عن الهجرة و الحركة الجغرافية للسكان ، بفترات تاريخية متميزة شكلت محطاته الرئيسية، إنعكست على البناء الاجتماعي والايكولوجي للمدن الجزائرية الحديثة .

و قد ساهمت الهجرة الريفية في إرتفاع عدد سكان المدن خاصة المدن الكبرى: الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران، عنابة. و قد كشف تحقيق أجراه الصندوق الجزائري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية سنة 1960 أن " 28.2% من أرباب العائلات المقيمين في المدن الكبرى يقيمون منذ ولادتهم و 15.1% نزحوا اليها مباشرة من بلديات ريفية، و أن حركة الجزائر مست 70% من السكان الجزائريين . (بومخلوف ، 2001، الصفحات 25-27)

هذا يعني أن نصف سكان المدن الكبرى هم من النازحين الجدد الدين نزحوا إليها في هذه الفترة نتيجة الهروب من ويلات الحروب و السياسة الاستعمارية في الأرياف الجزائرية من تدمير وتهجير.

و قد إشتدت هذه الهجرة بعد الاستقلال حيث قدر عدد سكان الحضر من 3.7مليون نسمة سنة 1966 إلى 22.5 مليون نسمة سنة 2008 ، (ONS، 2008، الصفحات 199-200) وهذا نتيجة سياسة التصنيع و التوظيف الصناعي التي اتبعتها الجزائر منذ سنة 1967 قد ساهمت في نمو المدن الجزائرية ،حيث شهدت نسبة التحضر صعودا كبيرا انطلاقا من 31.43% سنة 1966 إلى 65.94%

سنة 2008. (ONS، 2008، الصفحات 199-200) و الجدول التالي يبين لنا تطور المدن الكبرى الجزائرية من حيث نمو السكان و نسبة التحضر خلال التعدادات الثلاثة الأخيرة :

الجدول رقم 06: المدن الكبرى من حيث السكان ونسبة التحضر خلال تعداد 1987-1998-2008.

	1987		1998		2008	
	التحضر%	عدد السكان	**التحضر%**	عدد السكان	**التحضر%**	عدد السكان
الجزائر العاصمة	**89,252**	2122188	**90,6557**	2562826	**94,3016**	2988145
وهران	**86,5577**	932814	**87,8927**	1211069	**92,4228**	1454078
قسنطينة	**84,46**	663650	**87,1325**	810914	**89,1848**	938475
عنابة	**81,4439**	466839	**80,8691**	557816	**84,0709**	609499
البليدة	**62,7218**	634690	**72,8**	784283	**76,9446**	1002937

المصدر: collections statistiques 2008 N° 163, armature urbaine .

و للتحضر في الجزائر عدة خصائص نبرز أهمها في : (بودون، 2004، صفحة 167)

- ✓ أنه يعكس الواقع السياسي و التاريخي و الاجتماعي في البلاد.
- ✓ أن نمو التحضر في تزايد مستمر.
- ✓ أن عملية التحضر اتسمت بخاصية السرعة، حيث كانت و لا زالت أقوى من طاقات المدن و إمكاناتها الطبيعية و البيئية و الاقتصادية ، فساهمت في رفع معدلات النمو الحضري و جعلتها تفوق معدلات النمو الاجمالي للسكان .
- ✓ أن التحضر استقطب أهم القوى الدفاعية في تطور سكان الجزائر ، و أنه كان السبب الرئيسي في الخلل القائم في التوازن بين الريف و المدينة -الحضر-.

- ✓ إن تزايد عدد المراكز الحضرية في الجزائر يعكس مدى الطاقات الكامنة في عملية التحضر على خيارات التنمية و التخطيط المحددة من قبل الدولة .
- ✓ ارتفاع عدد المدن الصغيرة و المتوسطة لمواجهة التمركز الحضري للسكان في المدن الكبرى.

2- مراحل التحضر في الجزائر

إن ظاهرة التحضر لا يمكن اعتبارها ظاهرة حديثة في الجزائر ، بل هي قديمة ولها علاقة بحضارات حرب البحر الأبيض المتوسط، كما يرجع تاريخها إلى ما قبل الميلاد وقد كشفت بعض الحفريات عن أثار بقايا المستوطنات البشرية، اختلفت خصائصها باختلاف الأزمنة وقد تميزت بنمطين : الأول حضري و الثاني ذو طابع ريفي متميز بالنشاط الزراعي. (بودون، 2004، صفحة 165)

وقد مرت حياة الحضر بالجزائر بمراحل تاريخية إتسمت بظهور نوايا المدن ، نما و تطور البعض منها و زال البعض الآخر ، وقد كان للاضطرابات و التراعات الداخلية دور في كل ذلك ، وقد كان للتراكم الحضاري و العمراني بصمات في التراث بشكل عام . مرت عملية التحضر في الجزائر بعدة مراحل يمكن ذكرها فيما يلي :

2-1- المرحلة الاولى(1962-1966) :

مرحلة السنوات الأولى من الإستقلال التي شهدت الهجرة المكثفة نحو المدن بسبب عودة اللاجئين الجزائريين من المغرب و تونس و إستقرارهم في المدن الكبرى زيادة عن الهجرة من الأرياف نتيجة تواجد حظيرة السكن الشاغر في المدن من جراء مغادرة الفرنسيين الجزائر ، مما ساعد على رفع

نسبة التحضر حيث سجلت بهذه الفترة حوالي 31.43% بينما كانت في فترة الخمسينات تقدر بـ25.05% ، كما بلغ عدد سكان الحضر حوالي 3.7 مليون نسمة . (ONS، 2008، صفحة 200)

2-2- المرحلة الثانية (1966-1977) :

مرحلة التخطيط الاقتصادي و سياسة التصنيع التي تبناها الدولة ، مصحوبة بإصلاحات زراعية كتأميم الأراضي و إنشاء التعاونيات الفلاحة و بناء القرى الإشتراكية، رغم كل هذه الإمتيازات لم تنجح السياسة الإشتراكية في إنشاء التعاونيات الفلاحية من أجل خلق التوازن بين الريف و المدينة، أدى إلى تحريك السكان إلى المدن بحثا عن العمل وحياة أفضل بسبب سياسة التركيز على عملية التصنيع في مجال الاستثمارات و تهميش الزراعة نوعا ما ، ما رفع من نسبة الهجرة على المدن حيث تعتبر العاصمة أكبر المدن الحاضر ثم وهران ، كما قدر عدد سكان الحضر بـ 6.6 مليون نسمة. (ONS، 2008)

3-2- المرحلة الثالثة (1977-1987):

و هي مرحلة تشبع المدن حيث بلغت نسبة سكان الحضر 49.54% سنة 1987 بينما كانت نسبتهم 39.45 % في تعداد 1977 ، هذا بسبب الهجرة المتزايدة على المدن حيث قدر صافي الهجرة بـ938463 مهاجر ، و بهذا كثرة الأزمات الإجتماعية خصوصا أزمة السكن الحادة و إنتشار البطالة من جراء العدول عن الإستثمار في القطاع الصناعي و نزع الدعم الحكومي لبناء السكن و باقي القطاعات الأخرى وعدم قدرة الهياكل و التجهيزات الحضرية من تغطية الحاجيات السكانية المتزايدة .

2-4- المرحلة الرابعة (1987 – 1998) :

عرفت نسبة التحضر في هذه الفترة إرتفاع ملحوظا حيث وصلت إلى 58.27% سنة 1998 وبلغ عدد سكان الحضر في هذه المرحلة حوالي 22471 ألف نسمة بينما كان 11420ألف نسمة سنة 1987، مع زيادة مستمر في الهجرة الريفية نحو المدن الكبرى حيث سجلت العاصمة في سنة 1998 حوالي 148111 مهاجر و وهران بـ 27222 مهاجر، و هذا راجع إلى سوء الأوضاع الأمنية و عدم الإستقرار خاصة بالأرياف. ما أدى إلى تجمع السكان في المدن طلبا للأمن و الظروف الحسنة للحياة (سكن ، عمل، تعليم..)، ما أدى الى شلل نسبي بهذه المدن في مختلف المؤسسات و المجالات نظرا لعدم إستيعابها لهذا العدد من السكان - العشرية السوداء -.

2-5- المرحلة الخامسة(1998 – 2008) :

في هذه الفترة إستمر معدل التحضر في الإرتفاع إذ بلغ 66 % في آخر هذه المرحلة و بعدد ساكني الحضر قدر بـ 22.47 مليون نسمة ، بسبب الزيادة في نسبة الهجرة نحو هذه المدن ، هذا راجع إلى تطور المدن في شتى المجالات و تحسن في المستوى المعيشي و تطورت الإستثمارات في المدن و تدعيم الدولة لقروض التشغيل و توفير الشغل و المرافق الضرورية للحياة الحضرية الراقية من مراكز خدماتية و ترفيهية غيرها .....

2-5- المرحلة السادسة(2009 – 2020) :

شهدت الجزائر في هذه الفترة إرتفاعا مستمرا في نسبة سكان الحضر من نحو 66% سنة 2009 إلى حوالي 74% سنة 2020، (albankaldawli، 2024) وإن كان بوتيرة أبطأ نسبيا مقارنة المراحل السابقة . و هذا ما يفسره الاستمرار في الهجرة الداخلية نحو المراكز الحضرية بحثا عن الخدمات. كما

امتص التوسع العمراني للمدن التجمعات السكانية المجاورة ضمن النسيج الحضري للمدينة. أدى هذا التوسع إلى حدوث ضغط مستمر على البنية التحتية للمدن و تفشي ظاهرة السكن الغير رسمي.

إنعكاسات التحضر في الجزائر

أدى النمو الحضري المتزايد نتيجة لعدة أسباب في الجزائر إلى إنعكاسات سلبية كثيرة من بينها :

1- أزمة السكن الحضري :

إن كثرة الطلب على السكن الحضري بسبب الزيادة الطبيعة بين سكان المدن من جهة و بسبب إستمرار الهجرة الريفية المقدرة بحوالي 130.000 نسمة سنويا مع نهاية الثمانينات ، جعل الدولة وسلطاتها المحلية غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة على السكن ، ففي مدينة وهران وحدها بلغ عدد الملفات المسجلة لدى ديوان الترقية العقارية و التسيير العقاري للحصول على سكن إجتماعي حوالي 30.000ملف مقبول سنة 1994. كما أصبح من الصعب الوصول إلى تحقيق التوازن بين الإحتياج الحقيقي للسكن الحضري من جهة و الطلب المتزايد عليه من جهة ثانية ، رغم جهود الدولة المتواصلة في توفير السكن الحضري و دعم السكن الإجتماعي للفئات محدودة الدخل ، إستمرت أزمة السكن الحضري في الجزائر خلال العشرية الموالية بسبب العجز في السكن الذي قدر بحوالي مليون وحدة سكنية سنة 1994 (التيجاني، 2000)رغم كل التحسنات قي قطاع السكن إلا أن الجزائر لم تتمكن من القضاء على السكن الفوضوي بصفة نهائية و تحقيق السكن للجميع .

2- التدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق و الخدمات :

جميع المؤشرات توضح تدهور مستوى المرافق و الخدمات في المدن الجزائرية التي أصبحت طاقتها محدودة لمواجهة تزايد عدد سكان الحضر ، من بين هذه المؤشرات إختناق المدن الكبرى بحركة

المرور نتيجة الزيادة المرتفعة لعدد السيارات ، و عدم تطور شبكة الطرق لتلبية متطلبات حركة المرور المكثفة بها ،كما أن وسائل النقل الحضري أصبحت عاجزة عن تلبية إحتياجات تنقل السكان خلال رحلاتهم اليومية، و أحسن مثال على ذلك حركة المرور بمدينة الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة. لهذا يستلزم التفكير الجيد و التخطيط المحكم لتوفير الهياكل القاعدية الضرورية لميدان النقل بصفة عامة ، و ضرورة تجهيز المدن الجديدة والأحياء السكنية بجميع الخدمات و المرافق الضرورية للتخفيف من درجة الاختناق و الضغط على المدن الكبرى .

3- التزود بكمية المياه الصالحة لشرب :

أصبح تمويل المجموعات الحضرية بالمياه الصالحة للشرب يعد إحدى المشاكل الكبرى التي تواجه سكان المدن و قد تناقص معدل كمية المياه المستهلكة يوميا بالنسبة للفرد الواحد في المدن الجزائرية من 150ل سنة 1966 إلى 80ل سنة 1987.

إذ أصبح من الصعب تعبئة المياه الضرورية لمواجهة النمو الحضري السريع المتمثل ليس فقط في توسع المدن و زيادة عدد سكانها ، بل و في الإستهلاك الواسع لكميات المياه في الصناعة ، و قد صاحب هذه الزيادة المذهلة في كميات المياه المستهلكة في المدن و الصناعة تناقص كبير في كميات المياه المسخرة للري الذي أصبح يعتمد في معظمه على مياه الآبار المحلية بدلا من مياه السدود، وقد إنعكس هذا سلبا على الأراضي المسقية التي تمون التجمعات الحضرية بالمنتوج الزراعي ، و حسب الدراسات والأبحاث التي قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية فإن العجز المسجل في التجمعات الحضرية يعود أساسا إلى سوء تسيير قطاع المياه وإرتفاع نسبة التسرب و الضياع المقدرة بحوالي 40% من مجموع الكميات المنتجة سنويا ، و هذا بسبب قدم أنابيب شبكة نقل المياه في المدن ، و قلة الصيانة والتبذير الناتج عن إنخفاض تسعيرة المياه قبل 1990 و تقدر إحتياجات التجمعات الحضرية في

الجزائر مع نهاية عام 2000 بحوالي 2مليار م^3، و في سنة 2012 قدرت إحتياجات الماء بـ 150 ألف م^3 يوميا في التجمعات الحضرية.

4- التوسع العمراني للأراضي الزراعية :

تعتبر الأراضي الزراعية في الجزائر من العناصر الطبيعية النادرة و مساحتها محدودة حيث قدرت في سنة 1992 بحوالي 7.5 مليون هكتار أي بنسبة 3% من المساحة الإجمالية للبلاد و تقع أغلبها في الشمال ، و قد اكتسحت الأراضي الفلاحة الخصبة في الكثير من الحالات بسبب المنشآت العمرانية المتمثلة في بناء السكن والمناطق الصناعية و التلوث الصناعي ، و قد لوحظ سهولة التعدي على الأراضي الفلاحة في القطاع العام و أملاك الدولة ، أما الآن فقد حد من ذلك الملك الخاص.

خاتمة

الواقع الحضري في الجزائر يمر بتحول عميق اتسم بتوسع عمراني سريع وغير متوازن، حيث تتركز معظم المدن والخدمات في الشمال الساحلي الضيق، بينما تظل الصحراء الشاسعة و المناطق الداخلية قليلة السكان. رغم الجهود الكبيرة في بناء الوحدات السكنية بهذه الأخيرة، لا تزال المدن تعاني من أزمات بنيوية في السكن اللائق والنقل والخدمات الأساسية. التحدي المركزي يكمن في الانتقال من نموذج كمي في التعمير إلى نموذج تنموي متكامل يحقق الاستدامة والعدالة في التوزيع .

الفصل الرابـع
واقع السكن الحضري في الجزائر

تمهيد

يعتبر السكن من الضروريات الملحة في حياة الإنسان، فقد شهد تطورا نتيجة للعديد من التغيرات التي عرفتها الحياة الاجتماعية. فالتجارب والمعارف المكتسبة بالإضافة للاكتشافات العلمية في مختلف الميادين أدت إلى ترقية الحياة الاجتماعية مع ضرورة الحصول على الملجأ المريح والآمن، وبهذا أصبح المسكن يمثل البنية الأساسية للحياة الاجتماعية الحضرية التي تتكون فيها الاسرة السوية. والجزائر كغيرها من دول العالم أعطت اهتماما كبيرا بهذا القطاع الحساس بغية الوصول إلى تلبية الطلبات المتزايدة لمختلف شرائح المجتمع على السكن نتيجة النمو الحضري المتواصل وذلك من خلال تنفيذ العديد من المخططات والبرامج التنموية من أجل توفير عدد كبير من الوحدات السكنية.

وضعية السكن في الجزائر غداة الاستقلال :

عرف قطاع السكن غداة الإستقلال توقفا في عملية إنجاز السكنات بسبب الحدث العظيم الذي عرفته الجزائر و المتمثل في حصولها على الاستقلال الوطني واستقرار الجزائريين في السكنات الفارغة التي تركها المعمرين الفرنسيين بعد رحيلهم عنها ، و بهذا لم تولي السلطات الجزائرية آنذاك الاهتمام بقطاع السكن على غرار القطاعات الأخرى معتقدة بذلك أن السكنات الفارغة قادرة على استيعاب هذا العدد من السكان، غير أنه لوحظ أن هذه السكنات لا تكفي لإيواء كل المواطنين خاصة الذين توافدوا من الأرياف نحو المدن ، وبهذا كان لابد على السلطات الجزائرية إنجاز أكثر من 75000 سكن جديد في المدن و 35000 سكن في الأرياف حتى تخلق بذلك توازن بين الريف و المدينة. (HAMIDOU, 1988, p. 30)و من هنا أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها مسؤولية إنجاز السكنات، فاتجهت السياسة السكنية في بادئ الأمر إلى عملية إتمام البرامج السكنية التي تركها المستعمر قيد الإنجاز .

1- تطور السكن خلال مخططات التنمية:

إن سنة 1966 تعتبر السنة الأولى للإحصاء بعد الاستقلال مباشرة، حيث تم إحصاء 02 مليون سكن مشغول منها: 1/4 لا تتوفر فيه الشروط الضرورية للصحة و3/4 لا يحتوي على كهرباء و لا على غاز و لا على ماء، هذا ما جعل الدولة تتخذ إجراءات من أجل النهوض بقطاع السكن وتلبية حاجات الأفراد، وعرفت هذه القرارات باسم المخططات التنموية يتضمن كل مخطط مجموعة من التوصيات فيما يتعلق بمسالة السكن يؤمل منها التخفيف من حدة أزمة السكن التي تعيشها البلاد إضافة إلى الأهداف و الإنجازات التي تصبوا إلى تحقيقها في قطاع السكن.

1-1- مرحلة المخطط الثلاثي (1967-1969):

أعطى المخطط الثلاثي انطلاقة جديدة لبعض الاستثمارات الصغيرة، وذلك في سبيل خلق مؤسسات عمومية تنشط في مجالات متعددة، إلا أن الأولوية أعطيت للنشاطات الصناعية بصفة خاصة، حيث خصصت لها ميزانية قدرت بما يقارب 45% من الاستثمارات للنشاط الصناعي. (laboussine, 1987, p. 40)

أما فيما يخص مجال السكن، فأعطى المخطط الثلاثي أهمية له وعالج سياسته من خلال.

- إنهاء إنجاز السكنات في طور الإنجاز، وهي إما سكنات من نوع "سكنات ذات الكراء المتوسط HLM"، أو هياكل السكنات " LES CARCASSES "، و قدر السكنات بـ 38000 سكن.
- تسطير برنامج سكني قدرت بـ 100 مليون (دج) ينجز على مدى 3 سنوات (أي على عمر المخطط) و يخص إنجاز 10500 سكن .

و أمام هذه الوضعية الحرجة "انجاز السكنات" ، تم تأسيس لجنة وزارية يترأسها وزير مكلف بالإنجاز و البناء إلى جانب جماعة من رؤساء مختلف الوزارات (كالمالية،الداخلية،الأشغال العمومية)، وكان على عاتق هذه اللجنة، دراسة الوضعية التي يعيشها الإقتصاد خاصة البناء ودراسة مختلف الحلول و الإجراءات الواجب اتخاذها في هذا المجال. و من بين النتائج التي تم تسجيلها على إثر الإجراءات التي قامت بها هذه اللجنة هو الانطلاق في إنجاز 16686 سكن مابين 1966-1968. بينما برامج السكنات من نوع "سكنات ذات الإيجار المتوسط HLM "، فقد تم الانطلاق في إتمام إنجازها وذلك بفضل الموارد المالية المضمونة من طرف الخزينة الجزائرية لتمويل هذه المشاريع.

لقد شمل المخطط الثلاثي إنطلاقة برنامج إنجاز سكنات حضرية بغلاف مالي قدرت قيمته بحوالي 160 مليون دج من أجل إنجاز 9548 وحدة سكنية و هذا طيلة سنوات المخطط ، و لإيضاح صورة هذا البرنامج فيما يلي عرض لأهم الإنجازات المسجلة لبرامج السكن الحضري لهذه للفترة :

جدول رقم 07 : الإنجازات المسجلة لبرامج السكن الحضري (1967-1969) .

السكنات المنجزة	في طور الانجاز	لم ينطلق إنجازها
9548	10608	13943

المصدر : ملخص الحصيلة الإقتصادية و الإجتماعية للسنوات 1967-1978 –وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية الجزائر 1980.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أنه منذ بداية المخطط الثلاثي أي منذ 1967 تم إنجاز 9548 سكن حضري، و إلى حد نهاية المخطط ما يقارب 10.608 سكن في طور الإنجاز و 13942 سكن لم ينطلق بعد في إنجازه و هذا ما يعكس أن السلطات الجزائرية لم تستطع أن تنجز ما سطر من خلال المخطط الثلاثي، و تبقى نسبة إنجاز السكنات مقارنة بالسكنات في طور الإنجاز أو غير المنجزة ضعيفة .

1-2- مرحلة المخطط الرباعي الأول (1970-1973) :

تعتبر الخطة الرباعية (1970-1973)، الخطوة الأولى و الفعلية للتنمية في الجزائر ، و يتجلى ذلك من خلال برامج الإستثمارات الاجتماعية و الثقافية التي سطرت من خلال هذا المخطط ، و الذي كان يرمي أساسا إلى إرساء سياسة وطنية تهدف إلى تحسين ظروف حياة المواطن و إرضاء طلباته وتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع في جميع الميادين : سواء ميدان السكن ، الخدمات الاجتماعية، الصحة العمومية وحتى ميدان النشاطات الرياضية و الثقافية و الإعلام .

إن المرحلة التي مرت بها البلاد ، تطلبت إعادة بناء صرح اقتصادي وطني، وذلك عن طريق تخصيص جميع الإمكانيات المالية و المادية المتاحة لديها لتطوير و زيادة عملية الإنجاز ، و بهذا جندت الدولة الجزائرية جميع الوسائل اللازمة لذلك للوصول إلى تحقيق سياسة إستثمارية تتجاوب مع أهمية هذا البرنامج . و عليه فقد خصصت قيمة مالية مرخصة لهذا البرنامج قدرت في البداية بـ 27.5 مليار دج لتتجاوز فيما بعد مبلغ 36 مليار دج ، و هذا كله من أجل تحقيق البرامج الطموحة و التي أعطت الأولوية إلى :(laboussine, 1987, p. 53)

- تلبية الحاجيات الإجتماعية لشرائح المجتمع الأكثر تضررا من أجل الرفع من مستواها المعيشي.
- القيام بإنجاز التجهيزات الاجتماعية للحياة (إنجاز قنوات المياه الصالحة للشرب).
- إعطاء الأولوية للإستثمارات التي تسمح بخلق و تطوير مجالات التنمية المحلية لإنجاز الأسلاك الكهربائية الريفية .

- في إطار برنامج الإستثمارات للمخطط الرباعي الأول، حضي قطاع السكن بنسبة 5.5% (وزارة التخطيط، 1970، صفحة 30) مقارنة بإجمالي الاستثمارات الأخرى، وهو ما يوحي على ضرورة الاهتمام بهذا القطاع الحساس و الاستثمار في هذا المجال، و لقد شمل هذا المخطط إنجاز ما يقدر بحوالي 45000 سكن حضري ، خاصة و أن جل المدن الجزائرية آنذاك عرفت تمركز صناعي مما جعل الفئات الاجتماعية تتمركز حولها و بالتالي خلقت ظاهرة النزوح الريفي .
- غير أنه و في حقيقة الأمر ، لم ينجز سوى 18000 سكن .
- كما سجل زيادة الطلبات على السكن في الوسط الحضري .

جدول رقم 08 : البرامج السكنية الحضرية لفترة(1970-1973)

البرامج السكنية	عدد السكنات			
	المقدرة	المنجزة	الفارق	نسبة الإنجاز
السكنات الحضرية	45000	18000	27000	%40

المصدر: وزارة التخطيط ،تقرير عام حول المخطط الرباعي الثاني،ماي 1974،ص 40.

يلاحظ من خلال الجدول انجاز حوالي 18000 مسكن من أصل 45000 سكن مبرمج في هذه الفترة ، رغم ذلك فقد سجل هذا المخطط تحسن في إنجاز السكنات مقارنة بسابقه إلا أنه لم يستطع تلبية الحاجات السكانية المتزايدة من سنة إلى أخرى بسبب التوسع الحضري و توافد المزيد من السكان على المدن للشغل.

1-3- المخطط الرباعي الثاني(1974-1977):

عرف قطاع السكن إرتفاعا في مجال الاستثمار خلال هذا البرنامج حيث أولت السلطات الجزائرية إهتماما كبيرا بهذا الجانب نظرا للنمو الديمغرافي الذي عرفته البلاد و زيادة الطلب على السكن، و يظهر هذا الإهتمام من خلال إرتفاع نسبة الاستثمار في قطاع السكن و التي قدرت بـ 7.5% (HAMIDOU, 1988, pp. 40-41) بعد ما كانت نسبتها 5.5% في المخطط السابق، لذلك فالأهداف المحددة في المخطط الرباعي الثاني هو الانطلاق في أعمال بناء 100 ألف سكن عمراني "حضري"، كما ساهم هذا المخطط في إنشاء وظائف جديدة في قطاع البناء و الأشغال العمومية قدرت بنسبة 91.6% وبلغت قيمة الاستثمار الفعلية 8.55مليار دج، و الجدول التالي يعطينا حوصلة عن أهم النتائج التي حققها هذا المخطط في ميدان إنجاز السكنات الاجتماعية الحضرية .

جدول رقم 09 : تطور البرامج السكنية خلال المخطط الرباعي الثاني .

	عدد السكنات		الفرق بينهما	نسبة الإنجاز
	المقدرة	المنجزة		
السكن الحضري	100000	45000	55000	45%

المصدر: LABOUSSINE Qasmi, cirse de l'habitat et perspective de Co-développement avec les pays de Maghreb édition publies , paris ,France,1987, p42

يظهر من خلال الجدول تطور إنجاز السكنات خلال المخطط الرباعي الثاني ، حيث تم إنجاز ما يقارب 45000 وحدة سكنية أي بنسبة 45% ، و في هذا تحسن مقارنة بالمخطط الرباعي الأول الذي كانت نسبة الإنجاز فيه تقدر بحوالي 40 % .

1- 4- المخططين الخماسيين الأول و الثاني (1980-1989):

بعد القيام بدراسة دقيقة لنتائج المخططين الرباعيين و إظهار نقائص كل منهما خاصة فيما يخص قطاع البناء والسكن، تم وضع المخطط الخماسي الأول والذي أولى إهتماما كبيرا لقطاع السكن، إذ خصصت له ميزانية قدرت قيمتها بحوالي 60 مليار دج أي ما يقارب 15% من إجمالي الاستثمارات المتوقع إنجازها.(brahimi, 1991, p. 46)

برنامج هذا المخطط طموح جدا سطرت الدولة خلاله عدة أهداف منها بناء وتسليم 450 ألف وحدة سكنية لمدة خمسة سنوات من بينها 300 ألف سكن حضري. (بن اشنهو، 1982، صفحة 431) بذلت الدولة جهودا معتبرة لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا المخطط و الذي بلغت نسبة الإنجاز فيه حوالي 78%.

أما فيما يخص المخطط الخماسي الثاني فجاءت فيه مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تهدف إلى التركيز على مواصلة الأعمال التي تم الشروع فيها في المخطط السابق و تطويرها قصد التخفيف من حدة التوتر الذي يعرفه قطاع السكن.

و من بين الأهداف المسطرة خلال هذا المخطط إنهاء البرامج التي هي في طور الإنجاز والمقدرة عددها بـ 365 ألف مسكن، وكذلك وضع برنامج جديد ينص على بناء 318 ألف وحدة سكنية. هذا ما جعل البرنامج الإجمالي للبناء يقدر بـ 674 ألف مسكن. (وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية) و الجدول التالي يبين لنا أهم البرامج السكنية خلال مرحلة هذين المخططين.

جدول رقم 10 : البرامج السكنية خلال المخططين الخماسيين :

الفترة	حجم البرنامج	المنجزة	الغير منجزة	نسبة الإنجاز %
1980 - 1084	217444	171476	45968	78
1985 - 1989	353123	231236	121887	68

نلاحظ من خلال الجدول أنه في المخطط الخماسي الأول كانت نسبة الإنجاز معتبر إذ بلغت نسبتها حوالي 78%، أما فيما يخص مرحلة الخماسي الثاني، فنلاحظ تراجع في نسبة الإنجاز إلى نسبة 68 % رغم كل الجهود التي أولتها السلطات لقطاع السكن، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى الأزمة التي عرفتها الجزائر سنة 1986 إثر انخفاض الإيرادات البترولية.

1- 5- الفترة مابين 1990-1999:

خلال هذه الفترة عانى قطاع السكن في الجزائر من أزمات مركبة تعود أسبابها إلى التدهور العميق في الأوضاع الأمنية والاقتصادية، والتي تزامنت مع بداية العشرية السوداء، حيث دخلت البلاد في صراع داخلي دموي عقب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية سنة 1991. هذا الوضع الأمني الهش تسبب في موجات نزوح داخلية واسعة، خاصة من القرى والمناطق الجبلية نحو المدن الكبرى، ما أدى إلى ضغط غير مسبوق على النسيج العمراني الحضري الذي كان يعاني أصلًا من اختلالات هيكلية منذ عقود. وفي ظل شح الموارد المالية الناتج عن تراجع أسعار النفط وتجميد الاستثمارات العامة، تراجعت الدولة عن دورها المركزي في توفير السكن الاجتماعي، وتوقفت أو تباطأت العديد من المشاريع السكنية قيد الإنجاز. ونتيجة لهذا الفراغ، تفشت ظاهرة البناء العشوائي، وظهرت أحياء قصديرية تحيط بالحواضر الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة، حيث عاش الآلاف في ظروف لا تتوفر فيها أدنى شروط الكرامة. كما أدى تراجع دور الدولة إلى تنامي السوق السوداء للعقار وارتفاع أسعار

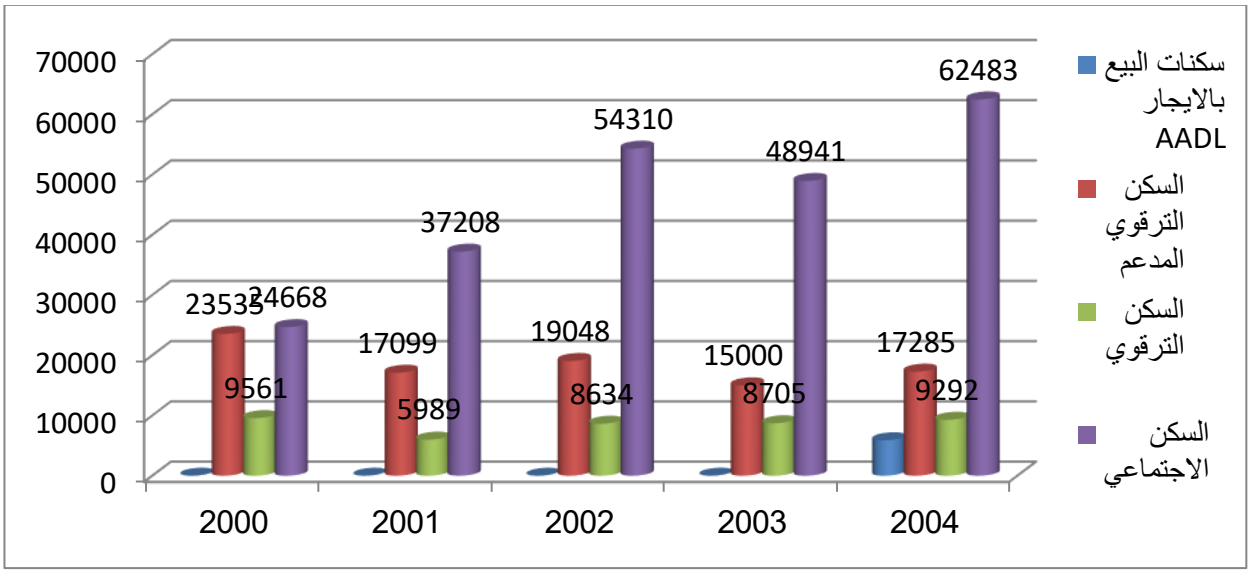
الكراء، مما جعل السكن اللائق حلمًا بعيد المنال لأغلب فئات المجتمع، خاصة الشباب. ويمكن القول إن أزمة السكن في هذه المرحلة لم تكن مجرد أزمة عمران، بل كانت انعكاسًا لأزمة دولة ومجتمع، ما جعلها تستمر كأحد أبرز التحديات حتى بعد نهاية التسعينات وبداية مرحلة إعادة الإعمار الوطني.

1- 6- البرنامج الخماسي 2000-2004:

شهد قطاع السكن في الجزائر خلال هذه الفترة بداية فعلية لتحول واضح في السياسة السكنية، مدفوعًا بعودة الاستقرار الأمني تدريجيًا وتحسن الوضع الاقتصادي بفضل ارتفاع أسعار النفط. خلال هذه المرحلة، أطلقت الحكومة أولى بوادر ما سُمّي بـ"البرامج الخماسية" التي أعطت أولوية قصوى للسكن باعتباره أداة لإعادة الاستقرار الاجتماعي ومحو آثار العشرية السوداء. تم إطلاق مشاريع كبرى لبناء السكنات الاجتماعية، والسكنات الترقوية المدعمة، إلى جانب إحياء صيغة السكن الريفي لدعم بقاء السكان في المناطق الداخلية والحد من النزوح نحو المدن. كما بدأت في هذه الفترة الاستعدادات الأولية لإطلاق برنامج "عدل" الذي سيأخذ حيز التنفيذ الفعلي بعد سنة 2004، مستهدفًا فئة ذوي الدخل المتوسط الذين لا يستطيعون الحصول على سكن اجتماعي ولا شراء سكن من السوق الخاصة.

رغم التقدم الملحوظ في عدد المشاريع المبرمجة، إلا أن المرحلة اتسمت أيضًا بتحديات كبيرة، أبرزها ضعف وتيرة الإنجاز، وضعف أداء المقاولات المكلفة بالبناء، وانتشار الفساد والمحسوبية في عمليات التوزيع. كما بدأت ملامح أزمة عمرانية جديدة بالظهور بسبب غياب رؤية شاملة لتهيئة المدن، وازدياد الطلب نتيجة النمو الديموغرافي المتسارع. ومع ذلك، يُعتبر هذا الظرف الزمني بمثابة الأرضية التي مهدت لإطلاق المشاريع الضخمة في المرحلة اللاحقة، وبداية عودة الثقة تدريجيًا بين المواطن والدولة فيما يخص قضية السكن.

التمثيل البياني 17 : تطور انجازات السكن الحضري في الجزائر 2000-2004.



المصدر: جدول رقم 07 في قائمة الملاحق.

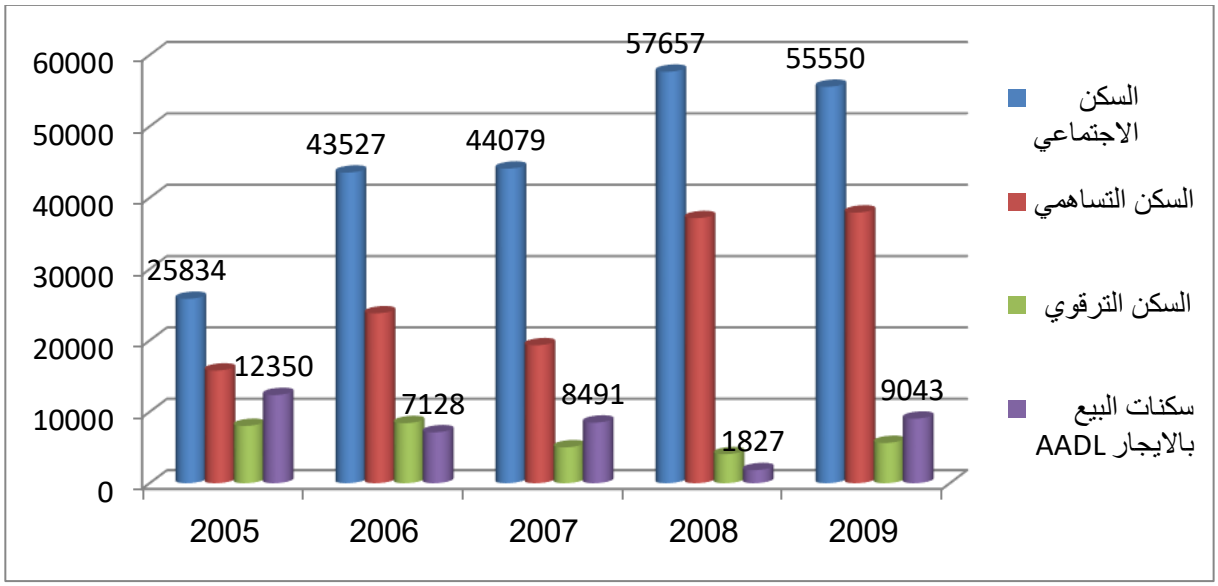
يتضح لنا من خلال الشكل الانطلاق الفعلي لسياسة سكنية منظمة بعد سنوات من الركود نتيجة الظروف الأمنية (1990-1999)،بحيث يمثل السكن الاجتماعي الحصة الأكبر في معظم السنوات ويبلغ ذروته في سنة 2002 حيث بلغ 54310 وحدة سكنية ما يعكس أولوية الدولة في تلبية حاجة الفئات محدودة الدخل ، تليه فئة السكن الترقوي المدعم التي شهدت ارتفاعا سنة 2000 بحيث بلغ 25535 إلى 19077 سنة 2001 حيث شهد انخفاضا في السنوات الأخرى إلى غاية سنة 2004 قدر ب 17285 .

1- 7- البرنامج الخماسي 2005-2009:

خصص لقطاع السكن خلال هذا البرنامج غلاف مالي يفوق 1550 مليار دج، وبذلك يعتبر أضخم غلاف مالي يستفيد منه قطاع السكن و العمران منذ الاستقلال، وجاء هذا الغلاف المالي موزع على حصتين منها 850 مليار دج لتمويل برامج إنجاز السكنات "مشروع مليون وحدة سكنية"، و نحو 700 مليار دج لتهيئة و تحسين المحيط العمراني، كما عملت السلطات الوصية على إصدار قوانين تسير المنظومة العمرانية وتحد من الفوضى التي شوهت المشهد العمراني وتنامي ظاهرة بيوت الصفيح.

يعتبر هذا المشروع الأول من هذا النوع موجه خاصة للطبقة ذات الدخل المتوسط باعتبار هذه الأخيرة تشكل النسبة الأكبر من السكان الجزائريين، و جاء هذا أيضا كمتنفس للشعب الجزائري بعد سنوات من تفاقم أزمة السكن. كما قامت بالإشراف على هذا البرنامج شركات وطنية وأخرى أجنبية. و يمكن عرض أهم انجازات هذا المشروع حسب التمثيل البياني الموالي:

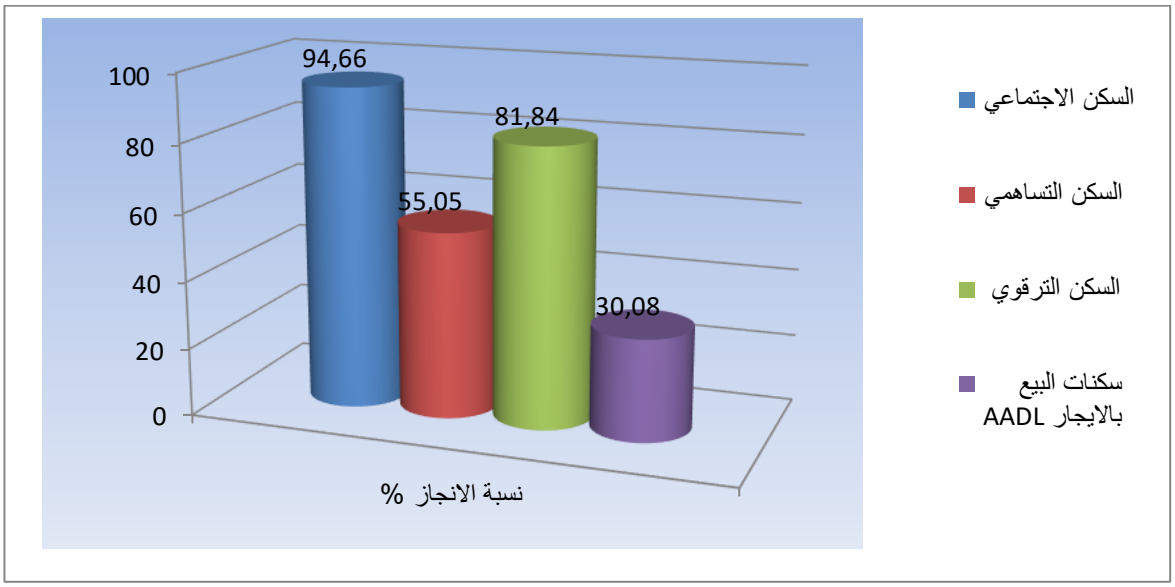
التمثيل البياني 18: تطور انجازات السكن الحضري في الجزائر 2005-2009.



المصدر: جدول رقم 08 في قائمة الملاحق.

نلاحظ أنه تم تسجيل مستوى انجاز معتبر وصل سنة 2009 إلى 217795 وحدة سكنية مقارنة بـ 132497 وحدة سكنية سنة 2005، وتعد سنة 2008 من أعلى المستويات في الإنجاز والتسليم إذ تم تسليم 875 ألف مسكن . كما هو ملاحظ في الشكل أعلاه بحيث شهد السكن الاجتماعي حصة الأسد مقارنة بالصيغ الأخرى مثل السكن التساهمي والترقوي، وأيضا ظهرت صيغة البيع بالإيجار التي شهدت نسبة عالية من الانجاز سنة 2005 بلغت 12350 وحدة سكنية ثم تراجعت خاصة سنة 2008 وصلت إلى 1827 وحدة.

التمثيل البياني 19: نسبة إنجاز السكنات الحضرية في الفترة 2005-2009.



المصدر: جدول رقم 08 في قائمة الملاحق.

من خلال الشكل نلاحظ أن برنامج المليون وحدة سكنية مس كل الأنماط السكنية ، كما أن نسبة الانجاز تبقى نوعا ما مرتفعة غير أنها لم تصل إلى الهدف المسطر و الخاص بإنجاز هذا المشروع في ظرف خمس سنوات، وحسب الإحصائيات المقدمة فقد قدرت بـ 80.86 % سكن منجز و هي توحي لنا بوجود بعض العراقيل التي أحالت دون تحقيق هدف المرجو الوصول إليه، و بعد تفحص

الإحصائيات بشكل أدق و التمعن في نسبة انجاز كل نمط سكني نجد أن السكن الاجتماعي أخذ حصة الأسد من حجم الانجازات، و هذا لتلبيته حاجيات المجتمع الجزائري حيث قدرت نسبة الإنجاز بـ94.66%، غير أن الخلل الذي عرقل هذا البرنامج الضخم هو المشكل الذي عرفته الصيغة الحضرية الجديدة أو كما تعرف بصيغة البيع عن طريق الإيجار والتي عرفت تأخرا ملحوظا في نسبة الانجاز، والسبب راجع إلى عدم الدراسة الجيدة لهذا المشروع الجديد فبل طرحه في الاقتصاد الجزائري ما جعل السلطات تتخبط في مشاكل عدة أحالت وصولها إلى الاستثمار فيه بالشكل اللائق.

1- 8- المخطط الخماسي 2010-2014:

لقد شهدت هذه المرحلة الشروع في استراتيجية جديدة تعطي لقطاع السكن مكانة معتبرة في سلم الأولويات التنموية تماشيا مع فلسفة التوجه الليبرالي، فجاءت إصلاحات عميقة تمس دور كل من: الدولة، القطاع الخاص وتطوير مساهمته في مجال الترقية العقارية، المواطن وضرورة إشراكه في تمويل سكنه . ويتمثل الهدف المحوري لهذه الاستراتيجية في محاولة الخروج بقطاع السكن من منطق التسيير الهجين الذي تختلط فيه الوظيفة الاقتصادية بالوظيفة الاجتماعية، إلى درجة أصبح فيها من المستحيل التفريق بين الوظيفتين أو حساب تكاليف كل منهما إلى منطق اقتصادي يعلق وبصفة شفافة كل التحولات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة حسب إمكانياتها لصالح الأسر الأكثر حرمانا. وهذا من خلال بعث سوق عقاري سكني متحرر من احتكار الدولة – باعتبارها العارض الوحيد للمساكن في السياسة السابقة.

– تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بتشجيعه على الاستثمار وإنجاز مشاريع سكنية والمساهمة في بعث ديناميكية جديدة لسوق عقارية تسودها آليات التسيير الليبرالي.

– اعتمادا على المخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية ومخططات شغل الأراضي، تم التفكير بالتعاون مع دائرة تهيئة الإقليم في انتهاج استراتيجية حديثة تتمثل في إنشاء مدن جديدة على ضواحي المدينة العتيقة من أجل تقليل الضغط على المراكز الحضرية المكتظة.

– فتح السوق أمام العارضين الخواص والتراجع عن مبدأ الاحتكار شبه الكلي للعرض العمومي في السوق العقاري، والأكفاء بالتدخل على مستوى العمليات الكبيرة والأكثر تطلبا على المستوى الاجتماعي من خلال دعم ذوي الدخول الضعيفة والمتوسطة. فمنذ 1962إلى غاية 1990 اتسم دور الدولة بثلاثية الأبعاد فهي المبرمجة والممولة، المنجزة والمنفذة ، الموزعة والمسيرة ولكن مع الإصلاحات تم إدخال رؤية جديدة تتلخص في إحلال فكرة الدولة المنظم محل الدولة المتعامل والمحتكر، وهذا ما أدى بعد ذلك إلى تكريس ترسانة قوانين وبرامج سكنية مختلفة نتج عنها تطوير وتنويع صيغ عروض خاصة بالمنتجات العقارية السكينة والإعانات من أجل ملاءمتها مع مداخل الأسر الجزائرية حتى تتم الاستجابة لأكبر عدد من الاحتياجات السكانية.

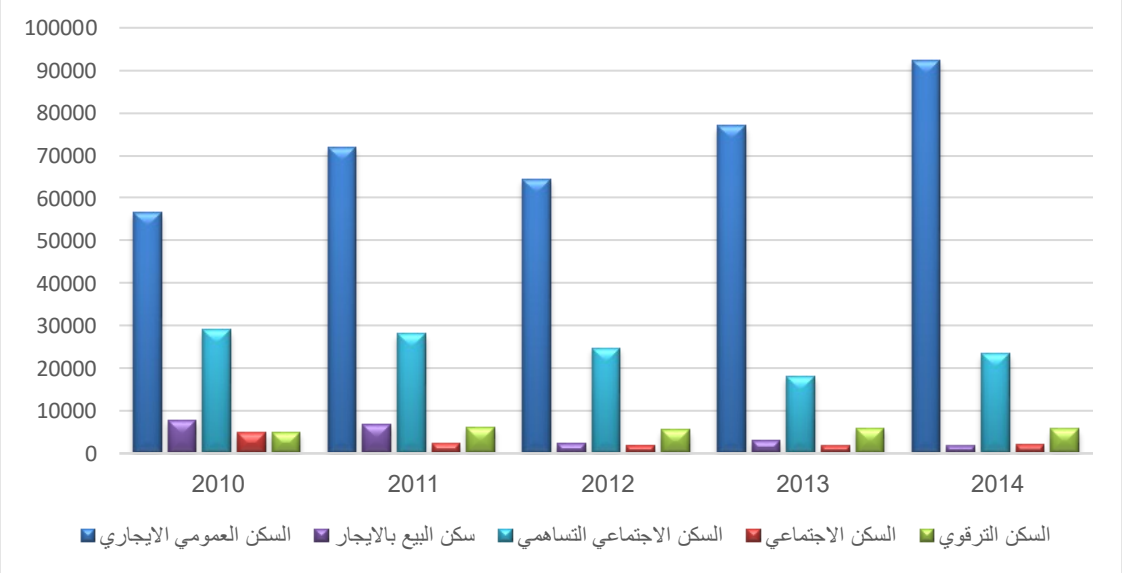
تعد سنة 2014 سنة تاريخية بالنسبة لقطاع السكن، حيث سجلت رقما قياسيا لم يسبق تسجيله طيلة 52 سنة من الاستقلال في توزيع السكنات وترحيل العائلات من السكنات الهشة، بالإضافة إلى إطلاق مشاريع سكنية في صيغ مختلفة للقضاء على أزمة السكن في غضون سنة 2018. كما يعد مشروع السكن الترقوي العمومي، وخاصة مشروع سكنات البيع بالإيجار اللذين أطلقتهما الدولة في 2014، المشروعين اللذين يعول عليهما المواطن الذي ظل ينتظر لسنوات طويلة الاستفادة من السكن. وتم في هذا السياق تسجيل تقدم كبير في عمليات الاكتتاب في مختلف البرامج السكنية خاصة برنامج سكنات البيع بالإيجار الذي تشرف عليه وكالة "عدل"، والتي أنهت عملية دفع الشطر الأول بالنسبة للمكتتبين القدامى لسنتي2001 و2002 وشرعت في تسليم الأوامر بالدفع بالنسبة لمكتتبي 2013. كما استدعت أكبر قدر ممكن من المكتتبين الجدد لسنة 2014، لتسليم الأوامر بالدفع

للشطر الأول من سعر السكن ضمن برنامجها الذي يعول عليه بقوة للتخفيف من حدة السكن في أوساط المواطنين ذوي الدخل المتوسط.

وأقرت السلطات تسهيلات إضافية تخص عمليات الاكتتاب، حيث تم إقرار إمكانية تسديد سعر السكن بكامله عند استلام المفاتيح، علما أنه تم رفع السن الأقصى للمستفيدين من القروض العقارية إلى 75 سنة.

وبالإضافة إلى إطلاق مشاريع إنجاز السكنات تم فتح ملف التكفل بالبنايات القديمة قصد تحسين الوجه العمراني وتثمين الموروث الثقافي، حيث شهدت سنة 2014 إطلاق عمليات ترميم بعدة مدن مع استخدام وسائل عصرية في عمليات المراقبة والفحص التقنيين.

التمثيل البياني 20: الانجازات السكنية الحضرية في الجزائر من 2010 إلى 2014



المصدر: جدول رقم 09 في قائمة الملاحق.

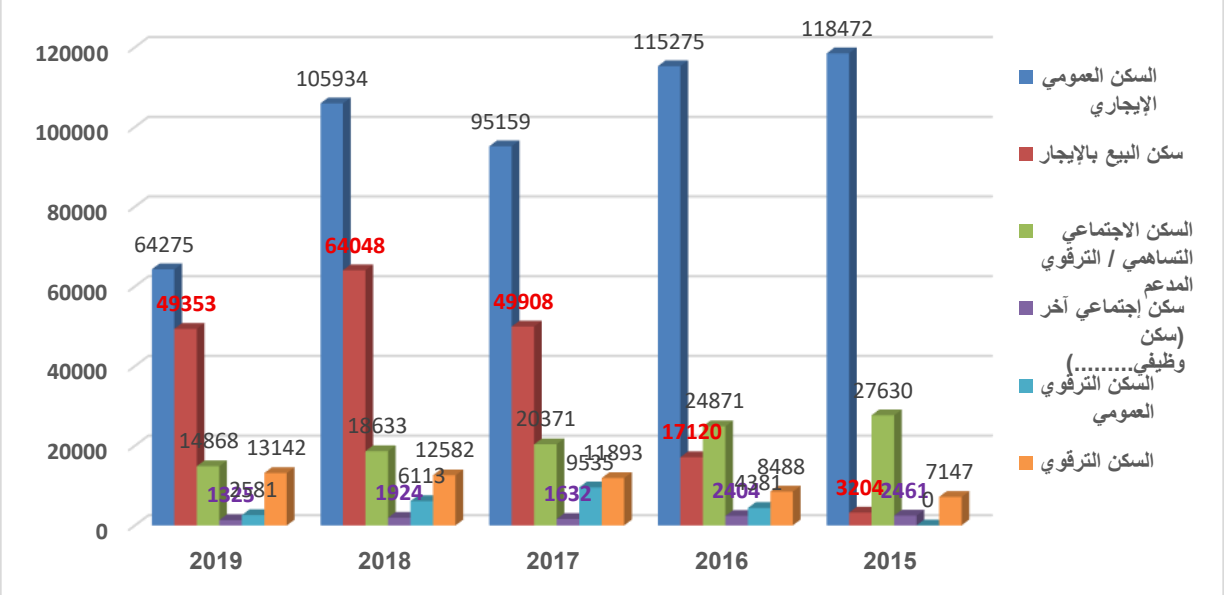
في هذه الفترة استمرت الحكومة في إنجاز البرامج السكنية المختلفة وكذلك مضاعفة هذه البرامج من اجل الاستجابة لطلبات الأشخاص الذين يستوفون شروط الاستفادة منها ولا سيما

الشباب، كما هو ملاحظ في الجدول أعلاه شهد السكن العمومي الإيجاري ارتفاعا منذ سنة 2010 قدر ب 56501 مواصلا ارتفاعه حيث بلغ 76851 و 92387 سنة 2013 و2014 على التوالي ، تليه فئة السكم الاجتماعي التي شهدت ارتفاعا سنة 2010 حيث بلغت 28889 إلى 23401 سنة 2014.

1- 9- المخطط الخماسي 2015-2019:

جاء هذا المخطط في لحظة مفصلية من تاريخ الجزائر، حيث اجتمع تحدي انخفاض أسعار النفط مع ارتفاع المطالب الاجتماعية على السكن وتزايد الضغوط الديموغرافية. حيث واجه هذا المخطط معادلة صعبة: تحقيق التنويع الاقتصادي وإصلاح البنية الإنتاجية في ظل شح الموارد بعد عقد من الوفرة المالية، مع الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتلبية احتياجات السكان الطموحة. على الرغم من كل ذلك إلا أن الإنجازات السكنية في هذا المخطط لم تتوقف سيرورتها مع التنوع في الصيغ السكنية المقدمة للمواطن و الشكل التالي يوضح أكثر.

التمثيل البياني 21: الانجازات السكنية الحضرية في الجزائر من 2015 إلى 2019



المصدر: جدول رقم 10 في قائمة الملاحق.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن السكن العمومي الإيجاري كان مرتفعا سنة 2015 بحيث بلغ 118472 وظل يشهد ارتفاعا حتى سنة 2018 ثم عرف انخفاضا سنة 2019 قدر ب 64275 ، أما بالنسبة للصيغ الأخرى نلاحظ أن صيغة البيع بالإيجار شهدت ارتفاعا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة بحيث انتقلت من 3204 سنة 2015 إلى 20371 سنة 2017 إلى 49353 سنة 2019 و كذلك بالنسبة لصيغة السكن الاجتماعي التساهمي الترقوي المدعم شهدت هذه الصيغة ارتفاعا طفيفا سنة 2015 حيث قدرت ب 27630 إلى 14868 سنة 2019.

كما تميزت سنة 2020 بتحقيق مجموعة من الإنجازات لمختلف الصيغ و البرامج السكنية والمتمثلة في:

1- تحقيق في إنجاز 145.110 وحدة سكنية حتي نهاية سنة 2020 موزعة حسب الصيغ التالية:

جدول رقم 11 : انجاز السكنات خلال سنة 2020.

نوع السكنات	الإنجازات الى غاية 31 ديسمبر 2020
السكن العمومي الايجاري(**LPL**)	2 778
السكن الترقوي المدعم(**LPA**)	4 359
السكن البيع بالإيجار(**AADL**)	084 96
المجموع	**145.110**

Source : https://www.mhuv.gov.dz/?p=4453

2- استلام 125244 وحدة سكنية خلال سنة 2020 موزعة حسب الصيغ التالية:

جدول رقم 12 : استلام السكنات خلال سنة 2020.

نوع السكنات	استلام الى غاية 31 ديسمبر2020
السكن العمومي الايجاري (LPL)	52 918
السكن الترقوي المدعم (LPA)	11 051
السكن البيع بالإيجار (AADL)	57 497
السكن الترقوي العمومي (LPP)	3778
المجموع	125244

Source : https://www.mhuv.gov.dz/?p=4453

3- توزيع 134392 وحدة سكنية على المواطنين خلال سنة 2020 موزعة كالآتي:

جدول رقم 13 : توزيع السكنات خلال سنة 2020.

نوع السكنات	استلام الى غاية 31 ديسمبر2020
السكن العمومي الايجاري (LPL)	47.950
السكن الترقوي المدعم (LPA)	13.461
السكن البيع بالإيجار (AADL)	69.928
السكن الترقوي العمومي (LPP)	3.053
المجموع	134392

Source : https://www.mhuv.gov.dz/?p=4453

سياسات تسيير وتمويل قطاع السكن في الجزائر: (زعروري و قاسمي، 2024، الصفحات 95-96)

لضمان سير و نجاح السياسات السكنية و تحقيق الأهداف المرجوة لها يجب توفر مؤسسات مستثمرة للأموال المرصودة لقطاع السكن، و هيئات تقوم بتسييره و هي موضحة كالآتي:

1. **أهم مؤسسات وهيئات تسيير قطاع السكن:**

1- الوكالة العقارية: تم إنشاؤها سنة 1976، تسهر على تسيير الحضيرة العقارية و تتكفل بتحسين الخدمة العمومية، كما تتكفل بمحدودي الدخل و تهتم بأعمال الصيانة و إعادة تهيئة الأملاك العقارية، تحصيل الإيجار أو التنازل عن الأملاك العقارية.

2- ديوان الترقية و التسيير العقاري: أنشئ سنة 1990 ، يسيير عقار البلدية حسب التخصص، كما يهتم بإنشاء التخصيص الاجتماعي و الترقوي.

3- الوكالة الوطنية لتحسين و تطوير السكن عدل: أنشئت سنة 1991، تهتم بترقية سوق العقار، الإشراف على عمليات إنجاز و توزيع السكنات، تساهم في تحديث النسيج العمراني، إنشاء المدن الجديدة، القضاء على الأحياء القصديرية.

4- الصندوق الوطني للسكن: أنشئ سنة 1991، يهتم بتسيير المساهمات و المساعدات المقدمة من طرف الدولة لفائدة السكن، يهتم بطرق تمويل و إنجاز برامج السكن الاجتماعي، إصدار القروض و تخصيص الموارد، دراسة كل ما يتعلق بالسكن.

2. **أهم الهيئات و المؤسسات الممولة و الداعمة لقطاع السكن:**

- الخزينة العمومية: تم اعتمادها في تمويل السكن الاجتماعي، ويمثل الصندوق الوطني للسكن في الوقت الراهن الأداة في تمويل السكن.
- البنوك التجارية: تعتبر أهم الهيئات الممولة و المحرك الأساسي لقطاع السكن

- شركة إعادة التمويل الرهني: أنشئت 1990 و تأسست سنة 1997، هي مؤسسة مالية ذات طابع إقتصادي تعمل على إعادة تمويل القروض الممنوحة للمتعاملين في الترقية العقارية لتوفير السيولة للبنوك و المؤسسات المالية الممولة للمشاريع.
- شركة ضمان القرض العقاري: أنشئت سنة 1997 و بدأت نشاطها في جويلية سنة 1998، تعطي ضمانات للقروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية، تهتم بتسيير مال الضمان لطريقة مستقلة و المكون من حصص المؤسسات المالية، تنفيذ عمليات القرض الخاصة بمتعهدي البناء و كل العمليات المالية العقارية أو المنقولة.

خاتمة

نتيجة هذا التوافد على المدن الذي يخلق أزمات بها مما يحتم على المدينة تطور قطاعاتها لتلبية كل الحاجات الأساسية للفرد (التعليم ، الصحية ، السكن و الشغل). و بهذا يتطلع الفرد إلى التفكير في الكماليات و تطوير حياته الحضرية و عصرنتها من حيث النوعية حسب العصر ، كما يطلب الخدمات بمختلف أنواعها من أماكن عمومية للراحة أثناء العطل والإنترنيت والهاتف الذكي .....إلخ. لذا يتوجب على المدينة توفير هذه المتطلبات مسايرة لمستوى التطور الحضري . كما يجب على الدولة وضع برامج تنموية لتحقيق التوازن بين الريف و المدينة للحد من ظاهرة اكتظاظ المدن.

الفصل الخامس
ولايـة وهران واقع السكن الحضري
واحتياجاته أفاق 2050

تمهيد:

وهران هي ولاية تتواجد في الغرب الجزائري وعاصمتها هي مدينة (بلدية) وهران، تحدها كل من ولاية مستغانم شرقا وولاية معسكر من الجنوب الشرقي وولاية سيدي بلعباس من الجنوب الغربي وولاية عين تموشنت غربا. تتربع ولاية وهران على مساحة مقدرة بـ 2121 كم² وبعدد سكاني يقدر بـ 1454078 نسمة سنة 2008. (حوصلة إحصائية 1962-2011، ص 39)

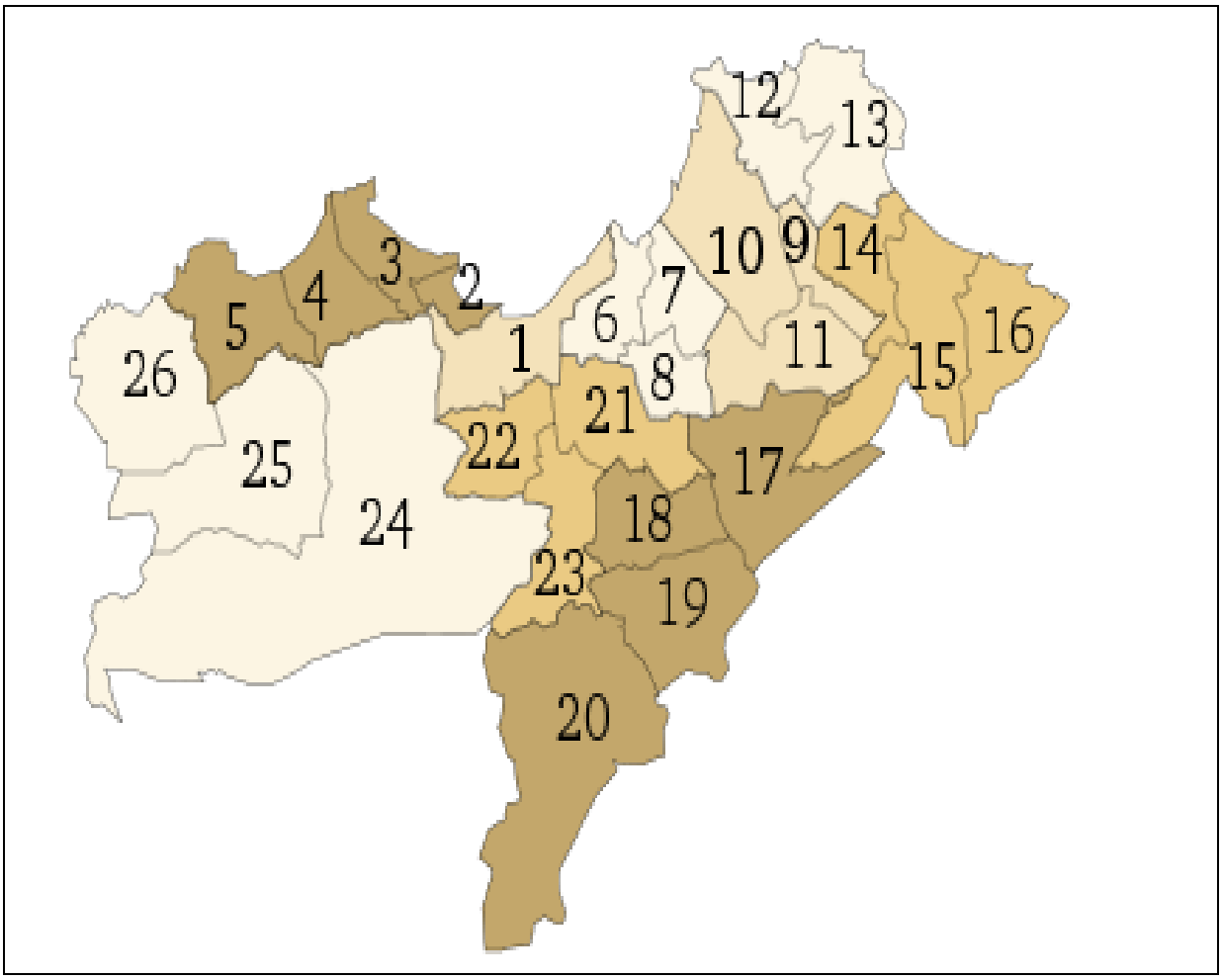
تنحصر ولاية وهران بين خطي طول 0° و2° إلى غربه وخطي عرض 35° و36° شمال خط الاستواء. كانت في مطلع العصر الحديث تتربع على مساحة واسعة خلال الحكم العثماني بالجزائر وتسمي بايلك الغرب، حيث تمتد من شرق مدينة الشلف (الأصنام سابقا) إلى حدود المغرب الأقصى غربا وإلى أقاصي الصحراء جنوبا. وقد تقلصت جنوبا في فترة الاحتلال الفرنسي إلى حدود منطقة الساورة.

أثناء فترة الاستعمار الفرنسي كانت عمالة (ولاية) وهران تضم جزءا كبيرا من الغرب الجزائري. وبعد استقلال الجزائر أصبحت مقسمة إلى 15 عمالة (ولاية). في سنة 1974تم استحداث تقسيمات جديدة مع تغيير التسمية من عمالة إلى ولاية واستقر عددها حتى سنة 1983 على 31 ولاية. وفي سنة 1984 تم استحداث 16 ولاية جديدة (من 32-البيض إلى 48-غليزان) مع احتفاظ الولايات القديمة بترقيمها السابق (المستعمل حتى سنة 1983 م).

مع كل قسيم جديد كانت مساحة ولاية وهران تتقلص لفائدة ولايات جديدة حتى بلغت ما هي عليه اليوم.

التمثيل البياني 22: خريطة ولايـة وهــران :

حسب تقسيم سنة 1984 فإن ولاية وهران تضم 9 دوائر إدارية و 26 بلدية.



جدول رقم 11 : مسميات دوائر وبلديات ولاية وهران.

الدوائـر	البلـديـات			
وهران	وهـــــــران 1			
عين الترك	عين الترك 3	المرسى الكبير 2		
	بوسفر 4	العنصر 5		
أرزيو	أرزيو 13	سيدي بن يبقى 12		
بطيوة	بطيوة 15	عين البية 14	مرسى الحجاج 16	
السانية	السانية 22	الكرمة 23	سيدي الشحمي 21	
بئرالجير	بئر الجير 6	حاسي بونيف 8	حاسي بن عقبة 7	
بوتليليس	بوتليليس 25	مسرغين 24	عين الكرمة 26	
وادي تليلات	وادي تليلات 19	البرية 18		
	طفراوي 20	بوفاطيس 17		
قديل	قديل 10	بن فريحة11	حاسي مفسوخ 9	

Source : DPAT

الوضعية الديمغرافية لولاية وهران

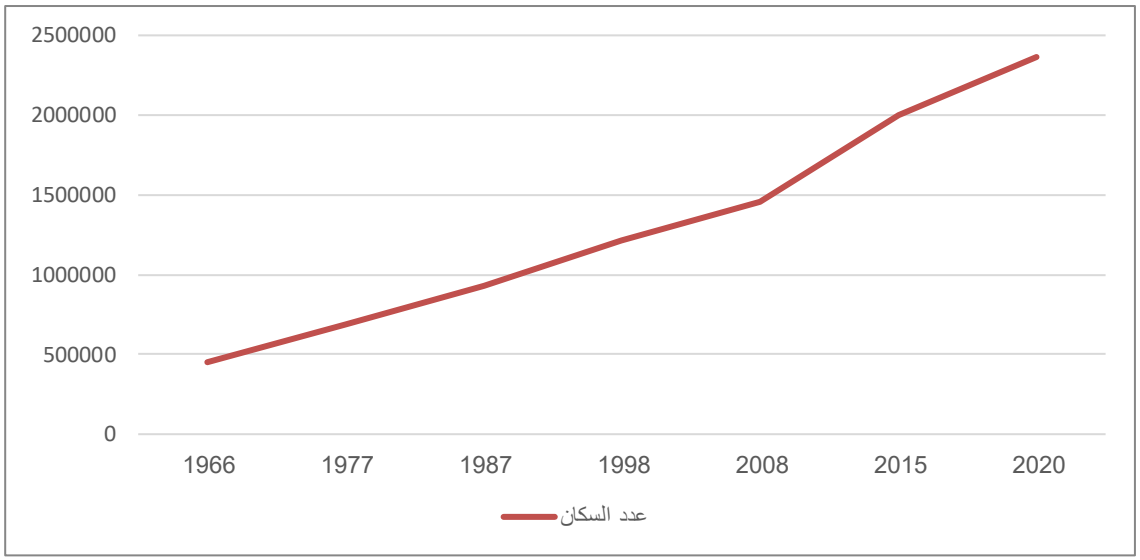
غداة الاستعمار الفرنسي كان هناك بالكاد 18000 نسمة في وهران وضواحيها، بعد أقل من 70 سنة من بداية الاستعمار تجاوز عدد سكان وهران 100000 نسمة لتصبح المدينة الفرنسية الخامسة. في أوائل القرن العشرين أصبحت واحدة من المدن الرئيسية في المغرب العربي وفاق عدد سكانها بانتظام المليون نسمة داخل تجمعها الحضري.

منذ عام 1831 لم يشهد السكان سوى مرحلة انكماش رئيسية واحدة خلال الثورة الجزائرية، وبعد اتفاقيات إيفيان غادر السكان الأوروبيون المدينة فأصبح نصف المدينة مهجوراً وتركت المنازل فارغة ليتم شغلها بسرعة بعد الاستقلال.

أ- سكان ولاية وهران منذ أول تعداد إلى سنة 2020

تشهد ولاية وهران نموا ديمغرافيا متسارعا بديناميكية مكثفة تعكس قوتها الجاذبة و تحدياتها التنموية في آن واحد. و يعود هذا النمو السكاني السريع الذي تجاوز المعدل الوطني إلى عاملين أساسيين هما النمو الطبيعي الناتج عن هيكل سكاني فتي، بالإضافة للهجرة الداخلية القادمة من الولايات المجاورة، بحيث قدر عدد سكان الولاية سنة 1966 بـ 451258 نسمة ليرتفع تدريجيا هذا العدد إلى 2364213 نسمة سنة 2020 ،أي أن عدد السكان في ولاية وهران خلال 54 سنة تضاعف حوالي 6 مرات، و تتجلى هذه الديناميكية في تمركز حضري شديد في ولاية وهران. مما ينتج عنه ضغوط متزايدة على البنية التحتية الأساسية من: صحة و تعليم و سكن و خدمات ....، ما يؤدي إلى إشكالية التوازن المجالي والتنمية المستدامة.

التمثيل البياني 23 : تطور سكان ولاية وهران 1966-2020.



المصدر: الجدول رقم 14 في قائمة الملاحق.

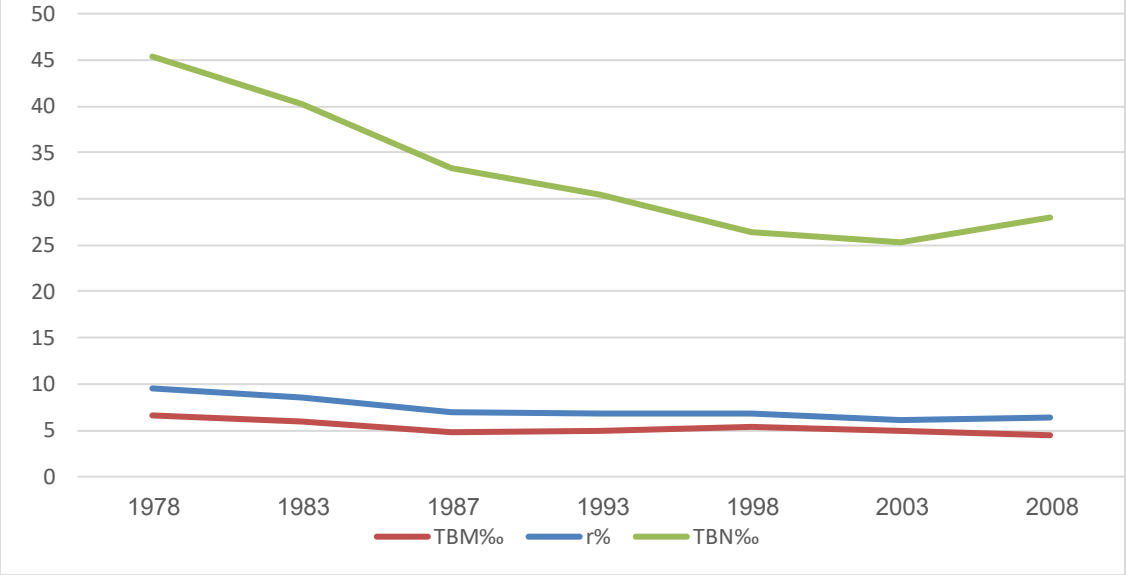
ب- المؤشرات الديمغرافية لولاية وهران من خلال التعدادات

جدول رقم 12 : تطور المؤشرات الديمغرافية لولاية وهران من 1978-2008.

السنوات	1978	1983	1987	1993	1998	2003	2008
معدل المواليد TBN‰	35.84	31.75	26,39	23,69	19,64	19,2	21,6
معدل الوفيات TBM‰	6.61	5 .92	4,75	4,92	5,41	5,01	4,47
معدل النمو r%	2.92	2.58	2,16	1,88	1,42	1,1	1,9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات مختلف التعدادات.

التمثيل البياني 24 : تطور المؤشرات الديمغرافية لولاية وهران من 1978-2020.



نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن معدل المواليد(TBN) في انخفاض مطرد بحيث تميز بهبوط حاد من سنة 1978 بـ 35.84‰ إلى 19.2 ‰ سنة 2003، مما يعكس بداية التحول الديموغرافي نحو مجتمع أكثر تحضراً مع تأخر سن الزواج وتراجع الخصوبة. ليتميز بالارتفاع طفيف في سنة 2008 21.6 ‰ ، وهذا بسبب تحسن الظروف الاقتصادية أو التركيبة العمرية الفتية. كما نلاحظ انخفاض مستقر نوعا ما في معدل الوفيات(TBM) عبر كامل المرحلة راجع إلى تحسن الظروف المعيشية والصحية. أما فيما يخص تطور معدل النمو الطبيعي **r%** فقد عرف انخفاضا حادا بين سنة 1978 إلى سنة 2003 من 2.92 % إلى 1.1% على التوالي، ليعرف من جديد مرحلة الانتعاش سنة 2008 و يقدر بـ 1.9 %، يؤكد ذلك الزيادة في معدل المواليد، مما يشير إلى ديناميكية ديموغرافية جديدة قد تطيل مرحلة النمو السريع.

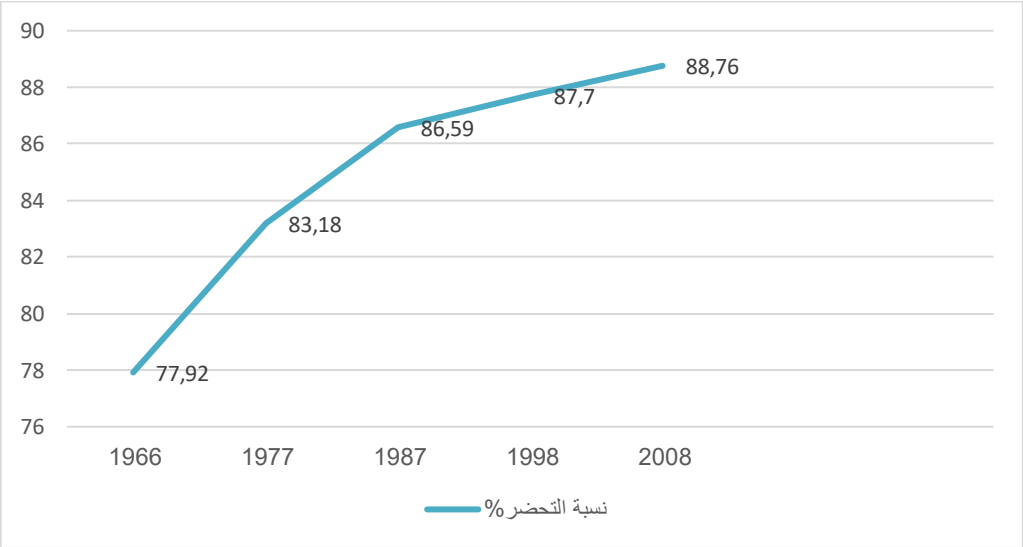
ت- التحضر في ولاية وهران حسب التعدادات.

جدول رقم 13 : تطور نسبة التحضر في ولاية وهران حسب التعدادات.

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008
نسبة التحضر%	77,92	83,18	86,59	87,7	88,76

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، تعداد 1966، 1977، 1987، 1998، 2008

تمثيل البياني 25 : تطور نسبة التحضر في ولاية وهران حسب التعدادات.

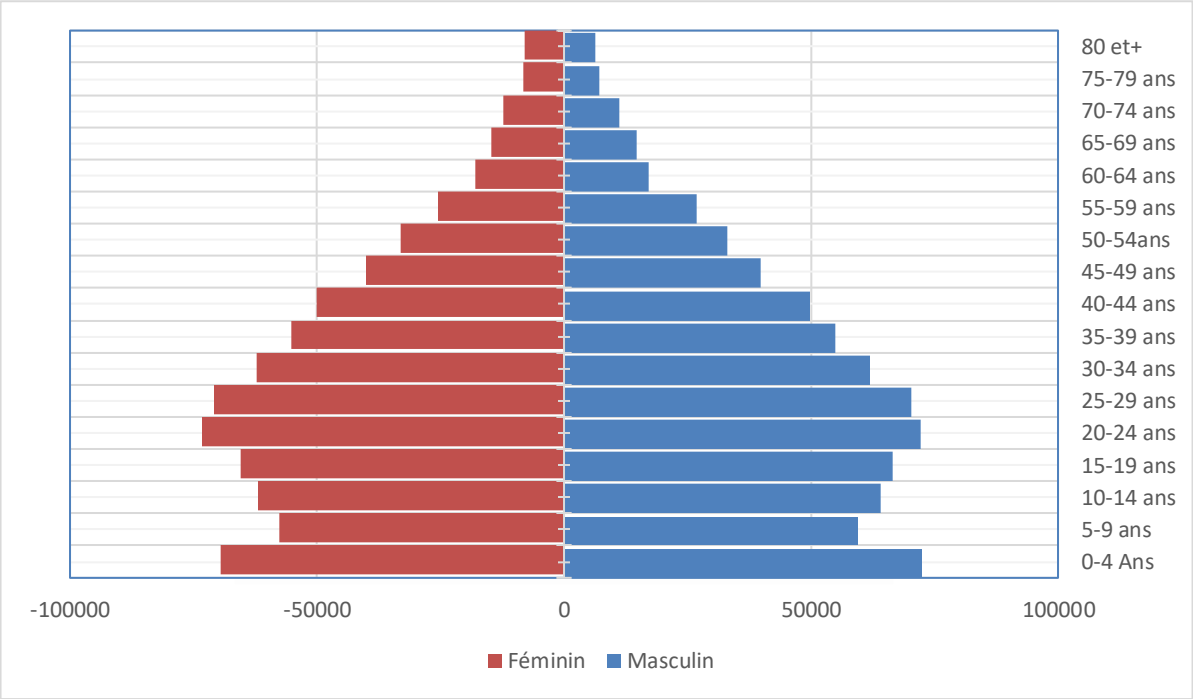


يتضح لنا من خلال التمثيل البياني أن هناك تسارع مطرد في النمو الحضري، بحيث هناك ارتفاع ما بين سنتي 1966 و2008 إلى حوالي 77.92 % و 88.76% على التوالي. ما يشير إلى تحول مجتمعي متواصل مع ما يرافقه من تغيير في أنماط العيش. وهذا بسبب التوسع العمراني على أطراف المدن و تركز الاستثمارات و الصناعات فيها، مع ارتفاع في معدل النمو الطبيعي لسكان المدن . مما قد يحث ضغطا على البنى التحتية للمدن نفسها.

ث- الهرم السكاني لولاية وهران حسب تعداد 2008:

الهرم السكاني هو صورة ديموغرافية تُظهر خصائص انتقالية واضحة بين مجتمع شاب ومجتمع يبدأ في النضج الديموغرافي.

التمثيل البياني 26 : الهرم السكاني لولاية وهران حسب تعداد 2008.



المصدر: جدول رقم 11 في قائمة الملاحق.

يتميز الهرم السكاني لولاية وهران باتساع القاعدة نتيجة ارتفاع معدل المواليد مع ارتفاع نسبي للخصوبة، كما يبرز أن هناك انتفاخ في الفئات العمرية بين 20-35 سنة ما يدل على أن هذه الفئة مولودة في جيل تميز بفترة خصوبة عالية، وتشكل هذه الفئة القوة العاملة مما يؤثر على البنية التحتية للولاية، كما تميزت الفئة من 05-15 سنة بتضيق طفيف، ما يعكس الانخفاض المؤقت في المواليد خلال فترة الاضطرابات الأمنية التي عاشتها البلاد. كما يتميز الهرم بقمة ضيقة بدأت من الفئة العمرية 65 سنة، ما يدل على أن شيخوخة السكان ضعيفة،

و اقع السكن الحضري في ولاية وهران

1. **تاريخ تطور العمران بالولاية:**

سكن الإقليم منذ القدم أناس عرفوا باسم النفزة وبني مسغن المنحدرة من قبائل أزديجة البربرية – وفي القرن الثالث قبل الميلاد جاء الفينيقيون وسايروا محاذاة الساحل الجزائري حوالي سنة 75 ق.م كما وصل الرومان إلى الأراضي الوهرانية انطلاقا من تونس – وكذلك الو ندال سنة 429 عن طريق أسبانيا التي لا تفصلها عن سواحل وهران سوى 230 كلم (شاطئ نمور) ، وفي العهد الفينيقي الذي عرف بنشأة عدة موانئ ، لم يسجل في هذا المكان سوى بعض المغارات(إفري) في ضواحي حي إكميل ،ولم يترك الرومان سوى اسم(الميناء الرباني - بورتوس ديفانوس) وكان يطلق على المرسى الكبير، ثم بعد ذلك جاء الفتح الإسلامي من الشرق في القرن السابع والثامن الميلادي ،وفي بداية القرن العاشر الميلادي وبالتحديد سنة902 تأسست وهران عن طريق قبيلة مغراوة (قبائل النفزة وبني مسغن) بمساعدة بحارة أمويين هم : محمد بن أبي عون ومحمد بن عبدون ، ومن بعدهم كان الاحتلال الأسباني في القرن الخامس عشر ثم مجيء الأتراك سنة1708 و1791 وأخيرا الفرنسيين 1830م

أ- **ما قبل 1832:** منذ نشأتها حول واد رأس العين الذي كان يدعى واد الرحى وهران لم تعرف توقفا في التطور وجلب انتباه الناس إليها واحتضان أحداث تاريخية مهمة في بداية حياتها، وقد تحدث عن ذكر أخبارها الرحالة العرب والأجانب مثل الحافظ أبو راس في عجائب الأسفار و أبو زيد عبد الرحمن و ابن حويقل والإدريسي . وقد تطورت المدينة وازدادت أهميتها كميناء واكتسحت المباني طول الوادي حتى الساحل فازداد الترابط بالحياة البحرية، وبينما كانت ميناء لخدمة العاصمة تلمسان – استقلت عن حكم الزيانيين سنة 1470 وصار في هذه الفترات هجرة اليهود والعرب من الأندلس منذ سقوط غرناطة 1492 وقد غزاها الأسبان سنة 1505 ثم سنة 1509 فتحولت المدينة إلى قلعة أسبانية وبنو فيها قلاعا وحصونا مازالت آثارها حتى الآن.

(بوحلواش، 2007)، وقد أ ورد (كوهل) أن عدد السكان في وهران قبيل الزلزال أكثر من 20000 نسمة. و خلاصة القول أن مدينة وهران كانت تنعم بالازدهار والتوازن قبل زلزال سنة 1791 والاحتلال الفرنسي سنة 1830.

ب- مرحلة الاستعمار الفرنسي : أنشأ الحكم العسكري سورا من الثكنات العسكرية. واستولى على معظم القصور والمساجد ليحولها إلى أغراض عسكرية بحتة ولمدة طويلة من الزمن، وقد أورد(لسبس) أن الفترة من 1830 إلى 1848 تم فيها تشييد أكثر من 290 مبنى جديد ، وتوسيع الشوارع الموجودة أصلا. وقد أصبحت وهران بلدية بمرسوم ملكي سنة 1848 وقد وصل عدد السكان سنة 1861 إلى 26494. غير أن العمران الحديث لولاية وهران هو القرن العشرين من 1909 إلى 1962، حيث قفز عدد السكان سنة 1901 من 93332 نسمة إلى 194746 نسمة سنة 1936 ومساحات البناء تضاعفت وتعدت ما كان مقررا لها . وفي سنة1905 بنيت المحطة المركزية للسكة الحديدية ، غير أن أهم مخطط هو مخطط 12 جويلية 1912والذي قرر إنجاز شارع واجهة البحر. والذي تكفلت بانجازه شركتا، Algérie'd Cie. manent germain . وانتهى المشروع سنة 1924. كما ظهر إلى الوجود (H.L.M) سكن ذو كراء متوسط وظهرت على أثره أحياء: مارافال – شوبوا. وكذلك تم ردم ومعالجة مظاهر الأودية الخمسة التي كانت تصب في الميناء وتوسعت المدينة فوق الهضبة في جميع الاتجاهات تقريبا فظهرت المباني الفوضوية للمهاجرين المغاربة على سطح المرجاجو الشرقي وظهرت المجمعات السكنية في الجنوب بالإضافة إلى تعمير الفراغات الداخلية. فقد بنيت حوالي 2560 عمارة ذات أكثر من طابقين في الغالب مابين فترتي 1930 إلى 1936. وفي ميدان المواصلات تم إنشاء مخطط المواصلات داخل المدينة.حيث تم تنظيم الطرق بإنشاء أحزمة دائرية لخدمة كل أطراف المدينة حتى كانت قبل الاستقلال بقليل تعتبر أهم مدينة أوروبية في الجزائر (السابعة على مستوى المدن الفرنسية) .تحتوي على قرابة 300000 نسمة وهي الفترة التي لم يراعى فيها إلا مصالح المعمرين على حساب الأهالي وبالتالي

يمكن اعتبارها مرحلة بداية التدهور وفقدان التوازن بين متطلبات الحياة للمعمرين من جهة وبين المعطيات والإمكانيات البيئية من بينها السكان المحليين من وقد استطعنا الحصول على نسخ لأربع خرائط ومخططات المدينة لهذه الفترة من المكتبة الوطنية بباريس. الأولى يظهر فيها ميناء وهران القديم وإلى الداخل مباني تسير بشكل طولي محاذية للوادي على الجانب الغربي منه خاصة . بعنوان Oran de plazza la de plan والخريطة الكروكية الثانية بنفس العنوان أيضا خريطة القرن 18 ثم خريطة أخرى 1756 وأخيرا – خريطة وهران والمرسى الكبير بإفريقيا جهة أخرى، غير أن أحداث 1962 كلف مدينة وهران غاليا حيث تم قصف المدينة بالمدافع وتفجير عدد كبير من المحلات فتوقف البناء وتدهورت الخدمات و شل النقل تماما بعد رحيل الأوربيين.

ت- فترة ما بعد الاستقلال: تميزت هذه الفترة بفترة التخبط لاسترجاع التوازن بين البعدين الاقتصادي والبيئي ولم يسلم لذلك البعد الاجتماعي والثقافي ونخص بالذكر فترة مخطط التهيئة والتعمير وهو مازال ساري المفعول إذ استمر فقدان التوازن طويلا بعد الاستقلال لأن كل شيء كان مبرمجا لخدمة المعمرين من أنتاج زراعي أغلبه كروم وخضر ونسيج صناعي أكثره معاصر الخمور موجهة للتصدير.

السكن الحضري في ولاية وهران منذ الاستقلال:

تطور السكن في ولاية وهران منذ الاستقلال (1962) حتى عام 2022 يعكس تحولات عميقة في السياسات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مع خصائص محلية مرتبطة بأهمية وهران كقطب حضاري واقتصادي كبير. يمكن تقسيم هذا التطور إلى مراحل رئيسية:

1- مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة (1962 - أوائل السبعينيات):

ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي مدينة وهران ذات طابع أوروبي واضح، مع تفاوت صارخ بين الأحياء الأوروبية (كالحي الحديث) والأحياء الشعبية (المدينة القديمة، الحمامرة، وغيرها). كان هناك عجز سكني حاد نتيجة تدمير الحرب وموجات النزوح من الأرياف. نتيجة النزوح نحو المدن بعد الاستقلال ركزت الدولة على التملك المؤقت للمباني الشاغرة "التأميم" وتوزيعها على العائلات النازحة . كما بدأت في إنشاء بعض السكنات الاجتماعي البسيط لمواجهة النقص الحاد.

2- عصر الاشتراكية والتخطيط المركزي:(1970- 1988)

تبنت الدولة سياسة بناء واسعة للسكنات الاجتماعية (المسكن العمومي للإيجار، ثم المسكن العمومي للتمليك) و في ولاية وهران، تم تطوير أحياء سكنية جديدة مثل:

- حي المحمدية (الأمير) كامتداد حضري كبير .
- أحياء في بلديات مجاورة مثل السانية وبئر الجير.

كان طابع السكن متماثلاً وعمومياً بمواصفات متوسطة، ويهدف إلى تلبية الحاجة الأساسية. كما أن البرامج في هذه الفترة لم تتمكن من اللحاق بالنمو الديموغرافي السريع والهجرة الريفية، مما أدى إلى ظهور مدن الصفيح (مثل مناطق في واد تليلات، المرسى الكبير، حاسي بونيف، بئرالجير).

3- مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق والأزمة:(1988- 1999)

مع الدستور الجديد 1989 وبداية الانفتاح الاقتصادي تحرير قطاع السكن، وظهر دور القطاع الخاص في البناء، لكنه كان موجهاً نحو الطبقة المتوسطة العليا (فيلات وشقق فاخرة). و نتيجة انخفاض دعم الدولة تدهور الوضع الاقتصادي ما أدى إلى:

- تراجع حاد في بناء السكن الاجتماعي.
- توسع كبير لمدن الصفيح والعشوائيات.
- تدهور حالة العديد الأحياء القديمة بسبب الاكتظاظ والإهمال.

و بهذا قامت الدولة بإطلاق أول برنامج لـ السكن الاجتماعي الترقوي (LSP) في التسعينيات، لكن بأثر محدود.

4- مرحلة الإنعاش الكبير:(2000- 2019)

مع تحسن الوضع المالي للدولة في هذه المرحلة، أطلقت سلسلة برامج سكنية وطنية ضخمة حيث استفادة وهران من العديد من البرامج السكنية:

- السكن الاجتماعي :(LSP) آلاف الشقق في وهران وضواحيها.
- السكن الترقوي :(LPA) موجه للطبقة المتوسطة (أحياء جديدة في السانية، بئر الجير، وادي تليلات).
- السكن الإيجاري :(LOCATIVE-PROMOTION) لتلبية حاجة ذوي الدخل المحدود.

كما واكب هذه المشاريع تطوير في البنية التحتية بشبكة طرقات جديدة (طريق سريع شرق-غرب، محيط المدينة)، ومرافق مصاحبة. بالاضافة إلى ازدهار بناء الفيلات والمجمعات السكنية المغلقة (RESIDENCES)الموجهة للطبقات الميسرة.

النمذجة الاستشرافية لطلب السكن الحضري في ولاية وهران أفاق 2050:

تمثل التوقعات الديموغرافية والحضرية ركيزة أساسية في تخطيط السياسات العمرانية والإسكانية لأي مجتمع. بحيث تكتسي دراسة التخطيط السكني الطويل المدى أهمية استراتيجية في ظل التحولات الديموغرافية المتسارعة التي تشهدها ولاية وهران كقطب حضاري واقتصادي رئيسي في الغرب الجزائري. كما تشير التقديرات إلى أن المدينة ستواجه ضغوطاً سكنية غير مسبوقة تتطلب تدخلات تخطيطية مستدامة.

لا نستطيع القيام بإسقاطات مفصلة حسب السن و الجنس (ما يسمى بطريقة المكونات Méthode des composantes) و التي تتطلب توفر جدول الوافيات وجدول الخصوبة و الهجرة إذا كانت موجودة، الشيء الذي لا يتوفر في الجزائر و حتى لو أخذنا الجداول الوطنية فهي قد لا تمثل ولاية وهران مما يجعلنا نضطر إلى ما يسمى بالإسقاطات العامة، وفي هذه الحالة نستعمل معدل النمو ما بين التعدادات (و نفرض كأنه معدل النمو الطبيعي) لأن معدل النمو الطبيعي و الذي حتى إذا توفر يعتمد الديوان الوطني للإحصائيات في حسابه على أحداث الحالة المدنية المسجلة حسب مكان وقوع الحدث و ليس حسب مكان إقامة الحدث.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى بناء نموذج اسقاطات للاحتياجات السكنية المستقبلية لولاية وهران افاق عام 2050، باعتبارها ثاني أكبر قطب حضري في الجزائر بعد العاصمة. ينطلق هذا النموذج

من معطيات التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008، باعتباره أحدث مسح شامل متوفر في بداية الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار الديناميكيات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالولاية. تكتسي هذه التقديرات أهمية بالغة في توجيه سياسات التعمير، وتحديد حجم الاستثمارات اللازمة في قطاع الإسكان والبنى التحتية المرتبطة به.

1- المنهجية والفرضيات:

1. المصدر الأساسي للمعطيات:

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الرسمية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء (ONS) بالتعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008، معتبراً إياه النقطة المرجعية الأساسية و هذا لعدم توفر النتائج النهائية للتعداد الأخير(2022) . تشمل هذه البيانات: (معطيات احصائية رقم 31/527)

- إجمالي عدد السكان 1453152 نسمة.
- اجمالي الأسر العادية و الجماعية 227208 نسمة.
- متوسط حجم الأسرة 5,2 نسمة/أسرة.
- إجمالي عدد المساكن 309945 مسكن.
- متوسط عدد الأفراد بالمسكن 5,7 نسمة/مسكن.

2. منهجية النموذج:

- تقدير عدد السكان المتوقع لعام 2050 باستخدام معدل النمو السنوي.
- تقدير عدد الأسر المتوقع لعام 2050.
- تقدير متوسط حجم الأسرة ، معدل شغل المسكن.
- حساب الطلب النظري: تحديد عدد المساكن اللازمة نظرياً لاستيعاب السكان المتوقعين.
- حساب الطلب الصافي للمساكن الضرورية.

3. فرضيات النموذج:

تم بناء هذا النموذج على الفرضيات التالية:

- معدل النمو الطبيعي السنوي حسب تعداد 2008: 1,9%، باعتباره معدل ثابت إلى غاية 2050.
- مسار متوسط حجم الأسرة: افتراض ثباته من 5,2 نسمة/أسرة عام 2008 إلى غاية عام 2050، نتيجة للتحضر وتغير البنى الاجتماعية.
- معدل شغل المسكن: 5,7 نسمة/مسكن عام 2008 باعتباره ثابت عبر كامل المرحلة.
- الهجرة الداخلية معدومة.

2- التحليل الكمي والنتائج:

1. التطورالديموغرافي المتوقع:

من أجل القيام بهذه الاسقاطات قمنا بتطبيق صيغة الفائدة المركبة على مدى 42 سنة أي الفرق بين سنة 2008 باعتبارها سنة الأساس و سنة 2050.

-اسقاطات عدد سكان ولاية وهران في سنة 2050 من خلال تطبيق المعادلة التالية :

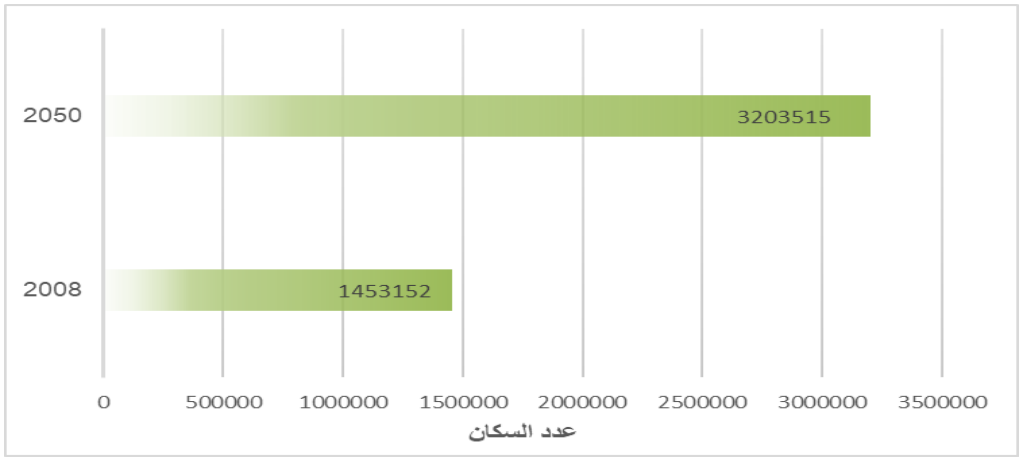
$$P_n = P_0 * (1+r)^t$$

$$P_{2050} = P_{2008} * (1+r)^{42}$$

$$P_{2050} = 1453152 * (1+0,019)^{42}$$

نجد أن عدد السكان المتوقع لسنة 2050 هو 3.203.515 نسمة.

التمثيل البياني 27 : تقدير سكان ولاية وهران سنة 2050.



يشير التمثيل البياني إلى تضاعف عدد سكان ولاية وهران حوالي مرة ونصف تقريباً عما كان عليه في سنة الأساس أي تعداد عام 2008. و هذا راجع إلى الخصوبة المرتفعة مع انخفاض الوفايات، التطور في الخدمات الأساسية

2. تطور الطلب على السكن:

بناءً على الفرضيات السابقة نقوم:

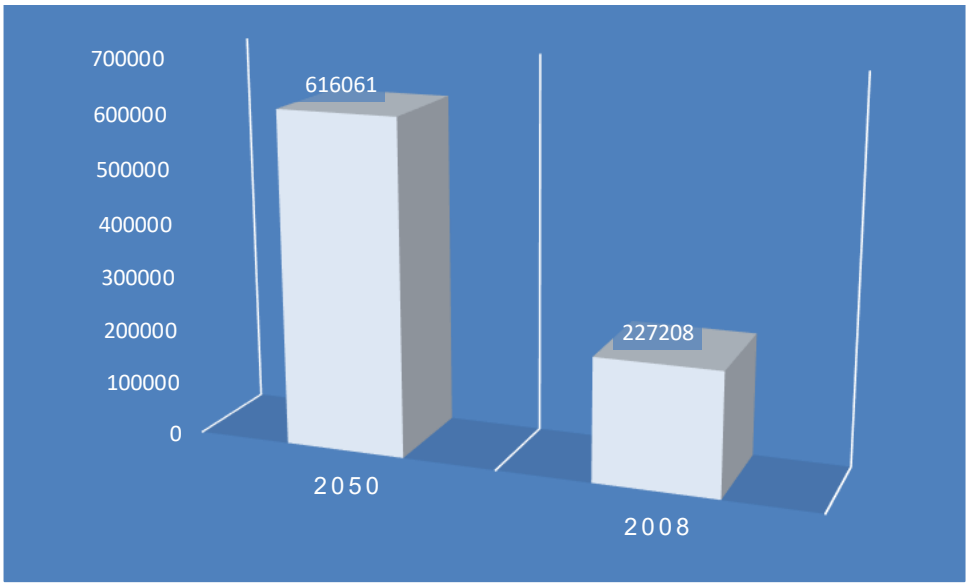
1. تقدير عدد الأسر المتوقعة عام 2050 من خلال القانون التالي:

$$\text{عدد الأسر لعام } \mathbf{2050} = \frac{\text{عدد السكان } \mathbf{2050}}{\text{متوسط حجم الاسرة}}$$

$$\text{عدد الأسر لعام } \mathbf{2050} = \frac{\mathbf{3.203.515}}{\mathbf{5,2}}$$

ومنه فإنَّ عدد الأسر المتوقعة عام 2050 هو 061 616 أسرة.

التمثيل البياني 28 : تطور عدد الأسر في ولاية وهران منذ سنة الأساس إلى سنة 2050.



يتبين لنا من خلال الشكل أن عدد الأسر في ولاية وهران تضاعف إلى حوالي 3 مرات عما كان عليه في سنة الأساس، وهذا دليل على أنَّ ولاية وهران قطب حضري و عمراني و اقتصادي جادب .

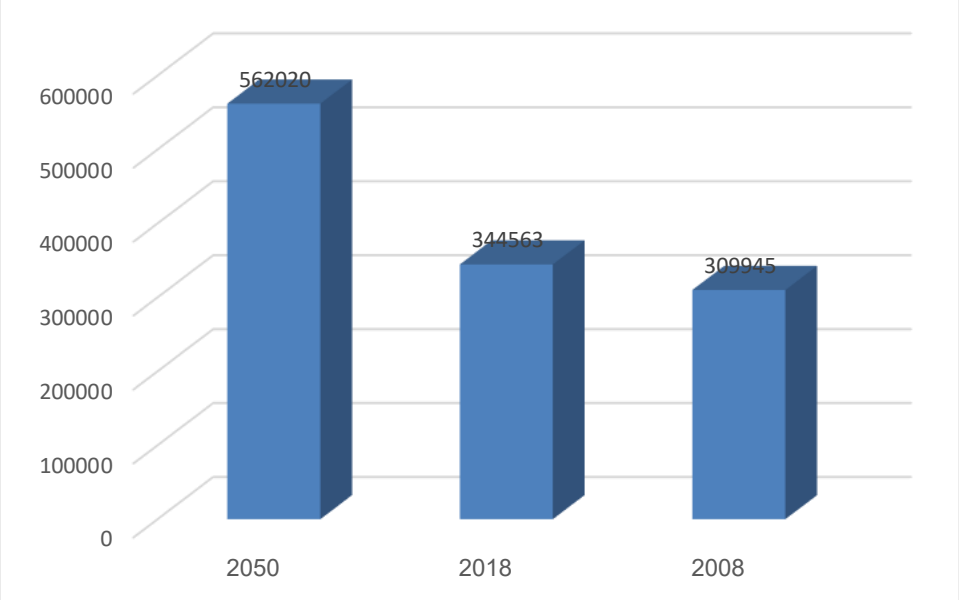
2. تقدير عدد المساكن المتوقعة عام 2050 من خلال القانون التالي:

$$\text{عدد المساكن لعام } \mathbf{2050} = \frac{\text{عدد السكان } \mathbf{2050}}{\text{معدل شغل المسكن}}$$

$$\text{عدد المساكن لعام } \mathbf{2050} = \frac{\mathbf{3.203.515}}{\mathbf{5,7}}$$

ومنه فإنَّ تقدير عدد المساكن المتوقعة لعام 2050 هو 020 562 مسكن.

التمثيل البياني 29: تطورعدد المساكن في ولاية وهران منذ سنة الأساس إلى سنة 2050.



يتضح لنا من خلال التمثيل البياني أعلاه أنَّ عدد الوحدات السكنية في الولاية سيتضاعف إلى حوالي مرتين حسب الاسقاطات السكانية، رغم ذلك إلاَّ أنّها لا تكفي عدد الأسر المتوقعة خلال هذه الفترة بسبب نقص البرامج السكنية السنوية المخطط لها.

3. حساب الاحتياجات الصافية لعام 2050:

لحساب الطلب الصافي للاحتياجات المتوقعة لعدد الوحدات السكنية إلى غاية سنة 2050 نقوم بـ:

I. حساب عدد الوحدات السكنية إلى غاية سنة 2018 من خلال جمع:

- عدد الوحدات السكنية المشغولة لسنة 2008 المقدرة بـ 255155 وحدة سكنية.
- عدد الوحدات السكنية المشغولة ما بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2018 (الأرقام حسب السنوات) والمقدر بـ 89408 وحدة سكنية. (الديوان الوطني للاحصاء)

أي أنَّ: عدد الوحدات السكنية $\mathbf{2018} = \mathbf{89408 + 255155}$

عدد الوحدات السكنية $\mathbf{2018} = \mathbf{344563}$

ومنه فإن عدد الوحدات السكنية المجموعة والمحصات إلى غاية نهاية سنة 2018 هو 344563 وحدة سكنية.

II. حساب الطلب الصافي للوحدات السكنية، قمنا بطرح عدد المساكن المتوقعة لسنة 2050 من عدد المساكن الموجودة إلى غاية 2018. من خلال المعادلة التالية:

صافي الطلب = عدد المساكن المتوقعة لـ 2050 − عدد المساكن الموجودة 2018

صافي الطلب $= \mathbf{562\,020 - 344563}$

ومنه الطلب الصافي الجديد على عدد الوحدات السكنية ما بين سنة 2019 إلى غاية سنة 2050 هو 457 217 وحدة سكنية.

وبالتالي نحتاج إلى 457 217 وحدة سكنية إلى غاية نهاية سنة 2050. منها ماهي منجزة و مسلمة ما بين سنة 2019 و سنة 2025.

4. الحمل السنوي للبناء:

لتحقيق التوازن السكني المستهدف بحلول سنة 2050:

نقوم بتقدير الاحتياج السنوي المتوسط لعدد المساكن و ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الاحتياج السنوي المتوسط} = \frac{\text{صافي الطلب الجديد}}{\text{عدد سنوات الاستشراف}}$$

$$\text{الاحتياج السنوي المتوسط} = \frac{\mathbf{217\,457}}{\mathbf{31}}$$

و منه يتبين لنا على أنه من أجل تحقيق صافي الطلب على الوحدات السكنية إلى غاية سنة 2050 و المقدرة بـ 457 217 وحدة سكنية ، يجب توفير ما يقارب 7015 وحدة سكنية خلال السنة من الاحتياج السنوي المتوسط، وهذا من أجل القضاء على مشكل السكن تقريبا.

3- مناقشة النتائج:

من خلال النتائج السابقة يتبين لنا أنَّ:

- عدد السكان المتوقع لولاية وهران في أفاق 2050 هو 3.203.515 نسمة، بعدما سجل 1.453.152 نسمة حسب تعداد سنة 2008.
- عدد الأسر المتوقعة هو أكبر من عدد الوحدات السكنية بفارق قدره 54041 أسرة، مما يعكس الخصائص الاجتماعية-الثقافية والسوسيواقتصادية التي تتسم بها المنطقة. وهذا ما يدل على أنَّ هناك وحدات سكنية تضم غير الأقارب (مؤجرة تعيش فيها عدة أسر).
- يُعتبر عدد الأسر مؤشرًا مُعبّراً عن الطلب على الخدمات والمرافق المجتمعية، إذ تمثل الأسرة الوحدة الاجتماعية الأساسية المُستهلكة للخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والترفيه....
- الهجرة الداخلية: باعتبار ولاية وهران كقطب حضري اقتصادي وتعليمي، فهي تجذب تياراً مستمراً من الهجرة قد يتجاوز الفرضيات القياسية.
- الديناميكية العمرانية: كثرة المشاريع السكنية في ولاية وهران، وإعادة تأهيل المركز العمراني القديم، وتوسع البلديات المجاورة (بطيوة، السانية، بئر الجير، وادي تليلات ...إلخ) ستشكل دخريطة الطلب وتوزيعه المكاني.
- سياسات الإسكان: تباين وتيرة تنفيذ و انجاز البرامج السكنية (اجتماعي، تشاركي، إيجاري، تنموي) يؤثر مباشرة على تحقيق الأهداف المرجوة من هذه البرامج التنموية.

4- الخلاصة والتوصيات التخطيطية:

يشير التحليل إلى أن ولاية وهران ستواجه طلباً تراكمياً هائلاً على السكن يقدر بنحو أكثر من نصف مليون وحدة سكنية إضافي بين سنة 2019 و سنة 2050، أي بمتوسط سنوي يقارب حوالي 7000 وحدة سكنية. هذا الرقم ليس مجرد حاجة فيزيائية، بل يعكس تحولات عميقة في البنية الديموغرافية والاجتماعية للمجتمع والأسرة الوهرانية.

لدى تستدعي هذه النتائج تبني استراتيجية تخطيطية شاملة ترتكز على:

1. تحديث البيانات: ضرورة إعادة حساب النموذج فور توفر نتائج التعداد الأخير(2022) بصورة مفصلة.

2. التخطيط متعدد المستويات: دمج التقديرات الإجمالية مع التخطيط الحضري على مستوى البلديات والقطاعات.

3. تنويع العرض السكني: تطوير مزيج متوازن من البرامج السكنية (اجتماعي، إيجاري، تشاركي، سكن خدمات .....) يتناسب مع تعدد شرائح المستفيدين في المجتمع.

4. الارتقاء النوعي: ربط هدف الكمية بمعايير الجودة العمرانية والبيئية والطاقوية، مع دمج مفهوم التجديد الحضري واستبدال النسيج المتهالك و القديم.

5. التخطيط المرن : اعتماد آليات مراجعة دورية للتوقعات بناءً على المؤشرات الفعلية للنمو الديمغرافي واستجابة السوق.

6. الحوكمة الرشيدة والرقمنة بإنشاء «مرصد حضري لولاية وهران» لجمع وتحليل البيانات الضخمة المتعلقة بالسكن، النقل، الخدمات، واستعمالات الأراضي لدعم اتخاذ القرار القائم على الأدلة.

توحيد جهة التخطيط بإنشاء "هيئة تنمية وتطوير ولاية وهران" ذات صلاحيات تخطيطية وتنفيذية واسعة، تتجاوز التقسيمات البلدية المجزأة.

خاتمة

تؤكد نتائج النمذجة الاستشرافية الحتمية شبه المطلقة لاستمرار الضغط على سوق السكن في ولاية وهران حتى منتصف القرن الحالي. غير أن حجم هذا التحديد وطبيعته ليسا قدراً محتوماً، بل هما نتاج الخيارات السياسية والتخطيطية التي تُتخذ من طرف المصالح المختصة اليوم. كما أنَّ الانتقال من نموذج "إنتاج الوحدات السكنية" إلى نموذج "بناء المدينة المستدامة" يتطلب قطيعة مع الممارسات التقليدية. يجب أن تتحول الأولوية من التوسع الأفقي على الهامش إلى إعادة تطوير الداخل وتعزيز النسيج الحضري القائم.

إن تبني الإطار الاستراتيجي المقترح والقائم على التخطيط الاستباقي والتمويل المبتكر مع الحوكمة المتكاملة، هو الضامن الوحيد لتحويل التحدي الديموغرافي إلى فرصة لبناء وهران المستقبل: ولاية منتجة، شاملة، ومرنة بيئياً.

مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات والدراسات السابقة:

1- على ضوء الفرضيات:

في ضوء التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في أنماط التحضر و النمو الحضري، سعت هذه الدراسة إلى استشراف احتياجات السكن الحضري آفاق 2050، تم اختبار فرضيات الدراسة اعتمادا على المنهج الوصفي و الاستشرافي بهدف تحليل الاتجاهات الديمغرافية و العمرانية و الاقتصادية المؤثرة في تطور الطلب على السكن الحضري في الولاية.

وانطلاقا من ذلك تسعى هذه الدراسة إلى تحليل نتائج فرضيات الدراسة و ربطها بالأطر النظرية للتحضر و الدراسات السابقة ذات الصلة بالسكن الحضري، مع ابراز دلالاتها المستقبلية و انعكاساتها على التخطيط العمراني و السياسات السكنية و التي لها دور في توجيه استراتيجيات التنمية الحضرية المستدامة.

و عليه فإن الفرضية الأولى والثانية المتمثلة في:

- ✓ يؤثر النمو الحضري الغير موجه في ظل الزيادة السكانية المتسارعة على المخطط العمراني للمدن والمناطق السكنية المحيطة بها.
- ✓ يخضع النمو الحضري إلى جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، و نتيجة تراكم هذه العوامل بصورة غير منظمة يحدث اختلال في توازن المجتمع الحضري وظهور عدة مشكلات من بينها مشكل السكن.

أظهرت نتائج الدراسة دعما واضحا لهذه الفرضية، بحيث تشير المؤشرات المستخلصة من تحليل الاتجاهات الديمغرافية إلى أن النمو الحضري الغير موجه و المترافق مع الزيادة السكانية المتسارعة، يساهم بشكل مباشر في احداث اختلالات هيكلية في المخططات العمرانية للمدن، كما يمتد أثره إلى

المناطق السكنية المحيطة بها خاصة التوسع العمراني العشوائي، كما تساهم الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى و تنامي الطلب على السكن الحضري منخفض الكلفة (السكن الاجتماعي، سكن البيع بالإيجار) في تشكل أنماط توسع أفقي غير منظم على أطراف المدن، مما يؤدي إلى تدبدب في النسيج العمراني و ظهور مناطق سكنية غير مخطط لها تستقر فيها الفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل و الفئات الهشة، و التي تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير الاستدامة الحضرية بالإضافة إلى نقص في الخدمات الاجتماعية الضرورية و البنية التحتية.

كما تدعم الدراسة دعما وضحا للفرضية الثالثة التي تقول:

- ✓ يؤدي النمو الديمغرافي المتسارع لولاية وهران، إلى ارتفاع عدد الأحياء القصديرية وتفاقم مشكل السكن.

تبين أن وتيرة النمو الديمغرافي المتسارعة التي تشهدها ولاية وهران تشكل عاملا ضاغطا على المنظومة الحضرية و السكنية و تساهم بشكل مباشر في إتساع الأحياء القصديرية و تفاقم أزمة السكن، و يعود ذلك إلى عدم العرض السكني على مواكبة الطلب المتزايد الناتج عن الزيادة الطبيعية للسكان، بالإضافة للهجرة الداخلية نحو الولاية بإعتبارها قطب حضري إقتصادي و خدماتي جاذب.

الفرضية الرابعة:

- ✓ في حالة استمرار السياسات السكانية الحالية، ستواجه ولاية وهران أزمة سكن مركبة بحلول أفاق 2050

أظهرت نتائج الدراسة الاستشرافية دعما واضحا لهذه الفرضية حيث تبين أنّ إستمرار السياسات السكانية المعمول بها حاليا دون أدخال إصلاحات هيكلية و اعتماد مقربات استشرافية بعيدة المدى، من

شأنه أن يقود ولاية وهران إلى مواجهة أزمة سكنية مركبة بحلول عام 2050، حيث سيقدر عدد السكان في هذه الفترة حسب نتائج الدراسة بـ 3.203.515 نسمة بعدما كان 1.453.152 نسمة حسب تعداد سنة 2008، مما يدل على محدودية قدرة السياسات السكانية الراهنة على ضبط النمو الديمغرافي و توجيه توزيعه المكاني، فضلا عن ضعف التكامل بينها و بين السياسات العمرانية و السكنية.

- كما أظهرت النتائج أيضا أن عدد الأسر أكبر من عدد الوحدات السكنية بفارق قدر بحوالي 54041 أسرة، وهذا ما يدل على أنَّ هناك وحدات سكنية تضم غير الأقارب (مؤجرة تعيش فيها عدة أسر). مما يعكس الخصائص الاجتماعية-الثقافية والسوسيواقتصادية التي تتسم بها المنطقة.

2- على ضوء الدراسات السابقة:

تؤكد جل الدراسات السابقة سواء الدولية أو المحلية منها صحة فرضيات الدراسة، إذ تربط بين النمو الحضري السريع، السياسات السكانية غير الموجهة، العوامل الاقتصادية و الاجتماعية، تفاقم أزمة السكن والاحياء القصديرية.

كما توضح هذه الدراسات أن معالجة مشكلات السكن تتطلب مقاربة استشرافية شاملة، تجمع بين التخطيط العمراني، و إعادة تأهيل الأحياء الهشة، و هو ما يمثل الاطار الذي تستند إليه هذه الدراسة في تحليل مستقبل السكن الحضري لولاية وهران أفق 2050

الخاتمة

الخاتمة

من خلال النظر إلى المدن ومظهرها العام وتطورها وفق التكنولوجيا الحديثة يرى تغيرا في أشكال المجتمعات و إنتشار التحضر و المراكز الحضرية، و التي إنطلقت من المدن الصغيرة للمتوسطة فالكبيرة، مثل هذه الأمور كانت إنعكاسا لعملية التطور هذه لتصبح الشغل الشاغل لذوي الإختصاص سواء كانوا مخططين أو متناولين للموضوع والبحث فيه بعلاقات متباينة ، ينتمون في النهاية إلى عدة تخصصات و التي تناولت من قريب أو بعيد لموضوع النمو الحضري وتأثيره على مخططات المدن والاحتياجات السكنية و التي اختلفت طريقة تناولها من دراسة لأخرى .

حاولنا من خلال عرض هذه الدراسة التعرف على الظاهرة الحضرية من ببعض جوانبها والمشاكل الناتجة عنها، والكشف عن العلاقة بين التحضر والسكن وأهميته للفرد، وبحكم أن الجزائر عرفت تحول حضري كبير أثر على حياة الفرد وزاد من حاجاته المختلفة. فالتحضر سمة العصر الحالي يحث نمو المدن بشكل رهيب يدعوا للتساؤل كثيرا عن خلفيات هذا النمو، والمجال يحتاج إلى المزيد من الدراسة خاصة للمشاكل التي يبقى حلها مستعصيا جدا خصوصا في الدول النامية لذا ينبغي التفكير جديا في محاولة جعل الحضرية مسألة إيجابية يرافقها التطور والرقي في كافة الميادين وليس العكس، رغم ذلك فإنه يوجد تأثيرات سلبية للتحضر على الريف.

كان للنمو الحضري عوامل عديدة وفعالة أدت إلى تطور المدن بسرعة هائلة ومن أهم هذه العوامل ، العوامل السكانية بما فيها الزيادة السكانية و الهجرة الريفية المتخذة لاتجاه واحد نحو المدن، و كان للسياسة الاستعمارية و سياسة التنمية الوطنية القائمة على إرساء عمليات التصنيع في المدن عاملا فعالا في جلب و إستقطاب المهاجرين و خاصة الريفيين و نتيجة هذا وجدت المدينة نفسها أمام عدد هائل من السكان وهي غير قادرة على تلبية احتياجاتهم المختلفة مما وجب على الدولة تطوير

كلي لمختلف القطاعات الأساسية خاصة السكن من أجل مسايرة نمو التحضر و تطوير المدن وتنظيمها .

كما تبين لنا من خلال هذه الدراسة بأن الواقع الحضري يؤثر و يتأثر بكل القطاعات، خاصة السكن بحكم أن الفرد يلجأ إلى المدينة طلبا للحياة الأفضل من كل النواحي (التعليم ، الشغل ، الصحة ، السكن ومختلف الخدمات الحضرية الأخرى) ذلك من خلال نظرته للمدينة على أنها ستوفر له كل متطلباته بدلا من الريف الذي يعاني التهميش، لكن نتيجة التزايد المستمر لسكان الحضر لم تستطع المدينة توفير هذه المتطلبات لساكنيها، لذا اضطر النازحون نحو المدن إلى بناء سكنات فوضوية (قصديريه) بأطرافها و انتشار الفقر بهذه الأحياء و مختلف الآفات الاجتماعية (السرقة، المخدرات، القتل .....إلخ) و عدم توفر الأمن، مما يؤثر سلبا على المدينة و الحياة الحضرية فيها وتشويه محيطها .

وبالتالي فإن هناك تأثير وتأثر بين النمو الحضري والاحتياجات الضرورية للأفراد، لأن النمو السريع للتحضر نتيجة التوافد الكثيف للأفراد على المدن وبالأخص النزوح الريفي مما يزيد من سرعة التحضر مع الوقت ووضع المدن أمام عجز عن تلبية احتياجات السكن المستمرة للوافدين الجدد على المدينة، كما يؤثر هذا التحضر السريع على الريف المفتقر إلى التنمية وهجرة النشاط الفلاحي الذي يعتبر المورد الأساسي للغداء، فيصبح الريف شبه مهجور من السكان.

نتيجة لما سبق كان على عاتق الدولة تطوير مختلف قطاعاتها، مع وضع مخططات حضرية واضحة وقوية من أجل المحافظة على الانسجام المكاني وعدم الفوضى في المدن، و إعادة الاعتبار للريف و ذلك من خلال الدعم الريفي و بناء السكنات الريفية واستصلاح الأراضي الزراعية مع وضع برامج تنموية للنهوض بقطاع الفلاحة وتشجيع الهجرة العكسية إلى الريف لتخفيف الضغط على المدن

و تطوير الريف. وبهذا تستطيع الدولة أن تحقق التوازن بين الريف والمدينة ويكون هناك تكامل وانسجام فيما بينهما، إلا ان هذا الانسجام يبقى أمر نسبي يصعب تحقيقه والوصول إليه.

وفي الختام، تمثل هذه الدراسة إضافة علمية في مجال الدراسات الحضرية والاستشرافية، إذ تقدم إطارا تحليليا متكاملا لفهم ديناميكيات النمو الحضري وأزمة السكن بولاية وهران وتفتح افاقا بحثية مستقبلية لتقييم فعالية السياسات الحضرية المقترحة، وتطوير حلول مبتكرة للحد من تفاقم الاحياء القصديرية، وتحقيق العدالة المجالية والاستدامة الحضرية في ولاية وهران محل الدراسة الجزائر بصفة عامة.

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور معدل الخصوبة الإجمالي في الجزائر حسب التعدادات	39
02	تطور معدل وفيات الأطفال الرضع (0-1) سنة في الجزائر	44
03	تطور أمل الحياة عند الولادة في الجزائر بالنسبة للجنسين	45
04	تطور البنية السكانية حسب الفئات العمرية الكبرى للجزائر من 1966 إلى 2008	48
05	تطور نسبة التحضر في الجزائر حسب المناطق من خلال التعدادات الثلاث الأخيرة	67
06	تطور المدن الكبرى من حيث السكان ونسبة التحضر خلال تعدادات 1987-1998-2008	77
07	تطور الإنجازات المسجلة لبرامج السكن الحضري 1967-1969	86
08	البرامج السكنية الحضرية لفترة(1970-1973)	88
09	تطور البرامج السكنية خلال المخطط الرباعي الثاني	89
10	البرامج السكنية خلال المخططين الخماسيين	91
11	مسميات دوائر وبلديات ولاية وهران	106
12	تطور المؤشرات الديمغرافية لولاية وهران من 1978-2008	108
13	تطور نسبة التحضر في ولاية وهران حسب التعدادات	110

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور سكان الجزائر حسب التعدادات .	31
02	تطور الحالة الزواجية في الجزائر لجنس الاناث .	33
03	تطور الحالة الزواجية الجزائر لجنس الذكور .	33
04	تطور معدل المواليد للجزائر .	36
05	تطور المعدل العام للخصوبة العامة في الجزائر .	37
06	تطور معدل الخصوبة العام حسب فئات العمر في الجزائر من تعداد 1977 حتى تعداد 2008 .	38
07	تطور معدل الخصوبة الإجمالي في الجزائر حسب التعدادات.	40
08	مؤشر الخصوبة الكلي في الجزائر من 1964 إلى 2022 .	41
09	تطور معدل الوفيات و معدل الزيادة الطبيعية في الجزائر من 1966 إلى 2008.	43
10	تطور معدل الوفيات الرضع في الجزائر .	45
11	تطور أمل الحياة عند الولادة بالنسبة للجنسين.	46
12	تطور البنية السكانية حسب الفئات العمرية الكبرى في الجزائر من 1966 إلى 2008.	49
13	تطور معدل الذكورة في الجزائر	51
14	تطور الهرم السكاني في الجزائر حسب التعدادات .	52
15	دائرة نسبية لتوزيع الكافة السكانية في الجزائر على الأقاليم سنة 2010	63
16	تطور نسبة سكان الحضر في الجزائر إلى مجموع السكان حسب التعدادات	68
17	تطور انجازات السكن الحضري في الجزائر 2000-2004	93

18	تطور انجازات السكن الحضري في الجزائر 2005-2009	94
19	نسبة إنجاز السكنات الحضرية في الفترة 2005-2009	95
20	الانجازات السكنية الحضرية في الجزائر من 2010 إلى 2014	98
21	الانجازات السكنية الحضرية في الجزائر من 2015 إلى 2019	99
22	خريطة ولايـة وهــران	105
23	تطور سكان ولاية وهران 1966-2020	108
24	تطور المؤشرات الديمغرافية لولاية وهران من 1978-2020	109
25	تطور نسبة التحضر في ولاية وهران حسب التعدادات	110
26	الهرم السكاني لولاية وهران حسب تعداد 2008	111
27	تقدير سكان ولاية وهران سنة 2050	120
28	تطور عدد الأسر في ولاية وهران منذ سنة الأساس إلى سنة 2050	121
29	تطور عدد المساكن في ولاية وهران منذ سنة الأساس إلى سنة 2050	122

قائمة الملاحق

1 – معدل المواليد الخام TBN :

و يحسب بالطريقة التالية : $$\mathbf{TBN} = \frac{Nx}{Px} * 1000$$

TBN : معدل المواليد الخام .

Nx : عدد المواليد في السنة x

Px : عدد السكان في منتصف السنة x

2- المعدل العام للخصوبة العامة TGFG :

ويحسب بالطريقة : $$\mathbf{TGFG} = \frac{Nx}{nFx(15-49)} * 1000$$

Nx **:** عدد المواليد الاحياء في السنة x

nFx **:** عدد النساء في مرحلة العمر(15-49) في منتصف السنة x

3 – معدل الخصوبة العمري والنوعي "TFGx" :

يحسب هذ المعدل بالصيغة: $$\mathbf{TFGx} = \frac{\mathbf{Nx(15-49)}}{\mathbf{Fx(15-49)}} * \mathbf{1000}$$

Nx(15-49) : عدد المواليد النساء في الفئة العمرية 15-49 في سنة x

Fx(15-49) : عدد النساء في الفئة العمرية 15-49 في منتصف السنة x

4 – معدل الخصوبة الإجمالي TBR :

يحسب بالصيغة التالية :

$$\mathbf{TBR = 5 * \sum f(x, x+5) * 0.488}$$

0.488 : معدل الأنوثة الذي يحسب (100/(100+105))

5 - معدل التحضر μ :

يحسب بالطريقة التالية :

$$\mu = \frac{Pu}{Pt}$$

Pu : عدد سكان الحضر .

Pt : مجموع عدد السكان .

جدول رقم 01 : تطورسكان الجزائرحسب التعدادات .

السـنوات	1966	1977	1987	1998	2008	2022 [1]
عدد السكان	12020000	16948000	23038942	29272343	33920000	45631000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات2008-98-87-77-66 RGPH.

[1] ديمغرافيا الجزائر- 2020-2023 رقم 1030

الجدول رقم 02 : تطور الحالة العائلية للجنسين من 15 سنة فما فوق حسب التعدادات .

		أعزب	متزوج (ة)	مطلق (ة)	أرمل (ة)	المجموع
1966	ذكور%	43,2	45,3	0,8	1,6	100
	أناث %	28,1	55,3	2,3	14,2	100
1977	ذكور%	50,5	47,8	0,1	1,6	100
	إناث%	37	50,2	0,6	12,3	100
1987	ذكور%	45,3	53,4	0,5	0,8	100
	إناث%	31,5	56,2	2,4	9,9	100
1998	ذكور%	51,1	47,8	0,4	0,7	100
	إناث%	40,5	49,6	2	7,9	100
2008	ذكور%	51,1	47,4	0,4	0,61	100
	إناث%	41,6	49,4	1,9	7,1	100

المصدر: معطيات التعدادات : 1966 -1977-1987-1998-2008.

الجدول رقم 03: تطور معدلات(المواليد ، الوفيات ، الزيادة الطبيعية)

السنوات	معدل المواليد‰	معدل الوفيات‰	معدل الزيادة الطبيعية‰	معدل الزيادة الطبيعية%
1966	48,5	14,6	33,9	3,39
1967	50,12	15,87	34,2	3,42
1968	47,7	17,37	30,3	3,03
1969	49,81	17,01	32,6	3,26
1970	50,16	17,56	33,7	3,37
1971	48,44	17	31,4	3,14
1972	47,73	15,68	32	3,2
1973	47,62	16,25	31,4	3,14
1974	46,5	15,07	31,4	3,14
1975	46,05	15,54	30,5	3,05

2,98	29,8	15,64	45,44	1976
3,17	31,7	14,36	45,02	1977
3,29	32,9	13,48	46,36	1978
3,13	31,3	12,72	44,02	1979
3,21	32,1	11,77	43,66	1980
3,16	31,6	9,44	41,04	1981
3,15	31,5	9,1	40,6	1982
3,16	31,6	8,8	40,4	1983
3,16	31,6	8,6	40,18	1984
3,11	31,1	8,4	39,5	1985
2,74	27,4	7,34	34,73	1986
2,76	27,6	6,97	34,6	1987
2,73	27,3	6,61	33,91	1988
2,5	25	6	31	1989
2,5	25	6	31	1990
2,41	24,1	6	31,1	1991
2,43	24,3	6,1	30,4	1992
2,27	22,7	6,19	28,85	1993
2,17	21,7	6,56	28,24	1994
1,89	18,9	6,43	25,33	1995
1,69	16,9	6,03	22,91	1996
1,64	16,4	6,12	22,47	1997
1,52	15,2	5,82	21,02	1998
1,46	14,6	5,61	20,21	1999
1,43	14,3	5,46	19,76	2000

2001	20,03	4,56	15,5	1,55
2002	19,68	4,41	15,3	1,53
2003	20,36	4,55	15,8	1,58
2004	20,67	4,36	16,3	1,63
2005	21,36	4,47	16,9	1,69
2006	22,07	4,3	17,8	1,78
2007	22,98	4,38	18,6	1,86
2008	23,62	4,42	19,2	1,92

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء / البنك العالمي .

جدول رقم 04: تطور معدل الخصوبة العام حسب فئات العمر في الجزائر من 1977 حتى2008.

السنة	فئات العمر						
	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45
1977	97.02	284.60	341.6	336.3	266.8	128.7	17.3
1987	32	190	260	254	200	101	20
1998	10.9	81.4	139.7	138.3	104	48.6	9.8
2008	9.3	75.1	139	148.5	117.7	51.2	8

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات تعداد 1966-1977-1987-1998-2008

الجدول رقم (05) : تطور مؤشر الخصوبة الكلي .

السنوات	ISF	السنوات	ISF
1966	7.4	1991	4.36
1968	6.7	1992	4.26
1969	7.1	1993	4.06
1970	8.3	1994	3.97
1977	7.4	1998	2.67
1980	6.96	1999	2.64
1981	6.4	2000	2.63
1982	6.37	2001	2.57
1983	6.33	2002	2.4
1984	6.07	2003	2.44
1985	6.24	2004	2.38
1986	5.5	2005	2.33
1987	4.84	2006	2.27
1988	4.73	2007	2.7
1989	4.61	2008	2.74
1990	4.5	2009	2.3

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات - البنك العالمي.

الجدول رقم (06): تطور معدل الذكورة(%) في الجزائر حسب التعدادات

الفئات العمرية	معدل الذكورة %				
الفئات العمرية	تعداد 1966	تعداد 1977	تعداد 1987	تعداد 1998	تعداد 2008 *
0-4	103	104	104	105	105
5 9	103	104	104	104	104
10 14	110	105	106	104	104
15 19	102	101	102	104	103
20 24	95	94	102	103	101
25 29	93	97	103	101	102
30 34	93	87	107	101	101
35 39	98	84	103	102	99
40 44	97	88	95	101	99
45 49	104	89	93	104	100
50 54	100	95	92	95	102
55 59	110	93	95	99	106
60 64	98	97	94	93	99
65 69	105	104	94	97	99
70 74	84	110	101	97	97
75+	84	94	101	92	99
المجموع	101	99	102	102	99

Source : - ONS(2005) :Rétrospectives 1970-2002 P(34)-P(35)
- ONS :Collection statistique N°801/10
- RGPH1998 P(19)

* حساب شخصي حسب معطيات التعداد .

جدول رقم 07 : الانجازات السكنية الحضرية في الجزائر 2000-2004

	البرامج السكنية			
السنة	السكن الاجتماعي	السكن الترقوي	السكن الترقوي المدعم	سكنات البيع بالايجار AADL
2000	24668	9561	23535	0
2001	37208	5989	17099	0
2002	54310	8634	19048	0
2003	48941	8705	15000	0
2004	62483	9292	17285	5885
المجموع	**227610**	**42181**	**91967**	**5885**

جدول رقم 08 : الانجازات السكنية الحضرية في الجزائر من 2005 إلى 2009.

	البرامج السكنية			
السنة	السكن الاجتماعي	السكن التساهمي	السكن الترقوي	سكنات البيع بالايجار AADL
2005	25834	15787	8027	12350
2006	43527	23801	8419	7128
2007	44079	19325	5027	8491
2008	57657	37145	4070	1827
2009	55550	37924	5644	9043
نسبة الانجاز%	**94.66**	**55.05**	**81.84**	**30.08**

Source : Ministère de l'habitat Algérien,(2010) , bilan physique des programmes d'habitat jusqu'au 31/12/2009, Algérie, p 02

جدول رقم 09: الانجازات السكنية الحضرية في الجزائر من 2010 إلى 2014.

البرامج السكنية	السنوات					المجموع
	2010	2011	2012	2013	2014	
السكن العمومي الإيجاري	56501	71932	64465	76851	92387	362136
البيع بالإيجار	7777	6816	2422	3016	1623	21654
السكن الاجتماعي التساهمي /	28889	28114	24732	17915	23401	123051
سكن إجتماعي	4815	2385	1794	1637	1984	12615
السكن الترقوي العمومي	0	0	0	0	0	0
السكن الترقوي	4891	6061	5454	5908	5641	27955
الجموع	102873	115308	98867	105327	125036	547411

Source : **https**://www.mhuv.gov.dz/?p=4423

جدول رقم 10: الانجازات السكنية الحضرية في الجزائر من 2015 إلى 2019.

البرامج السكنية	السنوات				
	2015	2016	2017	2018	2019
السكن العمومي الإيجاري	118472	115275	95159	105934	64275
البيع بالإيجار	3204	17120	49908	64048	49353
السكن الاجتماعي التساهمي / الترقوي المدعم	27630	24871	20371	18633	14868
سكن إجتماعي آخر (سكن وظيفي.....)	2461	2404	1632	1924	1325
السكن الترقوي العمومي	0	4381	9535	6113	2581
السكن الترقوي	7147	8488	11893	12582	13142
المجموع	158914	172539	188498	209234	145544

Source : https://www.mhuv.gov.dz/?p=4423

جدول رقم 11: البنية السكانية لولاية وهران حسب السن و الجنس تعداد 2008

الأعمار	اناث	ذكور	المجموع
0-4	69512	72455	141966
5-9	57547	59498	117045
10-14	62081	64211	126292
15-19	65372	66506	131878
20-24	73163	72160	145323
25-29	70800	70391	141190
30-34	62203	62042	124245
35-39	55137	55000	110137
40-44	50082	49667	99749
45-49	40200	39798	79998
50-54	33092	33154	66246
55-59	25573	26840	52413
60-64	17832	17251	35082
65-69	14745	14806	29552
70-74	12288	11187	23475
75-79	8269	7035	15304
80 et+	7960	6223	14182
Total	***725856***	***728224***	***1454077***

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، تعداد 2008.

جدول رقم 12 : تطور المعدل العام للخصوبة العامة في الجزائر.

السنة	TGFG‰	السنة	TGFG ‰	السنة	TGFG ‰
1966	255.3	1983	183.2	1997	84.53
1970	234.1	1984	182.9	1998	82.50
1971	225.8	1985	178.1	1999	77.8
1972	224.0	1986	156.5	2000	73.9
1973	221.9	1987	154.8	2001	75.3
1974	214.2	1988	151.7	2008	81.5

		136.4	1989	212.5	1975
		134.0	1990	205.0	1976
		130	1991	204.8	1977
		130	1992	202.8	1978
		120	1993	201.2	1979
		117.15	1994	201.2	1980
		103.89	1995	186.3	1981
		92.98	1996	183.1	1982

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات تعداد 1966-1977-1987-1998-2008

الجدول رقم 13: تطور نسبة سكان الحضر في الجزائر إلى مجموع السكان.

السنـــــــوات	1966	1977	1987	1998	2008	* 2022
سكان الحضر %	31.43	39.45	49.54	58.27	65.94	74

Source : collections statistiques N° 163,2011. armature urbaine , p 83 .
*https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS?locations=DZ

جدول رقم 14: تطور سكان ولاية وهران 1966-2020.

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008	* 2015	* 2020
عدد السكان	451258	691660	930423	1213794	1453154	1999436	2364213

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، تعداد 1966، 1977، 1987، 1998، 2008

* (تللو، 2011)

قائمة المراجع

قائمة المراجع بالعربية:

أ
الجيلالي بن عمران. (بلا تاريخ). *أزمة السكن- آفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر/ترجمة منصور عبد الغاني*. الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
الديوان الوطني للإحصاء. (2020). *حوصلة احصائية 1962-2020*.
الديوان الوطني للاحصاء. (بلا تاريخ). الجزائر بالأرقام نشرات رقم 42، 45، 46، 49. *مختلف النشرات*.
الديوان الوطني للاحصائيات. (2016). *ديمغرافيا الجزائر 2020-2023 رقم 1030*.
الديوان الوطني للاحصائيات. (2016). *معطيات احصائية 2012- 2016 رقم 623*.
الصادق مزهزد. (1995). *أزمة السكن في ضوء المجال الحضري*. الجزائر: دار النور الهادف.
ب
بشير التيجاني. (2000). *التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر*. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة وهران.
بول بايروش. (1973). *مأزق العالم الثالث*. بيروت، لبنان: دار الحقيقة.
ج
جمال حمدان. (1964). *المدينة العربية*. القاهرة، مصر: معهد الدراسات العربية العالمية.
ح
حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2005). *مشكلات المدينة:دراسة في علم الاجتماع الحضري*. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
ر
ريم أحمد مصطفى، و عبد الله عبد الرحمان. (2001). *المجتمعات الجديدة*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
ز
زكي يونس الفاروق. (1976). *علم الاجتماع، الاسس النظرية و اساليب التطبيق*. مصر، مصر: المكتبة الانجلومصرية.
س
سارة منينة. (1997). التكوين الوظيفي للمدينة الاسلامية، مسألة المدينة و المدينة العربية. *مجلة الفكر العربي، 19*، 19.

ع
عبد الحميد بوقصاص. (بدون سنة النشر). *النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري*. قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية.
عبد العاطي السيد. (1999). *علم اجتماع السكان- كلية الاداب*. جامعة الاسكندرية: دار المعرفة.
عبد العزيز رأسمال. (1983). *الحراك الاجتماعي في الجزائر*. الجزائر، معهد العلوم الاجتماعية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
عبد اللطيف بن أشنهو. (1979). *تكوين التخلف في الجزائر*. الجزائر، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
عبد الله عطوي. (2001). *جغرافية السكان*. بيروت: دار النهضة العربية.
عبدالحميد دليمي. (2004). *السياسات الحضرية*. قسنطينة: منشورات جامعة الاخوة منتوري.
عبدالعزيز بودون. (2004). *التحضر في الجزائر* (المجلد العدد 5). قسنطينة، قسم علم الاجتماع جامعة قسنطينة، الجزائر: مجلة الباحث الاجتماعي.
عبداللطيف بن اشنهو. (1982). *التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980*. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
عبداللطيف. بن اشنهو. (1981). *الهجرة الريفية في الجزائر*. الجزائر، الجزائر: مركز الابحاث في الاقتصاد التطبيقي.
عبلة زعروري، و شوقي قاسمي. (31 ديسمبر, 2024). واقع السياسة السكانية: (التجربة الجزائرية أنموذجا) قراءة لمسيرة 60 سنة من التطور. *مجلة التغيير الإجتماعي، المجلد التاسع*(العدد 2)، 95-96.
علاوة بوحلواش. (19-22 أفريل, 2007). التوازن البيئي و التنمية السياحية المستدامة لولاية جيجل. *مؤتمر الجغرافيين المغاربة*. صفاقس، تونس.
علي الحواث. (1990). *التخطيط الحضري*. سرت: الدار الجماهرية للنشر و التوزيع و الاعلان.
علي بوعناقة. (1987). *الأحياء الغير مخططة و انعكاساتها النفسية و الاجتماعية على الشباب، دراسة ميدانية مقارنة*. قسنطينة، الجزائر: ديوان المطبوعات الوطنية.
علي عبد الرزاق جلبي. (1987). *علم اجتماع السكان*. دار المعارف الجامعية.
غ
غياث تللو. (11 ديسمبر, 2011). اشكالية النمو العمراني في بلدان العالم الثالث. مثال التوسعات الشرقية لمدينة وهران. *الدفاتر الجغرافية للغرب*، 97.
ف
فوزي رضوان العربي. (1985). *أنماط التجمعات في الوطن العربي-دراسات في المجتمع العربي*. اتحاد الجامعات العربية، الامانة العامة.

م
محمد السويدي. (بلا تاريخ). *مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري*. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
محمد بلقاسم حسن بهلول. (1999). *سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر* (المجلد 01). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
محمد بومخلوف . (2001). *التوطين الصناعي و قضايا-المعاصرة الفكرية و التنظيمية و العمرانية - التحضر* (المجلد طبعة 1). الجزائر: دار الامة.
محمد صافيتا. (2009). *ظاهرة التحضر أو البيئات الحضرية في الوطن العربي:واقعها، سماتها، مشكلاتها، الافاق المستقبلية لتطويرها*. (05، المحرر) جامعة دمشق، كلية الاداب و العلوم الانسانية، سوريا: كلية الآداب و العلوم الانسانية.
محمد صبحي قنوص. (1994). *دراسات حضرية*. القاهرة، مصر: الدار الدولية للنشر.
محمد عاطف غيث، و اخرون. (1987). *قاموس علم الاجتماع*. الاسكندية، مصر: دار المعرفة.
محمد ياسر الخواجة. (2008). *علم الاجتماع الحضري*. عمان، الاردن: دار الاسراء.
محمود الكردي. (1986). *التحضر دراسة اجتماعية*. القاهرة، مصر: دار المعارف.
مروان عبد المجيد ابراهيم. (2000). *أسس البحث العلمي للإعداد الرسائل الجامعية*. عمان: مؤسسة الورق.
معطيات احصائية رقم 31/527. (بلا تاريخ). الديوان الوطني للاحصاء.
ن
نورية سوالمية. (2018). المدينة و الحضرية في الجزائر: مقاربة نظرية. *افاق لعلم الاجتماع، 15* ، 99.
و
وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية. (بلا تاريخ). *المخطط الخماسي الثاني 1985-1989*.
وزارة التخطيط. (1970). *تقرير عام حول المخطط الرباعي الاول جانفي 1970*. الجزائر: وزارة التخطيط.
وزارة الصحة و السكان. (2000). *تقرير اللجنة الوطنية للسكان*. وزارة الصحة و السكان.
ي
يوسف عنصر. (2004). بعض مشكلات مدينة قسنطينة. (صفحة 114). قسنطينة: منشورات جامعة منتوري.

قائمة المراجع بالفرنسية:

A
ABDERRAHMANE brahimi. (1991). L'economie algerienne: d'hier a demain, défi et enjeux. alger ،algerie: dehleb.
H
https://data.albankaldawli.org.2024
O
ONS. (2008). *collections statistiques, armature urbaine n° 163.* algerie، algerie: office national des statistiques.
U
united nations. (1992). *world urbanization prospects- table A.I.P.74.* new yourk، united staite american: united nations.
Y
youcef qutub ISHAQ. (1976). Urbanization trends in the Arab world. , journal of the social science to wait university04 ،(02)

الملخص:

إنّ الواقع الحضري يؤثر و يتأثر بكل القطاعات، خاصة السكن بحكم أن الفرد يلجأ إلى المدينة طلبا لحياة أفضل ، و ذلك من خلال نظرته للمدينة على أنها ستوفر له كل متطلباته بدلا من الريف الذي يعاني التهميش، لكن نتيجة التزايد المستمر لسكان الحضر لم تستطع المدينة توفير هذه المتطلبات لساكنيها، لذا اضطر النازحون نحو المدن إلى بناء سكنات فوضوية (قصديريه) بأطرافها، الامر الذي أدى إلى انتشار الفقر و مختلف الآفات الاجتماعية بهذه الأحياء (السرقة، المخدرات، القتل .....إلخ) و عدم توفر الأمن، مما يؤثر سلبا على المدينة و الحياة الحضرية فيها وتشويه محيطها .

تمثل هذه الدراسة إضافة علمية في مجال الدراسات الحضرية والاستشرافية، إذ تقدم إطارا تحليليا متكاملا لفهم ديناميكيات النمو الحضري وأزمة السكن بولاية وهران وتفتح افاقا بحثية مستقبلية لتقييم فعالية السياسات الحضرية المقترحة، وتطوير حلول مبتكرة للحد من تفاقم الاحياء القصديرية، وتحقيق العدالة المجالية والاستدامة الحضرية في ولاية وهران محل الدراسة والجزائر بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية: التحضر، السكان، الاحتياجات السكنية، التقديرات السكانية.

Abstract:

Urban reality both influences and is influenced by all sectors, particularly housing, given that individuals migrate to the city in search of a better life. This is based on their perception of the city as a place that will provide them with all their needs, unlike the countryside, which suffers from marginalization. However, as a result of the continuous increase in urban populations, the city has been unable to provide these necessities for its residents. Consequently, migrants to cities have been forced to build informal (shantytown) housing on the outskirts. This has led to the spread of poverty and various social ills in these neighborhoods (theft, drugs, murder, etc.), as well as a lack of security, all of which negatively affect the city, its urban life, and disfigure its environment.

This study represents an academic contribution to the fields of urban and foresight studies, as it provides an integrated analytical framework for understanding the dynamics of urban growth and the housing crisis in the province of Oran. It also opens up future research horizons for assessing the effectiveness of proposed urban policies, developing innovative solutions to curb the proliferation of shantytowns, and achieving spatial justice and urban sustainability in the province of Oran, the study area, and in Algeria more broadly.

Keywords: Urbanization, population, housing needs, population estimates.